الفاعلون العابرون للحدود
شبكات ديناميكية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الفاعلون العابرون للحدود

شبكات ديناميكية

المدير العام: د. خالد عكاشة

نائب المدير العام: اللواء محمد إبراهيم

إشراف عام وتحرير: د. دلال محمود

إخراج فني: عبد المنعم أبوطالب

الطبعة الأولي: 2024

رقم الإيداع: 2024/3900

الترقيم الدولي: 978-977-87240-8-0

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف:+20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

المحتويات

مقدمة 4
الإطار العام
د. دلال محمود

الفصل الأول 10
المنظمات الدولية.. حدود الانتشار والتأثير في السياسة الدولية
د. إبراهيم سيف منشاوي

الفصل الثاني 44
الشركات الدولية فاعل دولي مؤثر في العلاقات الاستراتيجية (شركات الطاقة نموذجًا)
د. مدحت نافع

الفصل الثالث 80
الشركات العسكرية الخاصة: شبكات للمرتزقة تنتشر عبر الحدود
د. محمود مجدي

الفصل الرابع 112
الشبكات الإرهابية من "الإخوان" إلى "داعش"
تقى النجار

الفصل الخامس 164
وسائل التواصل الاجتماعي: الانتشار والمقومات
د. رغدة البهي

الفصل السادس 196
الفاعل الفرد: التأثيرات عابرة الحدود في مجتمع دولي شبكي
د. رامي مجدي

الخاتمة 228
استخلاصات ونتائج الدراسة
د. دلال محمود

المقدمة:

في هـذا العصـر الـذي يتسـم بالتحـولات السـريعة والتقنيـات المتقدمـة، يجسـد الفاعلـون الدوليـون شـخصيات متعـددة ومتنوعـة، تتجـاوز حـدود الـدول الوطنية، وتتداخـل في مجموعـة متنوعـة مـن القضايـا العالميـة. وعلـى الرغـم مـن أن "الدولـة القوميـة" لا تـزال هـي الفاعـل الأكثر تـأثيرًا في العلاقـات الدوليـة؛ فـإن تنـامي دور الفاعـلين العابريـن للحـدود يجعـل مـن الصعـب تجاهـل تأثيرهـم للدرجـة التي تجعـل مـن تسـمية "العلاقـات الدوليـة" تسـمية قاصـرة، لأن نطـاق التفـاعلات لـم يعـد مقصـورًا علـى الـدول، وتصبـح تسـمية "العلاقـات العالميـة" أدق في توصيـف واقعنـا الراهـن.

تعـتبر العلاقـات الدوليـة اليـوم أكثر تعقيـدًا مـن أي وقـت مضى، حيـث ينسـج الفاعلـون الدوليـون نسـيجًا معقـدًا مـن التفـاعلات السياسـية والاقتصاديـة والأمنيـة والثقافيـة. في هـذا السـياق، يمكـن تعريـف مصطلـح "الفاعـل العابـر للحـدود"، باعتبـاره مصطلحًـا يُسـتخدم في علـم العلاقـات الدوليـة للإشـارة إلى الكيانـات أو الأفـراد أو المؤسسـات التي تتجـاوز الحـدود الجغرافيـة لدولـة واحـدة وتمتلـك تـأثيرًا علـى السـاحة الدوليـة، يمكـن أن يكـون هـذا التـأثير إيجابيًـا أو سـلبيًا، وقـد يكـون لـه تـأثير كـبير علـى القـرارات والأحـداث العالميـة. وبهـذا المـعنى فـإن الفاعـلين العابريـن للحـدود يمكـن أن يشـملوا مجموعـة واسـعة مـن الكيانـات

والمؤسسات، مثل: المنظمات الدولية، والشركات العالمية التي تعمل عبر الحدود وتمتلك تأثيرًا اقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا في العديد من الدول، والتنظيمات الدولية الإرهابية التي تعبر الحدود لتنفيذ أنشطتها وتمارس تأثيرًا على الأمان العالمي، والأفراد مثل الشخصيات العامة ورجال الأعمال الذين يمتلكون تأثيرًا دوليًا عبر نشاطاتهم وتفاعلاتهم.

ويُضيف تعدد أنماط الفاعلين العابرين للحدود إلى أهمية دورهم وتنوع تأثيرهم، فهناك أنماط مشروعة قانونًا كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والشركات الاقتصادية والخدمية الدولية، وأنماط يكثر الجدل حول مشروعيتها القانونية كالشركات العسكرية الخاصة التي تصنفها بعض الأدبيات باعتبارها شركات للمرتزقة تكثر الإشكاليات القانونية حولها أو شركات تجارية خاصة سلعتها "الأمن"! وعلى مستوى آخر من الجدل تُثار التساؤلات حول مدى اعتبار "الفرد" فاعلًا عابرًا للحدود بغض النظر عن امتداد وانتشار تأثيره. كذلك هناك أنماط غير مشروعة قانونًا من الفاعلين العابرين للحدود، مثل التنظيمات الإرهابية. وعلى الرغم من أن تأثير مثل هذه التنظيمات واضح للجميع من الباحثين وغيرهم؛ فإن عدم مشروعيتها القانونية يجعل هناك اتجاهًا بحثيًا ينكر إقرار تأثيرها كفاعل دولي عابر للحدود.

يفرض تأثير هؤلاء الفاعلين العابرين للحدود العديد من التحديات والفرص في مجال العلاقات الدولية، خاصة أن كلًا منهم لا يتعامل كوحدة واحدة بل كشبكة تفاعلية؛ بما يجعل من الضروري فهم هذه الطبيعة الشبكية لفهم حدود تأثيرهم. ولعلّ من المناسب توضيح أهم سمات الشبكية:

- الهدف الأساسي لبناء أي شبكة هو زيادة التأثير في موضوعٍ ما أو تجاه طرفٍ ما، أي إنها إحدى صور القوة من حيث التأثير.
- الشبكات لا تستهدف إلغاء الجهات الفاعلة المنضوية تحت لوائها، بل توازن بين استقلالية الفاعلين وتعاونهم لتحقيق الأهداف المشتركة.

- العمليـة التشـبيكية داخـل هيـاكل الشـبكات تخلـق نوعًـا مـن «قـوة التماسـك الجماعـي» الدافعـة للتأثـير، وفي الوقـت نفسـه تحتفـظ بالمرونـة الكافيـة لاسـتيعاب مشـاركة واسـعة لعناصـر وفاعلـين مؤثريـن وذوي نفـوذ.

- أي شـبكة تتكـون مـن ثلاثـة عناصـر: العُقـد (الفاعلـون)، الروابـط (خطـوط الاتصـال)، ثـم التدفقـات (القنـوات الـتي تحـدث التفاعـلات مـن خلالهـا التأثـير المطلـوب). وفاعليـة هـذه العناصـر مـن عدمهـا تحـدد مـدى قوة الشـبكة في التأثـير تجـاه قضيـة مـا، كمـا تـزداد قـدرة الفاعلـين داخـل الشـبكة بقدرتهـم علـى مضاعفـة قـوة تأثيرهـم بمـا يمتلكونـه مـن روابـط وصـلات مـع دوائـر صنع القـرار بشـكل مباشـر أو غـير مباشـر.

إن إدراك هـذه الطبيعـة الشـبكية للفاعـلين العابريـن للحـدود يسـاعد في تحليـل المواقـف الدوليـة بصـورة أفضـل؛ إذ يعيـش العالـم في حقبـةٍ تتـميز بالتحـولات السـريعة والتقنيـات الحديثـة، حيث أصبحـت القضايا العالمية لا تـعترف بالحدود الجغرافيـة. ومـن هـذا المنطلـق جاءت فكـرة هـذا الكتـاب الـذي يتنـاول أهـم أنمـاط الفاعـلين العابريـن للحـدود الذيـن يشكلـون جـزءًا لا يتجـزأ مـن هـذا السـياق المتغير، وكيـف يلعبـون دورًا فـاعلًا في توجيـه السياسـات وتشـكيل المسـتقبل، مـن خلال تحليـل كيفيـة تفاعلهـم مـع بعضهـم بعضًـا ومـع الـدول التقليديـة. ويهـدف الكتـاب إلى تقديـم فهـمٍ أعمـق للعلاقـات الدوليـة مـن خلال متابعـة تفاصيـل أدوار الفاعلين العابريـن للحـدود.

سـيقودك الكتـاب في رحلـةٍ استكشـافيةٍ تتنـاول الأدوار والآثـار الإيجابيـة والسـلبية لهـؤلاء الفاعـلين. كمـا يُظهـر بعـض الصعوبـات التي قـد تواجـه الباحـثين والـدارسين أثنـاء استكشـاف موضـوع الفاعـلين الدوليين مـن غير الـدول. مـن بين هـذه الصعوبـات: تعقيـد العلاقـات بين الفاعـلين الدوليين وتشـعبها، ممـا يصعب تحليـل تأثيراتهـا وفهـم تفاعلاتهـا. كمـا أن وجـود مجموعـة متنوعـة مـن الفاعـلين يـعني أن هنـاك تحديـات في تصنيفهـم، وفهـم الأدوار المختلفـة التي يلعبونهـا في العلاقـات الدوليـة. وكـثيرًا مـا يكـون هنـاك نقـص في المعلومـات المتاحة حـول بعض

الفاعلين الدوليين، خاصةً التنظيمات الإرهابية والشركات العسكرية الخاصة. بالإضافة إلى التغيرات الديناميكية التي يمر بها العالم بسرعة، وهذا يعني أن الدراسات والبحوث تحتاج إلى متابعة التطورات المستمرة لفهم التحديات والفرص الجديدة. ومن الصعوبات وربما التحديات التي تفرضها دراسة بعض أنماط الفاعلين المعني بهم هذا الكتاب، هي التحديات الأخلاقية، خاصةً تلك المتعلقة بالأمان وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن دراسة هذا الموضوع تُعد فرصة لتوسيع الفهم حول كيفية تشكيل الفاعلين العابرين للحدود للسياسات والأحداث العالمية، وتحديد الطرق التي يمكن من خلالها التعامل مع التحديات المستقبلية.

يتناول هذا الكتاب ستة أنماط من الفاعلين العابرين للحدود عبرستة فصول أساسية، يعرض كل منها لأحد هذه الأنماط من خلال بيان انتشارها وكيفية تأثيرها في حركة العلاقات الدولية وفي السياسات العالمية على نطاق أوسع. ويمكن توضيح الفكرة الرئيسية في كل فصلٍ من فصول الكتاب فيما يلي:

الفصل الأول وهو بعنوان (المنظمات الدولية.. حدود الانتشار والتأثير في السياسة الدولية)، يقدم نبذة عن الدور التاريخي للمنظمات الدولية، ومقومات انتشارها سواء على النطاق العالمي أو الإقليمي، ثم يناقش مظاهر وحدود تأثيرها في العلاقات بين الدول، ومدى فاعلية دورها، ثم يُلقي الضوء على التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية والتي يمكن أن تؤثر على مستقبل التنظيم الدولي.

والفصل الثاني (الشركات الدولية فاعل دولي مؤثر في العلاقات الاستراتيجية: شركات الطاقة نموذجًا)، يتناول نمطًا خاصًا من الشركات الاقتصادية الدولية، وهي الشركات النشطة في مجال الطاقة، باعتبارها أحد أهم المجالات التي قادت سياسات واتجاهات الدول تجاه العالم الخارجي. كما ترتبط الطاقة بالتغيرات الجيوسياسية والجيواقتصادية الهامة، ليس في الوقت الراهن

فحسب، بل تاريخيًا أيضًا. ويقدم الفصل الإحصائيات والبيانات الدالة على ارتباط قطاع الطاقة ونشاط الشركات العالمية العاملة به بمستقبل التوازنات السياسية والتفاعلات الدولية بين القوى الكبرى بالأساس.

أما الفصل الثالث وهو بعنوان (الشركات العسكرية الخاصة: شبكات للمرتزقة تنتشر عبر الحدود)، فيبرز الدور المتزايد للشركات العسكرية الخاصة التي تُعد ظاهرةً جديدةً نسبيًا. ويحلل الفصل مقومات انتشار هذه الشركات عبر الحدود، والعوامل المفسرة لتنامي هذا الدور، ثم يرصد أهم الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الشركات في حركة العلاقات الدولية، مع بيان أهم المحددات التي يمكن أن تؤثر على مستقبل هذه الشركات.

والفصل الرابع المعنون (الشبكات الإرهابية من "الإخوان" إلى "داعش")، يقدم التنظيمات الإرهابية باعتبارها نمطًا بارزًا في التحليل الشبكي. وفيه يتم التركيز على حالتين دراسيتين لتنظيمين في المنطقة وهما: تنظيم الإخوان الذي انتشر بشبكاته منذ الخمسينيات والستينيات بدرجة كبيرة ثم أحدثها تنظيم داعش الذي يقدم نمطًا مختلفًا من الشبكات الإرهابية كفل له الاستمرار رغم سقوط قياداته المركزية وقيادات بعض الفروع الأساسية له. وفي كلا الحالتين يُبرز الفصل مقومات الانتشار لكلا التنظيمين، وكيفية تأثيرهما في مناطق تواجدهما، مع تقديم أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

أما الفصل الخامس (وسائل التواصل الاجتماعي: الانتشار والمقومات)، فيقدم رؤية خاصة للفاعلين العابرين للحدود بتقديم نمط شديد الخصوصية وهو وسائل التواصل الاجتماعي نتيجة تعاظم تأثيرها عالميًا، بالنظر إلى الصلاحيات الواسعة والسلطات غير المقيدة التي تُمكنها من مراقبة الكيفية التي يقضي بها الأشخاص أوقاتهم، والأماكن التي يترددون عليها. ويحلل الفصل مقومات انتشار تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، وأهم مظاهر تأثيرها في العلاقات الدولية.

وأخيرًا، يُقدّم الفصل السادس الذي جاء تحت عنوان (الفاعل الفرد: التأثيرات عابرة الحدود في مجتمع دولي شبكي)، رؤيةً متميزةً لمستويات تحليل الظاهرة السياسية العابرة للدول، بالتركيز على مستوى الفاعل الفرد، الذي يندر اهتمام الدراسات البحثية به، ويهدف لتوضيح كيفية فهمه في إطار تشبيك العلاقات الدولية متعددة الفاعلين والمستويات، وأثر ذلك على مستقبل التفاعلات العابرة للدول. ثم يقدم تفسيرًا لمحورية التحول نحو قراءة أكثر وعيًا لأهمية الفاعل الفرد، ثم يقدم قراءة في التحليل الشبكي في العلاقات الدولية لنخلص منها إلى بواطن القوة التي قد يمارسها الفاعل الفرد عبر هذا التحليل، والنماذج المعنية بتفسير دوره، وأخيرًا بمستقبل قراءة التفاعلات الدولية من خلال قراءتها عبر الفاعل الفرد.

إن الفاعلين العابرين للحدود قادرون على إحداث العديد من التغييرات في البيئة العالمية والإقليمية، وهذا ما أكدته فصول الكتاب، والتي كشفت أيضًا أنّ هناك بعض أنماط هؤلاء الفاعلين في حاجةٍ إلى مزيدٍ من التحليل لما يرتبط بهم من إشكاليات سياسية وقانونية، وهو ما يفتح المجال لمزيدٍ من الدراسات حول شبكات الفاعلين العابرين للحدود.

الفصل الأول

المنظمات الدولية..
حدود الانتشار والتأثير في السياسة الدولية

* د. إبراهيم سيف منشاوي

مدرس القانون الدولي والتنظيم الدولي – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

تمهيد

تشغل المنظمات الدولية في عالم اليوم مساحة ديناميكية في السياسة الدولية، وتعالج قضايا الحرب والسلام والاقتصاد والبيئة، وتقريبًا كل مجال آخر من مجالات التعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك العديد من المجالات التي اعتبرت حتى وقت ليس بالبعيد من مسائل الاختصاص الداخلي لكل دولة مثل التعليم والصحة. فمع تزايد إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الدولية، أصبحت المنظمات الدولية جهات فاعلة رئيسية في البنية المتطورة للحوكمة العالمية. وبات يُنظر إلى استقلالية المنظمات الدولية بوصفها الأساس الضروري لتأمين سيادة القانون في الشئون العالمية. فالانخراط الكبير للحكومات في الاتفاقيات والأنظمة والمؤسسات الدولية شكل تحديًا كبيرًا لدور الدولة في صنع السياسات الدولية، وأفسح المجال أمام الأطر المؤسسية متعددة الأطراف لإدارة التفاعل الدولي، لكونها تسمح بتطوير وتعزيز الحلول المشتركة للتحديات والقضايا الدولية، ولكونها سريعة التكيف والاستجابة للتغيرات الدولية المفاجئة والحرجة مثل أزمة كوفيد 19.

وغني عن البيان، أن المتأمل في دور المنظمات الدولية في الوقت الحاضر يجدها تسعى إلى تحقيق مصالحها التنظيمية الخاصة في ضوء ما تتمتع به من استقلالية نابعة من شخصيتها القانونية، حتى وإن كان البعض يرى أنها مجرد منتديات لتنسيق أنشطة الدول الأعضاء، وهذا لأنها تؤثر على سلوك الجهات الفاعلة الأخرى في العلاقات الدولية من خلال جملة الوظائف والأدوار الحيوية

التي تؤديها، ولأنها تؤدي دورًا فاعلًا في حفظ السلم والأمن الدوليين، وترتيبات نزع السلاح، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، ناهيك عن العديد من الأدوار الأخرى الهامة للغاية لحياة الجماعة الدولية مثل: تعزيز السلوك التعاوني بين الدول الأعضاء من خلال الأجهزة المختلفة، وتطوير القواعد القانونية الدولية وتدوينها، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل والطرق السلمية، وتقديم الخدمات والمساعدات التقنية، وجمع المعلومات ورصد الحقائق للحد من انتهاكات القانون الدولي بوجه عام، والاضطلاع بأنشطة المساعدة والإغاثة الإنسانية في أوقات الكوارث والأزمات، واعتماد الترتيبات والقواعد والآليات الدولية لمواجهة التحديات العالمية المتنوعة كظاهرة تغير المناخ والهجرة غير النظامية والتهديدات الصحية العالمية، بالإضافة إلى تقديم الدعم والمشورة للدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على جودة الحياة والبيئة.

بعبارة أخرى، صارت المنظمات الدولية تمتلك القدرة على إعادة تعريف أو تغيير سلوك الدول والجهات الفاعلة الأخرى من خلال تنفيذ القواعد والمعايير، أو تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء، أو الأطراف الثالثة، أو العلاقات بين المنظمة وأعضائها، ومن خلال تعزيز الحوار والمناقشات بين الدول في إطار متعدد الأطراف، والاستفادة من الخبرات والتجارب، وتبادل السياسات والأدوات التنظيمية، والتوصل إلى توافق في الآراء في صنع القرار، وإحداث تأثير على أرض الواقع. فمن غير المتصور حاليًا -وإن شئت قل من المستحيل- أن يكون هناك مجال من مجالات التعاون والتنسيق الدوليين لا تنشط فيه المنظمات الدولية على اختلاف أنواعها. ورغم كل ذلك، لم تتبنَّ المقاربات النظرية في العلاقات الدولية رؤية موحدة عند دراسة المنظمات الدولية، فالنظرية الواقعية ترى أن هذه المنظمات ما هي إلا عبارة عن أدوات للدول القوية لتحقيق مصالحها وليست جهات فاعلة مستقلة، بينما ينظر أنصار النظرية الليبرالية الجديدة إلى المنظمات الدولية كساحات للتعاون والصراع بين الدول، تشارك فيها الجهات الفاعلة الأخرى للتوصل إلى حلول متعددة الأطراف لقضايا السياسة المشتركة.

وعلى العكس تمامًا، يعتبر البنائيون المنظمات الدولية جهات فاعلة مستقلة قادرة على التأثير على سلوك الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى.

وأيًا كان الأمر، وبصرف النظر عن هذا الجدال النظري، لا يمكن البتة في ظل ما حققته المنظمات الدولية من إنجازات وما قدمته من خدمات للجماعة الدولية، التغاضي عن دورها الرائد والحيوي في تهيئة مناخ التعاون والتنسيق الدوليين وتشجيع الحلول والتسويات السلمية للنزاعات الدولية، باعتبارها جهات فاعلة مستقلة عن دولها الأعضاء.

أولًا | ظهور وانتشار المنظمات الدولية

ساعدت معاهدة وستفاليا عام 1648، التي أرست مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية بين دول القارة الأوروبية، في تنظيم الحياة السياسية على المستوى الدولي، الذي كان أوروبيًا بامتياز. وكانت هذه المعاهدة بمثابة اللبنة الأولى في التطور اللاحق للمنظمات الدولية. ومع ذلك، لم تظهر المنظمات الدولية بشكل جوهري إلا في القرن التاسع عشر الميلادي[1]، فقبل ذلك لم يكن هناك اتصالٌ كافٍ بين الدول، وبالتالي لم تبرز الحاجة إلى آليات مؤسسية لإدارة العلاقات فيما بينها. ولكن جاءت المحاولة الجادة الأولى للتنظيم الدولي مع مؤتمر فيينا (1814–1815)، الذي أنشأ نظامًا دبلوماسيًا جديدًا يلتقي بموجبه ممثلو الدول الأوروبية على فترات منتظمة -ليس فقط في أعقاب الحروب- لمناقشة القضايا السياسية. وكان هذا النظام برمته نقطة تحول أساسية في إدارة العلاقات الدولية، ولا سيما قضايا الحرب والسلام، فقد هيأ الوفاق الأوروبي المجال أمام دول القارة لظهور التجمعات المرنة التي كانت مهمتها تقتصر فقط على التعامل مع المشكلات فور تَكَشّفها، وليس السعي للحيلولة دون حدوثها أو حتى توقع حدوثها، وكان من بين هذه التجمعات مؤتمرات: باريس عام 1856، وفيينا عام 1864، وبراغ عام 1866، وفرانكفورت عام 1871، وبرلين عام 1878، وبرلين عام 1884–185، ولاهاي في عامي 1899–1907، والتي جاء انعقادها في

أعقاب الحروب التي دارت بين الدول الأوروبية. وقد نتج عن المؤتمرين الأخيرين إنشاء محكمة دائمة للتحكيم الدولي لتسوية النزاعات الدولية، إلى جانب إبرام اتفاقية للتسوية السلمية للمنازعات الدولية [2]. وكان من ثمرة هذا الوفاق الأوروبي استتباب الأمن والسلام لفترة طويلة نسبيًا بين القوى العظمى[3].

وعلى الجانب الآخر، كان للنشاط الاقتصادي المتزايد أثره -كذلك- في النمو المضطرد للمنظمات الدولية خلال القرن التاسع عشر، من أجل تسهيل التجارة وتنظيم حركة المرور. ولهذا الغرض أنشأت دول نهر الراين اللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين في عام 1815، وتبع ذلك إنشاء لجان لنهري إلبه Elbe (1821) والدانوب (1856). كما ظهر في تلك الحقبة أيضًا بعض الاتحادات الدولية العامة[4]، التي كانت معنية في المقام الأول بالمسائل التقنية ووضع المعايير الدولية، مثل: اتحاد البرق الدولي (1865)، والاتحاد البريدي العام (فيما بعد العالمي) (1874)، والاتحاد الدولي لنقل البضائع بالسكك الحديدية (1890)، والمكتب الدولي للأوزان والمقاييس (1875)[5]. وكان لبعض هذه المنظمات أطر مؤسسية مُحْكَمة، بما في ذلك المكاتب الدائمة التي تماثل الأمانات العامة في الوقت الحاضر[6]. وبالتوازي مع هذا التطور في المنظمات الدولية الحكومية، كان هناك تطور مماثل في حركة إنشاء المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات الفاعلة عبر الوطنية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، والحركة العمالية الدولية في أوروبا، وشبكات المناصرة عبر المحيط الأطلسي التي ركزت على إلغاء العبودية وحق المرأة في التصويت[7]. وكان أهم دور لهذه المنظمات هو زيادة الوعي بالقضايا المعنية والضغط على الحكومات لقبول القواعد الجديدة بصددها.

وجدير بالذكر أن الفترات التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية قد شهدت انتشارًا ملحوظًا للمنظمات الدولية. فقد كان من بين مخرجات مؤتمرات التسوية في فرساي بُعَيد الحرب العالمية الأولى مباشرة، إنشاء أول منظمة دولية حكومية معنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، وهي "عصبة الأمم"[8]، والتي مثلت المحاولة الأولى لنظام الأمن الجماعي، ذلك المفهوم الذي

يعني ببساطة أن الاعتداء على دولة عضو يعتبر اعتداءً على كل الدول الأعضاء. هذا بالإضافة إلى أن الجماعة الدولية في تلك الفترة أنشأت أول محكمة لتسوية النزاعات فيما بين الدول، وهي المحكمة الدائمة للعدل الدولي، علاوة على إنشاء منظمة العمل الدولية. ولا غلو في القول: إن الازدهار الحقيقي للمنظمات الدولية كان في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد بلغ عدد المنظمات الدولية الحكومية أكثر من 200 منظمة حتى سبعينيات القرن العشرين[9]. وليس بخفي أن إحدى أهم هذه المنظمات على الإطلاق هي منظمة الأمم المتحدة التي أُبرم ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945، وهي على عكس عصبة الأمم التي كانت تتمحور وظائفها بشكل حصري حول القضايا الأمنية، ذلك أن الأمم المتحدة أُسست لتعالج مجموعة من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية كما يتضح من نصوص الميثاق. وفي إطار نظام "بريتون وودز"، استحدثت الدول مجموعة من المنظمات الاقتصادية لأغراض تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية. فصندوق النقد الدولي قد كُلّفَ بإقراض الأموال لمعالجة الصعوبات المؤقتة في ميزان المدفوعات والحفاظ على أسعار الصرف المستقرة، وقد توسع دوره لاحقًا ليشمل الديون طويلة الأجل وغيرها من المشكلات الهيكلية والتدخل في أعقاب الأزمات المالية. كانت المهمة الأولية للبنك الدولي هي تسهيل إعادة الإعمار بعد الحرب في أوروبا، ولكن تحول تركيزه بسرعة إلى تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الكبرى، عادة في الحالات التي لا تستطيع فيها الحكومات تأمين قروض من البنوك الخاصة[10]. هذا فضلًا عن وضع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) للحفاظ على التجارة الحرة على أساس مبدأ عدم التمييز، غير أن هذا النظام قد استبدل في عام 1995 بآخر أكثر شمولاً ومركزية يحتوي على إجراءات معززة لتسوية النزاعات، يتمثل في منظمة التجارة العالمية (WTO).

وقد تزامن مع ظهور المنظمات آنفة الذكر، بزوغ المنظمات الدولية الإقليمية، والتي يؤدي البعض منها مجموعة من الوظائف العامة ضمن منطقة جغرافية معينة، مثل: منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة دول أمريكا الوسطى، وجامعة

الدول العربية، والاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقًا)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا. بينما البعض الآخر ينحصر دوره في الجانب الأمني فقط، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف وارسو المنقضية. هذا إلى جانب بروز عدد من الترتيبات الإقليمية تجمع بين الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكان لها الفضل في تعزيز التبادل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي في آن واحد، كرابطة التجارة الحرة الأوروبية، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والسوق المشتركة الجنوبية (الميركوسور)، وسوق الأنديز المشتركة، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ[11].

وبعد تشكل النظام العالمي الجديد وبداية فترة العولمة التي أزالت الحدود فيما بين الدول وزادت من مستوى التفاعل والاعتماد المتبادل عبر الحدود الوطنية، أصبحت المنظمات الدولية أكثر تعقيدًا من ذي قبل من حيث عدد الجهات الفاعلة والمؤسسات المعنية ومجموعة القضايا المثارة، ونمت بشكل ملحوظ المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، لا سيما في الأمريكيتين وأوروبا وأفريقيا، وهو اتجاه مدفوع -إلى حد كبير- بإضفاء الطابع الإقليمي المتزايد على الاقتصاد العالمي. هذا وقد غدت الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة أكثر نشاطًا منذ نهاية الحرب الباردة، وهذا اتضح من خلال الدور الحيوي الذي لعبه مجلس الأمن الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وزيادة عدد عمليات حفظ السلام وتعقيدها، ومراقبة الامتثال للقانون الدولي، من خلال مجموعة متنوعة من المنظمات الجديدة (على سبيل المثال: المحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدولية لقانون البحار، وآلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومجلس حقوق الإنسان) مع زيادة في نشاط عدد من الأجهزة القائمة (مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار). وهذا كله قد ساعد في كسر حالة الجمود التي خلفتها الحرب الباردة، لفشل الكتلتين المتعارضتين غالبًا في الاتفاق على كيفية معالجة القضايا الأمنية.

فاليوم، يتراوح حجم المنظمات الحكومية الدولية، من منظمات استشارية صغيرة مثل منظمة مصايد أسماك شمال غرب المحيط الأطلسي، إلى بيروقراطيات كبيرة جدًا مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، مع الهياكل الإدارية المعقدة والميزانيات الكبيرة والعديد من الموظفين والقدرات التشغيلية الواسعة. وفي حين أن المنظمات الحكومية الدولية تأسست تقليديًا بموجب معاهدة، فإن الأغلبية الآن قد "انبثقت" عن منظمات أخرى. لذا، يعد من السمات اللافتة للنظر في مشهد المنظمات الحكومية الدولية حاليًا درجة التداخل من حيث الوظائف والعضوية والقواعد، وهذا نتج عنه شبكة معقدة -ومربكة في بعض الأحيان- من هذه المنظمات.

ثانيًا | مقومات الانتشار: وظائف مماثلة لوظائف الدول

تؤدي المنظمات الدولية وظائف تكاد تكون متماثلة مع وظائف الدول، لذا تتعرض لمخاطر تحمل تبعة المسئولية الدولية إذا انتهكت قواعد القانون الدولي ذات الصلة، مثلها في ذلك مثل الدول. فلكي تصبح المنظمات الدولية جهات فاعلة في حد ذاتها، يجب أن تكتسب القدرة على الفعل، أو ما يسمى "الكفاءة". والقدرة على الفعل بالنسبة للمنظمات الدولية أمر مسلم به لما لها من تأثير لا يمكن نكرانه على السياسة العالمية، هذا التأثير نابع بالدرجة الأولى من خلال الوظائف والأدوار الحيوية التي تضطلع بها على الصعيد الدولي [12].

(والمثال الأول) والأبرز للوظائف التي تؤديها المنظمات الدولية كتلك المماثلة لوظائف الدول، ما يتعلق بسياسات الأمم المتحدة وممارساتها المرتبطة بحفظ السلام، وهذه الممارسات يمكن أن تساهم في تشكيل القانون الدولي الإنساني العرفي، أي تشكيل القاعدة القانونية الدولية جنبًا إلى جنب مع سلوك الدول، بعد أن كان الأمر مقصورًا حتى وقت قريب على سلوك الدول فقط. فقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة عام 1999، نشرة لتحديد مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني التي يجب أن تلتزم بها قوات حفظ السلام عند أداء مهامها المختلفة في الأقاليم المعنية [13]، وهذه النشرة أقرب ما يكون إلى الأدلة العسكرية

التي تصدرها الحكومات الوطنية لجيوشها في الميدان، وقد صدرت هذه النشرة تحت سلطة الأمين العام وحده لتقيد سلوك القوات الخاضعة لقيادة وسيطرة الأمم المتحدة[14].

والأحرى، أن ولاية ومهام عمليات حفظ السلام قد نمت كثيرًا بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث كانت عمليات حفظ السلام التقليدية تستند إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وتنطوي على نشر القوات تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام، مهما كان هشًا، وتساعد في تنفيذ الاتفاقيات التي توصل إليها صانعو السلام، وتراقب خطوط وقف إطلاق النار، وتمتنع عن التدخل في الشئون الداخلية للدول التي تتمركز فيها[15]. أما بعد نهاية الحرب الباردة، فشملت هذه الولاية سلطة التعاون النشط في عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية لإدارة النزاع، وإرساء أسس السلام المستدام "بناء السلام". ومثال ذلك: أنه تم تفويض بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور عام 1990، في جملة أمور كان من بينها: رصد حالة حقوق الإنسان في السلفادور بعد الحرب الأهلية. وفي بعض الأحيان تطورت المهام الممنوحة لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبلغت ذروتها من خلال منحها السلطة الكاملة لإدارة الإقليم[16]. فقد تضمنت ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا في الفترة من 1992– 1993، حماية حقوق الإنسان، وتنظيم الانتخابات، والحفاظ على القانون والنظام، وبناء إدارة مدنية، وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم[17].

وفي الوقت الحالي، تتمتع معظم بعثات حفظ السلام بتفويض محدد لحماية المدنيين ومعالجة القضايا والمشكلات المرتبطة بحقوق الإنسان. فبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان مكلفة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2252 لسنة 2015، بحماية المدنيين، مع توفير حماية خاصة للنساء والأطفال، وردع أعمال العنف ضد المدنيين من خلال النشر الاستباقي وتسيير الدوريات بصورة نشطة، مع إيلاء اهتمام خاص بالمشردين داخليًا، بما في ذلك

الموجودون في مواقع الحماية ومخيمات اللاجئين والعاملون في المجال الإنساني والمدافعون عن حقوق الإنسان، وتحديد التهديدات والهجمات التي قد يتعرض لها المدنيون[18]. علاوة على ذلك، يتعين على البعثة رصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والتحقيق فيها والإبلاغ عنها بشكل علني ومنتظم.

أما (**المثال الثاني**)، فهو ممارسة إيداع المعاهدات الدولية. فمنذ إنشاء الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صار من الشائع بشكل متزايد أن تعمل المنظمات الدولية أو الأمناء العامون أو ما يعادلهم كجهات وديعة للمعاهدات. وعندما تكون المنظمات الدولية أو مسئولوها جهات وديعة للمعاهدات فهي بذلك تمارس نفس الأنشطة التي تثبت للدول عندما تكون هي الأخرى جهات وديعة للمعاهدات الدولية. ذلك أن وظيفة الجهة الوديعة هي نفسها سواء أكان الوديع دولة أم منظمة دولية. فاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تفرض على الجهات الوديعة التزام الحياد عندما تقوم بمهامها[19]، وتُقصر أداء الوديع على مجموعة من الوظائف مثل: حفظ النسخة الأصلية للمعاهدة، وإعداد نسخ معتمدة من النص الأصلي، واستلام أي توقيعات على المعاهدة، وفحص ما إذا كان التوقيع أو الوثيقة أو الإخطار أو المراسلة المتعلقة بالمعاهدة صحيحة وبالصيغة المناسبة، وإبلاغ الأطراف والدول التي من حقها أن تصبح أطرافًا في المعاهدة بالتصرفات والإخطارات المتعلقة بالمعاهدة، وتسجيل المعاهدة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة[20].

ويبدو أن هذه المهام مهام إدارية ومن ثم فإنها قد لا تثير أي جدل في الممارسة الدولية، ومع ذلك قد تسهم المنظمات الدولية التي تعمل كجهات وديعة للمعاهدات في تطوير هذه المهمة كما تفعل الدول الوديعة تمامًا، فلقد اعتمدت لجنة القانون الدولي عام **2011**، دليل الممارسة بشأن التحفظات على المعاهدات، الذي تضمن عدة أحكام تتناول كيفية تعامل الجهات الوديعة

مع التحفظات. على سبيل المثال، يُشير الدليل إلى أنه من بين وظائف الجهة الوديعة تحديد ما إذا كانت التحفظات على المعاهدات قد استوفت الشكل الواجب والسليم[21]. وهذا إن دل فإنه يدل على أن المنظمات الدولية تشارك جنبًا إلى جنب مع الدول في صنع وخلق القاعدة القانونية الدولية.

بينما يتعلق **(المثال الثالث والأخير)** بالدور الذي تلعبه الأمم المتحدة عندما تنخرط في "الإدارة الانتقالية للأقاليم"، كما حدث في كوسوفو وتيمور الشرقية. ذلك أنه في كلتا الحالتين مارست الأمم المتحدة كل ما يتعلق بالسلطة الحكومية. فعلى الرغم من أن القرار رقم **1244** لسنة **1999**، قد نص صراحة على أن كوسوفو هي جزء من أراضي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية [22]، إلا أنه قيد من السلطة اليوغسلافية في الإقليم، حيث طلب -وعلى وجه السرعة- من القوات اليوغسلافية العسكرية وشبه العسكرية وقوات الشرطة الانسحاب من كوسوفو وفق جدول زمني سريع، واستبدل بالوجود الأمني اليوغسلافي وجودًا أمنيًا دوليًا تحت قيادة حلف الناتو. أضف إلى ذلك أن القرار نقل الإدارة المدنية إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (الوجود المدني الدولي)، والتي كانت تعمل تحت سيطرة ورقابة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة[23].

ومن الجدير بالملاحظة، أن الولايتين، المدنية والعسكرية، كانتا لفترة غير محددة من الزمن[24]. وهذا يعني، من بين جملة أمور، أن القرار قد وضع نظام الحكم الكامل في كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة، لأنه تضمن نقل السلطة التشريعية والتنفيذية، فضلًا عن إدارة السلطة القضائية، للممثل الخاص[25]. وبمقتضى ذلك، كان للممثل الخاص الحق في تغيير أو إلغاء أو تعليق القوانين القائمة التي لا تتفق مع ولاية بعثة الأمم المتحدة أو أهدافها أو أغراضها. وكان له الحق أيضًا في إصدار قوانين تشريعية جديدة في شكل لوائح، والتي تظل سارية المفعول حتى تلغيها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أو تحل محلها القواعد التي سوف تصدرها لاحقًا المؤسسات السياسية المستقبلية في

كوسوفو[26]. كذلك، كان يحق للممثل الخاص تعيين أي أشخاص لأداء مهام في الإدارة المدنية لكوسوفو، بما في ذلك السلطة القضائية، ويجوز له عزلهم من مناصبهم[27]. وعلى الرغم من إصدار الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو في 15 مايو 2001، الذي نص على نقل السلطات التشريعية إلى جمعية كوسوفو (البرلمان) في مجالات مثل: السياسة الاقتصادية والمالية، وقضايا المالية العامة والميزانية، والتعليم، والثقافة، والصحة، وحماية البيئة، والنقل والزراعة؛ إلا أن الممثل الخاص احتفظ بالسلطة في المجالات الرئيسية كالقضاء، والحفاظ على القانون والنظام، والإشراف على الإدارة البلدية المحلية [28].

وبالمثل، كانت هناك حالة مماثلة في تيمور الشرقية عندما أنشئت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في أعقاب الاستفتاء الذي أجري في الإقليم على الاستقلال. فقد ضمت هذه الإدارة، التي رأسها ممثل خاص للأمين العام، عنصرًا عسكريًا ومدنيًا وتولت المسئولية الشاملة عن إدارة تيمور الشرقية، مثل ممارسة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية، فضلًا عن إدارة العدالة [29]. وفي وقت لاحق، اعتمد الممثل الخاص مجموعة متنوعة من القوانين التي نظمت إنشاء مجلس وطني استشاري[30]، ولجنة للخدمات القضائية[31]، وسلطة مالية مركزية[32]، وقوة دفاع وطنية[33]. وعندما نالت تيمور الشرقية استقلالها في 20 مايو 2002، استبدلت بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ما يسمى ببعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية (UNMISET). وفي جوهر الأمر، حولت هذه الولاية الجديدة وجود الأمم المتحدة من سلطة حكومية واسعة النطاق إلى إدارة (مشتركة). وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة كانت تعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومة التيمورية، إلا أنها كانت تمارس سلطة كبيرة على مجالات الإدارة المدنية، مثل: سلطة اتخاذ القرار المباشر فيما يتعلق بالخدمات المالية والمركزية، والأنظمة الداخلية في مجلس الوزراء وديوان رئيس الوزراء والوزارات المختلفة، والخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والنظام القضائي[34]. كما كانت مسئولة عن إنفاذ القانون المؤقت وحفظ الأمن العام،

وتقديم المساعدة في تطوير شرطة تيمور الشرقية، والمساهمة في صون أمن الدولة الجديدة داخليًا وخارجيًا[35].

حاصل القول، إن مقومات وركائز انتشار المنظمات الدولية تتحدد في جملة الوظائف العامة التي تقوم بها لتحقيق الغاية الرئيسية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدولي، والدفاع عن المصلحة العليا والقيم والمبادئ الأساسية للجماعة الدولية. تلك القيم والمبادئ التي تشكلت في أعقاب إنشاء منظمة الأمم المتحدة، والتي يأتي على رأسها حظر استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

ثالثًا | حدود التأثير والفاعلية

قبل الحديث عن مدى تأثير المنظمات الدولية في السياسة العالمية، ينبغي أولًا أن نعرض للمقاربات أو الأطر النظرية المفسرة لطبيعة دور المنظمات الدولية على النحو التالي:

1- الأطر أو المقاربات النظرية المفسرة لحدود تأثير المنظمات الدولية في السياسة العالمية:

تنظر الكثير من نظريات العلاقات الدولية إلى المنظمات الدولية على أنها تعكس المصالح المتداخلة وديناميكيات القوة بين الدول الأعضاء، وأن دورها لا يتعدى كونها منتديات للتعاون السياسي بين الدول (أو المنافسة). ولكن لا يخفى القول إن المقاربات النظرية في العلاقات الدولية لا تقف على قدم المساواة فيما يتعلق بالنظر إلى مدى تأثير المنظمات الدولية في العلاقات والسياسة الدولية.

(أ) الواقعية والواقعية الجديدة:

لما كانت الواقعية تنطلق من افتراض رئيسي مفاده أن الدولة هي الفاعل الوحيد في البيئة الدولية الفوضوية، حيث تسعى كل دولة للحفاظ على بقائها، فإنها بهذه المثابة تنظر للمنظمات الدولية بوصفها مؤسسات تؤدي

أدوارًا ثانوية على المستوى الدولي. فالواقعية وروافدها تشكك في وجود أي دور مهم للمنظمات الدولية[36] أو أي دور مستقل لها، وتشكك كذلك في استقلاليتها وشرعيتها وفاعليتها. ثم إن الواقعيين الجدد يجادلون بأن المنظمات الدولية هي نتاج لمصالح الدول وإحدى الأدوات لتحقيق سياستها الخارجية، لذا لا يمكنها العمل بشكل مستقل. فمنظمات مثل: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، هي منظمات تقتصر وظيفتها على حماية مصالح الدول الأعضاء فقط. وعلى حد هذا الوصف، فإن المنظمات الدولية تتشكل وفقًا للمصالح الذاتية للدول، ومن ثم تصبح أقل فاعلية أو غير ذات أهمية في تحقيق السلم والأمن الدوليين. فليس هناك أي دور للمنظمات الدولية في منع الحرب، لأنها انعكاسات لمصالح الدول، وهو ما يعني أن الدول لن تتخلى عن سلطتها لصالح تلك المؤسسات. ويعني كذلك، أن الدول وفقًا للمنظور الواقعي تهتم بمكاسبها النسبية ومصالحها الذاتية فوق كل شيء، ولن تلجأ إلى التعاون أو عضوية المنظمات الدولية إلا إذا كانت تخدم مصالحها الخاصة وتساعدها على تحقيق مكاسب نسبية. بعبارة أخرى، يبقى التعاون واللجوء إلى المنظمات الدولية هشًا، إذ لم يخدم التعاون المصالح الذاتية للدول[37]. فالمنظمات الدولية -كما يؤكد الواقعيون- هي في الأساس انعكاس لتوزيع القوة في العالم، وتستند إلى حسابات المصالح الذاتية للقوى العظمى، وليس لها تأثير مستقل على سلوك الدولة[38].

ومع ذلك، لا ترفض المقاربات الواقعية دائمًا المنظمات الدولية. ومثال ذلك، أن أحد روافد الفكر الواقعي، وبالتحديد "نظرية استقرار الهيمنة" التي تهدف إلى شرح نجاح بعض المنظمات الدولية، ذهبت إلى أن وجود قوة مهيمنة أمر ضروري لاستقرار النظام الدولي، ذلك أن القوة المهيمنة ستعمل على تحقيق "الصالح العام" من خلال تحديد القواعد والمعايير اللازمة للحفاظ على النظام والاستقرار، وهو ما يفسر تحمل كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للتكاليف السياسية لإنشاء والحفاظ على أنظمة التجارة الدولية الليبرالية خلال منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين. فالدول المهيمنة

تبـذل هـذا الجهـد نظـرًا للمزايـا والمنافـع التي سـتتمتع بهـا مـن جـراء إنشـاء هـذا النظـام القانـوني والتي تفـوق تكاليفـه بكـثير، وبالمثـل سـتعم الاسـتفادة الـدول الضعيفـة التي سـوف تشـارك في مزايـا هـذا النظـام دون أن تتحمـل أيـة تكاليـف تذكـر. وبـذا يتضـح أن الواقعيـة تـرى أن مـدى قـوة أو ضعـف المنظمـات الدوليـة يعتمـد في المقـام الأول علـى سـلوك الـدول ومـا تنـوي أن تفعلـه. فالـدول وفقًـا للمنظـور الواقعـي قـد تنشئ المنظمـات الدوليـة للحفـاظ علـى نفوذهـا في النظـام الـدولي أو حتى لزيـادة هـذا النفـوذ[39].

وعلـى الرغـم مـن وجاهـة المنظـور الواقعـي في العلاقـات الدوليـة، لمـا للقـوة مـن دور محـوري في تفـسير طبيعـة وهـيكل النظـام الـدولي؛ إلا أن الواقعيـة تُلقـي القليـل مـن الضـوء علـى أصـول المصالـح التي يعتقـد أنهـا تدفـع سـلوك الدولـة، وليـس لديهـا الكـثير للتنبـؤ أو تفـسير التحـولات المهمـة في هـيكل النظـام الـدولي، أو لتفـسير الطـرق التي تؤثـر بهـا المنظمـات الدوليـة علـى مصالـح الدولـة وسـلوكها. علاوة على ذلـك، تواجـه الواقعيـة صعوبـة في تفـسير السـبب الـذي يحـد مـن التـأثير المسـتقل للمنظمـات الدوليـة، في حين أن الـدول تنفـق الكـثير مـن الوقـت والمـوارد لإنشـائها والحفـاظ عليهـا.

(ب) الوظيفية والوظيفية الجديدة:

إن النظريـة الوظيفيـة توفـر أساسًـا مقنعًـا للـدول لإنشـاء المنظمـات الدوليـة والحفـاظ عليهـا. فالوظيفية تـرى أن الدول تنشئ المنظمـات الدولية لحل مشكلات التعـاون التي لا يمكـن حلهـا بـشكل أحـادي أو مـن خلال الحلـول اللامركزيـة، وذلـك لأن المنظمـات الدوليـة تسـاعد الـدول علـى التغلـب علـى صعوبـات العمـل الجماعـي عـن طريـق تقليـل تكاليـف المعـاملات، وتـوفير المعلومـات، وتسـهيل الروابـط بين القضايـا، وزيـادة الشـفافية[40]. فالمنظمـات الدوليـة -وفقًـا للنهـج الوظيفـي- أصبحـت ضروريـة لمعالجـة المـشكلات التي تهـم أكثر مـن دولـة، لأن الدولـة صاحبـة السـيادة لـم تعـد قـادرة بمفردهـا علـى التعامـل مـع قائمـة متزايـدة مـن القضايـا العابـرة للحـدود الوطنيـة[41]. ولقـد وسـعت "الوظيفـة الجديـدة" هـذه

الحجة من خلال القول إن التعاون الناجح في مجال واحد من شأنه أن يزيد من فوائد التعاون في المجالات ذات الصلة، ويولد ضغطًا مشتركًا من مجموعات المصالح المحلية والمسئولين الدوليين لتوسيع مجالات التعاون، وهو ما يعرف بمفهوم "الانتشار"، الذي من شأنه أن يوفر المحرك للتكامل الدولي الواسع، وخاصة الإقليمي، كما يتضح من تطور الجماعة الأوروبية[42].

(جـ) البنائية:

يقدم البنائيون تفسيرًا مختلفًا وجوهريًا "لمصالح الدولة"، حيث يرفضون الادعاء بأن مصالح الدولة موجودة قبل التفاعل الاجتماعي؛ فالمصلحة والهوية عندهم هي نتاج للتفاعل الاجتماعي، والمنظمات الدولية هي نقطة انطلاق محورية لتفاعلات الدول. لذلك لا ينحصر دورها فقط -وفقًا للمنظور البنائي- في تنظيم سلوك الدول، ولكن أيضًا في تعديل هوية ومصالح الدول، وتوجيه تصرفاتها على الصعيد الدولي. فالبنائية تعتبر المنظمات الدولية فواعل اجتماعية تشكل مجالات للتواصل والتفاعل، مما يسلط الضوء على دورها كمجالات تنظيمية وسياسية عبروطنية تساعد في تعزيز كثافة التفاعلات المستمرة والضرورية لتطوير العلاقات الدولية والقانون الدولي، وبما يسهم في حل المشكلات الدولية وتحسين النظام الدولي وتحقيق مصالح الدول[43]. على سبيل المثال، توضح الكتابات البنيوية بالتفصيل كيف ساعد البنك الدولي في إعادة تعريف مفهوم "التنمية"، وكيف ساعدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إعادة تصور فكرة "المجتمع الأمني"، وكيف أن منظمة التعاون الاقتصادي ساعدت على ابتكار مفهوم التجارة في الخدمات.

والحقيقة، أضحت المقاربة البنائية لدور المنظمات الدولية هي المقاربة الأكثر ملاءمة في إطار الحديث عن نظام الحوكمة العالمي، الذي يُطرح على أنه حل للمشكلات والتحديات العالمية المختلفة، وإدارة للمخاطر العالمية المتعلقة بالتهديدات التي تتعرض لها الطبيعة، وصحة الإنسان والأمن الغذائي، والتنمية

المستدامة، والنظام المالي العالمي المتوازن، وتحقيق الأهداف المشتركة من خلال تضافر جهود الدول والهياكل التنظيمية، بما في ذلك المنظمات الدولية[44].

(د) الليبرالية:

إن الرؤية المركزية لليبرالية تتمثل في أن الدول جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الداخلي والدولي، والذي يشكل التفضيلات الأساسية التي تستند إليها سياسة الدولة. وبالتالي فإن السياسات الخارجية "للدولة" تمثل مصالح مجموعة فرعية من الفاعلين السياسيين المحليين، والسلوك بين الدول مدفوع بشكل أساسي بأنماط تفضيلات الدولة، وليس سلطة الدولة. وتدعو المقاربات الليبرالية إلى التركيز ليس فقط على كيفية تشكيل مجموعات المصالح المحلية للقواعد والمؤسسات الدولية، ولكن أيضًا على كيفية استخدام هذه القواعد والمؤسسات بدورها لتشكيل السياسة الوطنية[45]. على سبيل المثال، يمكن للفاعلين السياسيين المحليين استخدام العضوية في المنظمات الدولية "لتأمين" أهداف الإصلاح طويلة المدى. وهكذا يرى البعض أن الحكومة المكسيكية انضمت إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وانضمت الحكومة الصينية إلى منظمة التجارة العالمية جزئيًا لدفع مقترحات الإصلاح الداخلي.

وبهذا يتضح أن الليبراليين يتبنون نهجًا عمليًا تجاه المنظمات الدولية وينظرون إلى المنظمات الدولية باعتبارها ساحات ومنتديات للتعاون السياسي بين الدول. فالدول وفقًا لليبرالية ليست الجهات الفاعلة المهمة الوحيدة في النظام الدولي أو السياسة العالمية، حيث تبرز المنظمات الدولية إلى جانب الاتفاقيات والأنظمة الدولية لتحقيق التعاون والتنسيق فيما بين الدول[46].

هذا ويدافع الليبراليون الجدد كذلك عن أهمية المنظمات الدولية في تعزيز التعاون والاستقرار الدوليين، ذلك أنه إذا كانت الدول تهتم بتعظيم مكاسبها المطلقة، فإن التعاون يصير في هذه الحالة أمرًا حيويًا من أجل الحفاظ على المنفعة المتبادلة. فالدول تستطيع من خلال المنظمات الدولية أن تحافظ على

المصالح المشتركة، ومن ثم تدعم الأمن الجماعي. ولهذا يؤكد أنصار الليبرالية الجديدة على أن المنظمات الدولية تضطلع بدور هام ليس فقط لتشجيع التعاون ولكن أيضًا لمراقبة الامتثال للقواعد والمعايير الدولية وعقاب المارقين. إلى جانب ذلك، يزعم الليبراليون الجدد أن المنظمات الدولية يمكن أن تُقلل من عدم اليقين والمخاطر الأخرى التي قد تنبثق من الفوضى، لكونها تغذي الدول بمعلومات في مجالات الأمن، وهو ما قد يساعد في معالجة مخاطر المنافسة الأمنية بين الدول وتعزيز السلام والاستقرار. بشكل عام، فإن المنظمات الدولية وفقًا لليبرالية الجديدة، تعد مؤسسات حيوية لجعل العالم ينعم بالسلام والتعاون[47].

2- استقلالية المنظمات الدولية وتأثيرها على سلوك الدول:

كانت المنظمات الدولية تُعتبر حتى وقت قريب مجرد أجهزة وظيفية تخدم مصالح الدول الأعضاء فقط دون أن تتمتع بأي استقلالية، وذلك بسبب هيمنة نظرية السيادة المطلقة للدولة على التفاعلات الدولية. ولكن بدأت هذه النظرة تتغير تدريجيًا، وبالتحديد مع إنشاء عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية، حيث بدأت تتشكل الفكرة القائلة بأن المنظمات الدولية تعد جهات فاعلة قانونية في حد ذاتها، ولها إرادة منفصلة عن إرادات الدول الأعضاء فيها. وقد ظهر هذا بوضوح في أنشطة عصبة الأمم، التي تفاعلت -على الرغم من فشلها- مع الدول غير الأعضاء، وأصبحت طرفًا في عدد من الاتفاقيات الدولية، مما أثار الجدل النظري حول مدى تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية. غير أن المبررات التي ساقها الفقه في حينه لإثبات تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية لم تكن ذات أساس موضوعي راسخ أو ثابت.

بيد أن محكمة العدل الدولية قد أزالت هذه الشكوك تمامًا وأقرت بتمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية في فتواها الصادرة في قضية التعويض عن الأضرار المتكبدة في خدمة الأمم المتحدة عام 1949 [48]، لتمكين المنظمة الوليدة من أداء الوظائف والواجبات التي أنشئت من أجل تحقيقها،

حتى وإن كان الميثاق لم ينص على ذلك[49]، وهو ما يعرف في الفقه بنظرية "السلطات الضمنية". وعلى الرغم من أن القضية كانت تتعلق بالأساس بالأمم المتحدة، إلا أنه سرعان ما اعتبرت على أنها بمثابة اعتراف بأن المنظمات الدولية، والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، قد تمتلك حقوقًا وواجبات على المسرح الدولي[50].

والحق أن ما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية يتوافق بشكل كبير مع المقاربات العقلانية التي تؤكد على أن للدول مصالح جوهرية في منح قدر من الحكم الذاتي للمنظمات الدولية؛ لأن القيام بذلك يمكّن الدول من تقديم التزامات ذات مصداقية تعزز التعاون الدولي. وبشكل أكثر تحديدًا، تسمح الاستقلالية للمنظمات الدولية بالعمل كوسطاء محايدين بين الأطراف الدولية، مثل هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية؛ والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكمصادر لبيانات موثوقة حول القضايا المثيرة للجدل أو الخلافية، مثل التقييمات العلمية المؤثرة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

ونظرًا لأهمية الشخصية القانونية ودورها الفعال في تعظيم دور المنظمات الدولية، نظرت لجنة القانون الدولي مرة أخرى في هذه المسألة كجزء من عملها على مشروع العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، الذي أدرجته الجمعية العامة للأمم المتحدة على جدول أعمالها عام 1958. فقد أشار المقرر الخاص، الأستاذ دياز غونزاليس، إلى أن المنظمات الحكومية الدولية والأفراد وبعض الهيئات الأخرى هم بالفعل أشخاص جدد للقانون الدولي، وأن المنظمات الحكومية الدولية يجب أن تتمتع "باستقلال وظيفي" تجاه الدول المنشئة لها. ويعني بالاستقلال الوظيفي ضرورة منح المنظمات الدولية جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لتحقيق الوظائف والأهداف التي نصّت عليها المواثيق التأسيسية. لذا، جاءت مشاريع المواد التي قدمها المقرر الخاص في ذلك الاتجاه، حيث أكد على ضرورة أن تتمتع المنظمات الحكومية الدولية "بالشخصية القانونية بموجب القانون الدولي والقانون

الداخلي للدول الأعضاء فيها"، وأن تتمتع بالأهلية للتعاقد، وحيازة الممتلكات والتصرف فيها، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. وأكد كذلك على ضرورة أن تكون قدرة المنظمات الدولية على إبرام المعاهدات ينبغي أن تحكمها "القواعد ذات الصلة لتلك المنظمة والقانون الدولي". وعلى الرغم من إبداء بعض التعليقات داخل اللجنة بشأن صياغة مشاريع المواد المقترحة، كان هناك بشكل عام دعم لتقرير المقرر الخاص [51].

وفي الواقع، ليس ثمة شك في أن المنظمات الدولية أصبحت فاعلاً رئيسيًا في العلاقات الدولية، إذ إنها تمتلك القدرة على التصرف بشكل مستقل بصورة كبيرة عن الدول المنشئة لها، ولها تأثيرات مستقلة تمامًا على النظام الدولي. فقد نجحت العديد من المنظمات الدولية في صياغة، وفي بعض الأحيان تنفيذ سياسات لا يمكن وصفها بأنها نتاج للمساومة والتفاوض فيما بين الدول. ولم تعد المنظمات الدولية تتعامل مع التحديات العالمية فقط كالاحتباس الحراري وغيره من التحديات الملحة، بل صارت تؤثر على مصالح الدول في مجالات عدة، كالرعاية الصحية، والسياسات المالية، والعملية الانتخابية، وغيرها. ويظهر هذا التأثير من خلال وجهين.

أما **(الوجه الأول)** فيتعلق بزيادة التعاون والتنسيق فيما بين الدول. ففي ظلّ موجة العولمة التي اجتاحت العالم في تسعينيات القرن العشرين عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، والترابط الاقتصادي والسياسي المتزايد بين دول العالم المختلفة، تزايدت أهمية المنظمات الدولية كمحرك وقناة رئيسية للتعاون الدولي من أجل مواجهة التحديات العالمية والبحث عن إجابات وحلول جماعية لمشكلات العالم وقضايا التنمية العالمية. بعبارة أخرى، أصبح هناك اتجاه متزايد نحو العمل متعدد الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بقضايا التجارة الدولية، حيث انضمت العديد من الدول إلى منظمة التجارة العالمية خوفًا من تجاهل المستثمرين الدوليين والشركات متعددة الجنسيات في حالة وجودهم خارج هذه المنظمة [52]. كما أدى الانتشار غير المسبوق للأوبئة والأمراض الخطيرة، والتدهور البيئي وتغير المناخ، والهجرة غير النظامية،

وانعدام الأمن الغذائي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي، والتطرف الديني والأيديولوجي، والجريمة عبر الوطنية والفساد، وندرة المياه والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، إلى الحاجة إلى أقصى قدر ممكن من التعاون والتنسيق الدوليين في إطار المنظمات الدولية. وكان من نتيجة ذلك أن تعاظم دور هذه المنظمات في تشكيل جدول الأعمال العالمي، وهذا بدوره أنتج بعض المفاهيم التي أضحت راسخة وبقوة في المفردات السياسية الدولية بفضل المنظمات الدولية، مثل: التنمية، والتنمية المستدامة، والمسئولية، واللاجئ، والمهاجر البيئي. وهذا بدوره جعل الحكومات الوطنية تفهم مهام حماية حقوق الإنسان، والتصدي لتغير المناخ، وضمان المصالح الوطنية، وتحديد أولويات سياسة الدولة.

بينما يرتبط **(الوجه الثاني)** بالتأثير على سلوك الدول وعلى السياسات الداخلية فيها، إذ لا يمكن التغاضي أبدًا عن هذا الدور الهام. وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك، منها -على سبيل المثال- لا الحصر، دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم الجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية في الدول المرشحة للانضمام، حيث غالبًا ما تشترط بعض المنظمات كالاتحاد الأوروبي أن تتحلى الدولة طالبة العضوية بمبادئ الحرية، والديمقراطية، واحترام الإنسان وحريته وسيادة القانون، كأحد شروط العضوية. وهناك العديد من المنظمات التي تساعد على جودة العملية الانتخابية والحد من التزوير من خلال لجان المراقبة الدولية التي يسند إليها مراقبة امتثال الدولة المعنية للمعايير والقواعد الانتخابية الدولية. كذلك، لا يخفى أن المساعدات التنموية التي تقدمها المنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية، لها تأثيرات كبيرة على حل مشكلات ميزان المدفوعات وعلى جهود التنمية بصفة عامة. هذا فضلًا عن أن معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان قد أثرت على العديد من التشريعات الداخلية للدول في اتجاه تجريم انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة، ولا سيما التعذيب والاختفاء القسري وحقوق الأطفال والمرأة وغيرهم[53]. ومن جانب آخر، نجحت منظمة التجارة

الدولية في التأثير على سياسات الدول لتحفيز المعاملات التجارية الدولية من خلال الحد من الحواجز أمام التجارة، وذلك باتباع قواعد مثل: المعاملة بالمثل، وعدم التمييز في السياسة التجارية، إلى جانب اعتماد آلية لتسوية منازعات التجارة الدولية بين الدول الأطراف [54].

علاوة على ذلك، تستطيع المنظمات الدولية التأثير على محتويات الخطاب الحكومي والاجتماعي والسياسي والأكاديمي في مختلف دول ومناطق العالم. ومثال ذلك، أن مؤشر التنمية البشرية الذي ينشره سنويًا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير التنافسية العالمية الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالم، يعتبر أداة ضغط مهمة للمؤسسات الدولية للتأثير على الرأي العام، وصناع القرار السياسي على مستويات مختلفة من الحكم، على الرغم من انتقاد مثل هذه الأدوات لكونها مسيسة، وغير موضوعية بشكل كافٍ، ولمحاباتها الدول الغربية [55].

أضف إلى ذلك، أن هذا التأثير يظهر كذلك عندما تعمل المنظمات الدولية كإدارات انتقالية في الدول التي تشهد نزاعات، حيث تقوم بالمهام والوظائف الحكومية، وتعزز وتؤسس وتطور مؤسسات دول جديدة (مثل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور الشرقية). ويظهر أيضًا عندما تفرض المنظمات الدولية جزاءات على الدول التي تخالف التزاماتها الدولية، حيث قد تغير هذه الجزاءات من النظم الاقتصادية والمالية لتلك الدول، إلى جانب المشهد السياسي والمؤسسي فيها (مثل الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير).

صحيح أن مثل هذه الجزاءات قد تعكس مصالح دول معينة، ولكن في الوقت نفسه قد تمثل إلى حد كبير مصالح المنظمات الدولية ذاتها. وصحيح كذلك

أن الـدول قـد تكـون عنـد إنشـاء المنظمـات الدوليـة مهتمـة بمنحهـا قـدر مـعين مـن الاسـتقلالية لتحقيـق الأهـداف المنوطـة بهـا، ولكـن بمجـرد إنشـائها تميـل إلى التصـرف بـالإرادة المنفـردة لتؤكـد اسـتقلاليتها وفاعليتهـا في إدارة العلاقـات الدوليـة. ويظهـر هـذا بوضـوح في مشـاركة المنظمـات الدوليـة في وضـع المعـايير والقواعـد الدوليـة وتنفيذهـا، وإعـداد جـدول الأعمـال الخاص بهـا، واسـتخدام هـذه القواعـد ليـس فقـط لتنظيـم العالـم الاجتماعـي، بـل مـن أجـل المشـاركة في تكوينـه وبنائـه أيضًـا. لـذا، تعمـل المنظمـات الدوليـة مـن خلال سـلطتها الخاصـة، وهـذا يجعلهـا تؤثـر علـى السياسـة العالميـة تـأثيرًا مسـتقلًا بعيـدًا عـن سـلوك الـدول المنشـئة لهـا. وعلـى هـذا، يمكـن اعتبـار المنظمـات الدوليـة بيروقراطيـات لهـا منطقهـا وقواعدهـا ومصالحهـا، بوصفهـا جهـات فاعلـة مسـتقلة مـن غيـر الـدول[56].

رابعًا | مستقبل المنظمات الدولية

لا يمكـن بـأي حـال مـن الأحـوال الحديـث عـن مسـتقبل المنظمـات الدوليـة دون بيـان للتحديـات والصعوبـات التي تواجـه هـذه المنظمـات علـى الصعيـد الـدولي.

1- التحديات التي تواجه المنظمات الدولية:

(أ) سيطرة القوى الكبرى على المنظمات الدولية:

مـن المشـاهد عـملاً أن مـن أهـم التحديـات التي تحيـط بالمنظمـات الدوليـة كفاعـل دولي هـي سـيطرة القـوى الـكبرى عليهـا، ممـا يحـد في بعـض الأحيـان مـن أدوارهـا، ويجعلهـا غير قـادرة علـى إحـداث أي تغـيير ذي مغـزى في النظـام السـياسي والاقتصـادي الـدولي. وترجـع هـذه السـيطرة، مـن بين جملـة أمـور، إلى اعتمـاد المنظمـات الدوليـة بالأسـاس في أداء مهامهـا علـى الـدول الأعضـاء، ولا سـيما في مجـال حفـظ وبنـاء الـسلام. فالنجـاح أو الفشـل في أداء هـذه المهـام يتوقـف إلى حـد كـبير على مـدى تعـاون الـدول أو إحجامهـا عـن التعـاون. ومـن الأمثلـة الكلاسـيكية التي تسـاق في هـذا الصـدد: فشـل عصبـة الأمـم في التدخـل في النزاعـات العنيفـة في منشـوريا وإثيوبيـا وبعـض دول أمـريكا اللاتينيـة، وفشـلها في منـع انـدلاع الحـرب

العالمية الثانية، بسبب وجود القوى الكبرى آنذاك، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (عقب طرده) خارج العصبة[57].

أضف إلى ذلك، أن أعضاء العصبة، وبصرف النظر عن بريطانيا التي كانت مترددة في التدخل في مناطق الحرب، كانوا يفتقرون للقدرة على منع النزاعات الدولية، وهذا بطبيعة الحال أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وهو ما تكرر مرة أخرى خلال فترة الحرب الباردة التي عجزت فيها المنظمات الدولية عن التأثير في الشئون الدولية بسبب التنافس الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي، ذلك التنافس الذي أصاب دور مجلس الأمن الدولي بالشلل التام ومنعه من الاضطلاع بدوره في حفظ السلم والأمن الدوليين [58]. وقد هيأ ذلك الوضع التربة الخصبة لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية للانخراط الشديد في سباق التسلح النووي دون أي رادع، على الرغم من المخاطر الجمة التي يمثلها هذا السباق على العالم بأسره، مما حدا بالبعض إلى القول: إن المنظمات الدولية ما هي إلا عبارة عن أداة تستخدمها الدول لخدمة أهداف السياسة الخارجية. وكان برهانهم على ذلك هو تأثير القوى الكبرى على أنماط التصويت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، فالولايات المتحدة الأمريكية تمارس هذا الدور ببراعة داخل الجمعية العامة، وتتلاعب بالدول الفقيرة الضعيفة التي تعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية الأمريكية لدعم الاقتصاد الوطني.

(ب) مشكلة التمويل:

التحدي الآخر والمشكلة الأساسية التي تواجه المنظمات الدولية، وهي مشكلة تعاصرت بالمناسبة مع نشأة هذه المنظمات، هي مشكلة التمويل[59]. وأساس هذه المشكلة هو اعتماد المنظمات الدولية في المقام الأول على مساهمات الدول الأعضاء، وهذه المساهمات تُحدد بشكل تقليدي بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة[60]. فعدم فاعلية بعض المنظمات الدولية يعود بالدرجة الأولى إلى القيود المالية وعدم قدرتها على تدبير التمويل اللازم لعملياتها المختلفة.

ففي أوائل الستينيات من القرن الماضي، هددت الأزمة المالية وجود الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الحين كانت المنظمة في وضع مالي حساس، والذي تفاقم بسبب اقتراح الكونجرس الأمريكي لعام 1986 تقليل مساهمة البلاد في ميزانية الأمم المتحدة بشكل كبير، وقد أثر هذا بدوره على الأنشطة التي تديرها المنظمة لصنع السلام على مستوى العالم، بالإضافة إلى عجز المنظمة عن توفير التمويل اللازم لاستقطاب موظفين جدد على درجة عالية من الكفاءة والكفاية.

ومن الملاحظ أن هناك بعض الدول التي تخلفت عن سداد حصتها للأمم المتحدة، ومثال ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت مدينة للأمم المتحدة بمبلغ 1.63 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 1999، وبمبلغ 381 مليون دولار في عام 2018، وبمبلغ 476 مليون دولار في عام 2019. هذا إلى جانب العديد من الدول الفقيرة التي تتخلف هي الأخرى عن سداد مساهمتها السنوية مثل: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وفنزويلا[61]. ومن الواضح أن هذا التخلف في السداد له تأثير سلبي على قدرة المنظمة على التعامل مع العديد من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي[62].

(جـ) استخدام المنظمات الدولية كأدوات للسياسة الخارجية:

إن استخدام المنظمات الدولية من قبل الدول الأعضاء كأدوات للسياسة الخارجية كان له آثار سلبية على تطورها. ذلك أنه في مثل هذا الوضع يصبح من الصعب على المنظمات الدولية تطوير سلطات صنع القرار الخاصة بها، ومثال ذلك: أن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، كانت لديها مؤسسات متواضعة بسبب عدم رغبة الدول الأعضاء في فقدان السيطرة على سياساتها الاقتصادية[63].

ومن أجل الاحتفاظ بالسيطرة على المنظمات الدولية، عادةً ما تحد الدول الأعضاء من صلاحيات الأمانة العامة. فموظفو الأمانة يجب أن يحتفظوا بعلاقات جيدة مع الدول الأعضاء، وخاصة القوى الكبرى منهم، من أجل تجنب المواجهة، والتي كانت تؤدي أحيانًا إلى عزل الأمين العام أو أي شخصية

كبيرة كما كان الحال مع ثيوفان بوفن، وتريجفي لي، وبطرس غالي. كذلك، في الكثير من الأحيان تضغط القوى الكبرى على الأمين العام من أجل إجراء تعيينات في المناصب العليا بالأمانة لأفراد من بعثاتهم الدبلوماسية دون اعتبار لمعايير مثل: الكفاءة، والمنافسة العادلة، وهذا هو السبب الذي جعل كوفي عنان متهمًا أثناء توليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء تعيينات في مناصب تنفيذية من أجل إرضاء الدول المانحة الرئيسية. وبالطبع، قد يؤثر هذا الأمر على كفاءة المنظمة أو تنفيذ السياسات المتفق عليها.

(د) التشكيك في شرعية المنظمات الدولية:

تواجه المنظمات الدولية أيضًا التحدي المتمثل في التشكيك في شرعيتها. فشرعية بعض المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، والاتحاد الأوروبي (EU)، وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية مثل: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ أصبحت على المحك. وآية ذلك أن تكثيف إجراءات الإنفاذ الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فضلًا عن "التجاوز المفرط" لمجلس الأمن لاختصاصاته في فترة ما بعد حرب الخليج 1990–1991، قد أثار المخاوف بشأن شرعية مجلس الأمن وقراراته. ومن الأمثلة على ذلك تفجير طائرة لوكربي، حيث استخدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مجلس الأمن الدولي للمطالبة بتسليم المشتبه بهم من قبل ليبيا. وفي تحد لهذا المطلب، رفعت ليبيا قضية أمام محكمة العدل الدولية من أجل السعي لحماية حقها في محاكمة المشتبه بهم. ومع ذلك، استخدمت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (بدعم من أعضاء مجلس الأمن الدولي الآخرين) الفصل السابع من الميثاق لإجبار ليبيا على الامتثال لمطلبهما، وسُحبت القضية لاحقًا من محكمة العدل الدولية. ولقد أثرت هذه القضية على شرعية مجلس الأمن الدولي، ذلك أن المسألة كانت قانونية بالأساس، أي لا تخضع لاختصاص المجلس، وكان من الأولى أن تختص بالنظر في الفصل فيها محكمة العدل الدولية [64].

ومما لا شك فيه، أن شرعية المنظمات الدولية وقراراتها أو أفعالها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمساءلة والشفافية. هذه هي المبادئ الأساسية للحكم الرشيد ولا يقتصر تطبيقها على المنظمات الدولية. وإذا كانت الشفافية من أهم المبادئ التي يقوم عليها الحكم الجيد، إلا أنه في مناسبات عدة اتهم كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، بالعمل في سرية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني العديد من المنظمات الحكومية الدولية من "اضطراب المساءلة"، والذي يمكن أن يُعزَى إلى التداخل في عضوية بعض المنظمات الدولية. والمثال على ذلك هو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

2- أي مستقبل للمنظمات الدولية؟

لقد فرضت التغيرات الدراماتيكية في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ضغوطًا هائلة على المؤسسات والمنظمات الدولية في ظل نظام الحوكمة الدولية. وذلك لأن وتيرة ونطاق تكيف أو ابتكار المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، مع الظروف الجديدة كان بطيئًا وغير ملائم، مما أثار التساؤل حول شرعية وأهمية المنظمات الدولية القائمة في إدارة التحديات العالمية. فالتغييرات الهيكلية في النظام الدولي، مثل نهاية الحرب الباردة، والتقدم التكنولوجي، والعولمة، إلى جانب الأزمات والكوارث المتكررة (على سبيل المثال: النزاعات المسلحة بين الدول وداخل الدول، والانهيار الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي، أو الأحداث البيئية الكارثية، وانتشار الأوبئة مثل الإيبولا وكورونا) التي تصدم النظام هي العوامل الخارجية الأكثر وضوحًا التي تقود التغييرات في المنظمات الدولية. إنها تكشف عن نقاط الضعف في الترتيبات المؤسسية الدولية القائمة، وتشير إلى التعديلات المطلوبة في النظام العالمي. ولهذا تكون المنظمات الدولية غير القادرة على التكيف مع مثل هذه الظروف الجديدة معرضة للخطر، في حين أن تلك التي لديها القدرة على التكيف هي التي تستمر وتتطور[65].

هـذا بالإضافـة إلى أن معانـاة المنظمـات الدوليـة مـن النقـص المزمـن في المـوارد والاعتماد الواضـح على مسـاهمات الـدول الأعضـاء، سـوف يجعلها عرضـة بشكل خـاص لتقلبـات أو تضـارب المصالـح والأهـداف للـدول الأعضـاء، ولا سـيما الـدول القويـة منهـا. في حالـة الأمـم المتحـدة، أدى ذلـك إلى "اخـتلال خـطير" في التـوازن بين مـا هـو متوقـع مـن الأمـم المتحـدة والمـوارد الماليـة المتاحـة لترجمـة مسـئوليات هـذه المنظمـة إلى واقـع. كمـا أن القيـود الناشـئة عـن المواثيـق التأسيسـية للمنظمـات الدوليـة، قـد تعيـق في الكـثير مـن الأحيـان تطويـر العمـل المـؤسسي الـدولي أو إجـراء التغـييرات الهيكليـة أو التشـغيلية التي تتطلبهـا الظـروف المسـتجدة، وذلـك عندمـا يتطلـب الأمـر اتخـاذ إجـراءات عاجلـة لمواجهـة المـشكلات الجديـدة، ولكـن تحـول آليـة صنـع القـرار دون ذلـك، مثلمـا حـدث تمامًـا أثنـاء انتشـار وبـاء كورونـا في عـام 2020، عندمـا عجـز مجلـس الأمـن عـن اتخـاذ أي قـرار بشـأن الوبـاء في اجتماعـه بخصـوص الجائحـة في 9 أبريـل 2020، نتيجـة لإصـرار الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى تضـمين مشـروع القـرار فقـرة تـشير إلى أن مصـدره هـو الـصين، وهـو الأمـر الـذي رفضتـه الـصين رفضًـا قاطعًـا[66].

وإذا كان مـن السـهل نسـبيًا تحديـد أوجـه القصـور في المؤسسـات والمنظمـات الدوليـة، فـإن تصحيحهـا أو إصلاحهـا يكـون أكثر صعوبـة، خاصـة مـع تطـور سـياق نظـام الحوكمـة العـالمي الناشئ، والـذي تتـغير أدواره ومـوارده بشـكل متزامـن. فغالبًـا مـا تكـون جهـود الإصلاح انتقائيـة، وتنفيذهـا قـد يشـوبه العديـد مـن الصعوبـات، ممـا ينتـج عنـه تحسـينات هامشـية في الأداء ناتجـة عـن مثـل هـذه التغـييرات أو الإصلاحـات الجزئيـة للمنظمـات الدوليـة. علـى سـبيل المثـال، أدت إصلاحـات المنظمـات الحكوميـة الدوليـة الرئيسـية مثـل: الأمـم المتحـدة، والبنـك الـدولي، وصنـدوق النقـد الـدولي، والاتحـاد الأوروبي، إلى الحـد مـن تداخـل الاختصاصـات القضائيـة والمنافسـة مـن خلال إعـادة تنظيـم برامجهـا وزيـادة التعـاون بين هـذه المنظمـات. ولكـن هـذه الإصلاحـات كانـت محـدودة للغايـة ذلـك أنهـا لـم ينتـج عنهـا توسـيع أو إصلاح قـدرات المنظمـات الدوليـة وفاعليتهـا. علـى صعيـد آخـر، فإنـه نـادرًا مـا تُقبـل مقترحـات الإصلاح الأكثر جـرأة التي تدعـو إلى إنشـاء منظمـات

جديدة، أو تعزيز استقلالية المنظمات الدولية القائمة من قبل القوى العظمى. ومثال ذلك، أن مبادرات بناء السلام التي قدمها الأمين العام الأسبق بطرس غالي في عام 1993، تحت عنوان "أجندة السلام"، رُفضت من قبل الولايات المتحدة في عهد الرئيس ويليام ج. كلينتون. بل وأدت هذه المبادرات ومحاولات أخرى لإضفاء الطابع المؤسسي على استقلالية الأمم المتحدة إلى عزل بطرس غالي من منصب الأمين العام بعد فترة واحدة فقط[67].

ولكن مع كل هذه التحديات والمستقبل محفوف المخاطر الذي لا يرتبط فقط بمستقبل المنظمات الدولية بل بمستقبل النظام الدولي بأسره، لا يمكن بأي حال من الأحوال التسليم بإمكانية انهيار المنظمات الدولية أو اختفائها. ذلك أنه في أحلك الظروف -كتلك المرتبطة بجائحة كورونا- استطاعت المنظمات الدولية أن تتكيف مع هذا الوباء العالمي، حيث ساعد التقدم التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم على إيجاد آليات بديلة مكّنت المنتديات العالمية الدولية من مواجهة هذا التحدي الذي أدى إلى موجة غير مسبوقة من إغلاق الحدود الدولية، وفرض حظر صارم على السفر والتنقل. ولا يقدح في ثبوت ما تقدم تأخر مجلس الأمن الدولي في التعاطي مع تلك الأزمة بسبب الحرب الكلامية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فهذا الخلل الوظيفي الذي عانى منه مجلس الأمن في عام 2020، جعل استجابته الدولية لكوفيد 19 أضعف نسبيًا من تعاطيه مع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في عام 2000، وأزمة إيبولا في عام 2014، حيث أصدر قرارين هما: القرار رقم 1308 في عام 2000، والقرار رقم 2177 في عام 2014، والذي شدد بمقتضاهما على أن السيطرة على تفشي الأمراض المعدية الرئيسية تتطلب إجراءات عاجلة وحاجة فورية إلى استجابة دولية منسقة.

لذلك، يمكن القول إن هذه التحديات العالمية الحالية والمستقبلية تتطلب تعاونًا دوليًا أفضل بكثير وإجراءات أكثر حسمًا لتجنب أسوأ السيناريوهات. إذ ينبغي توجيه الجهود والموارد نحو تطوير المنظمات الدولية القائمة لتكون أكثر مرونة وتكنوقراطية، ولتتمتع بالمعرفة والقدرة على الوصول وتقديم استجابة

سريعة للأحداث الجارية[68]. وبالنظر إلى أن مثل هذه المنظمات ليست معزولة بشكل مُحْكَم عن البيئات السياسية التي توجد وتعمل فيها، ينبغي صياغة الإصلاحات المتوخاة من أجل تحسين الشفافية وآليات المساءلة، والتأكيد على سيادة القانون والحكم الجيد[69]. فمثل هذه الخطوات من شأنها أن تساهم في تقليل مخاطر الخلل الوظيفي الذي تعاني منه المنظمات الدولية، ويجعلها غير قادرة على الاستجابة الفعالة للمشكلات والتحديات الدولية.

ختاما،،

يتضح -إذن- مما تقدم أن المنظمات الدولية تلعب دورًا مركزيًا ومؤثرًا في النظام الدولي المعاصر، فهي في قلب معظم التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها الجماعة الدولية، ووجودها أصبح أمرًا حيويًا وجوهريًا لمستقبل النظام الدولي، ذلك أنها الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل من خلاله الدول، والذي أفرز القواعد الدولية المختلفة التي يتعين على الدول أن تسير على هدي منها. لذلك ليس بصحيح ما طرحه المنظور الواقعي من أن المنظمات الدولية تفتقر إلى الفاعلية والقدرة على تغيير البنية الفوضوية للنظام الدولي، بسبب تأثيرها الظاهر على سلوك الدول كبيرها وصغيرها في مجال التعاون الدولي. فانخراط الدول في المنظمات الدولية يمكن أن يزيد من سلطتها الدولية، ونفوذها، وحتى قدرتها على البقاء. لهذا، قررت إدارة جو بايدن الانضمام مرة أخرى لاتفاقية باريس ومنظمة الصحة العالمية بعد انسحاب إدارة دونالد ترامب منهما.

ولكن إذا كان من المسلّم به على نطاق واسع أن المنظمات الدولية يجب أن تكون مسئولة عن الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين، سواء كان ذلك سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، وأنه يتعين عليها أن تعمل لصالح الجماعة الدولية ككل، فلا بد حينئذ أن يكون هناك قدر أكبر من الشفافية والتنظيم والرقابة داخل هذه المنظمات بحيث تعكس إرادات الدول الأعضاء ومصالحها دون مصالح الدول القوية أو المهيمنة عليها فقط، حتى تتخطى أزمة الثقة ويكون لها دور ريادي في قيادة النظام العالمي في قابل الأيام، وبما يعزز من

الحوكمة العالمية ويوسع جهود المشاركة الدولية الفاعلة في مواجهة التحديات العالمية المختلفة. فالعالم الحديث مليء بقضايا معقدة وعاجلة وعابرة للحدود الوطنية، مما يتطلب من الحكومات وأصحاب المصلحة بذل جهود متضافرة لمعالجتها بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب، من خلال تعظيم دور المنظمات الدولية لتحقيق الرخاء الاقتصادي، وتعزيز التنمية الاجتماعية، وتحسين مستويات الرفاهية، والحفاظ على حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، وحماية البيئة، والحفاظ على السلام.

المراجع:

1. C. F. Amerasinghe, Principles of the institutional law of international organizations, Second Revised Edition, (Cambridge, Cambridge University Press, 2005), pp. 1–6.

2. عبد الله العريان، فكرة التنظيم الدولي: تطورها التاريخي وخصائصها الحاضرة، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الأول والثاني، السنة الخامسة والعشرون، مارس ويونيو 1955، ص 229–231.

3. Abdullah El–Erian, Special Rapporteur, First report on relations between States and inter–governmental organizations, Yearbook of the International Law Commission, 1963, vol. II, pp. 162– 164.

4. عائشة راتب، المنظمات الدولية: دراسة نظرية وتطبيقية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1966)، ص 20 وما بعدها.

5. إيمان فريد الديب، قانون التنظيم الدولي، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2012)، ص ص 80– 82.

6. Abdullah El–Erian, op.cit, p. 164.

7. Huw T. David, Transnational advocacy in the eighteenth century: transatlantic activism and the anti–slavery movement, Global Networks, Vol. 7, Issue. 3, 2007, pp. 367–382.

8. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، (القاهرة، دار النهضة العربية، 2002)، ص ص22– 24.

9. Harold Karan Jacobson, Networks of interdependence: International organizations and the global political system, 2nd edn, (New York, Alfred A. Knopf, 1984).

10. John W. Pehle, The Bretton Woods Institutions, The Yale Law Journal, Vol. 55, 1946, pp. 1129– 1133.

11. Jose Antonio Ocampo, Regional Financial Cooperation: Experiences and Challenges, in: Jose Antonio Ocampo (ed.), Regional Financial cooperation, (Washington D.C., Brookings Institution Press, 2006), pp. 4–8.

12. Thomas Gehring and Kevin Urbanski, Member–dominated international organizations as actors: a bottom–up theory of corporate agency, International Theory, Vol. 15, Issue. 1, 2023, pp. 141– 144.

13. نشرة الأمين العام للأمم المتحدة، تقيد قوات الأمم المتحدة بالقانون الدولي الإنساني، الأمم المتحدة: الأمانة العامة، ST/SGB/1999/13، 6 أغسطس 1999، https://documents–dds–ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N99/230/40/PDF/N9923040.pdf?OpenElement

14. Stephen Mathias, The Work of the International Law Commission on Identification of Customary International Law: A View from the Perspective of the Office of Legal Affairs, Chinese Journal of International Law, Vol. 15, Issue. 1, March 2016, p. 31.

15. Walter Kalin and Jorg Kunzli, The Law of International Human Rights Protection, Second Edition, (Oxford, Oxford University Press, 2018), p. 246.

16. Report of the Secretary– General on the United Nations Observer Mission in El Salvador, 31 October 1994 (UN Doc S/ 1994/ 1212) and its addendum of 14 November 1994 (UN Doc S/ 1994/ 1212/ Add.1).

17. Walter Kalin and Jorg Kunzli, op.cit, pp. 246– 247.

18. UN Security Council Resolution 2252 (2015), para 8(a).

19. Kristina Daugirdas, International Organizations and the Creation of Customary International Law, Public Law and Legal Theory Research Paper Series, Paper No. 597, April 2018, pp. 23– 25.

20. المادة 77 (1)، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969.

21. حولية لجنة القانون الدولي، تقرير لجنة القانون الدولي إلى الجمعية العامة عن أعمال دورتها الثالثة والستين، المجلد الثاني، الجزء الثاني، 2011، الفصل الرابع: التحفظات على المعاهدات، ص 33.

22. UNSC Res. S/RES/1244 of 10 June 1999, The preamble.

23. Ibid, paras. 3, 5, 6.

24. Ibid, para. 19.

25. Ibid, paras. 10– 11.

26. UNMIK/REG/1/1999 of 25 July 1999, Sec. 4.

27. Ibid, Sec. 1.

28. Erika de Wet, The Direct Administration of Territories by the United Nations and its Member States in the Post Cold War Era: Legal Bases and Implications for National Law, Max Planck Yearbook of United Nations Law, Vol. 8, 2004, pp. 301– 303.

29. Ibid, pp. 303– 304.

30. UNTAET/REG/1999/2 of 2 December 1999, Sec. 1.

31. UNAET/REG/1999/3 of 3 December 1999, Sec. 1.

32. UNTAET/REG/2000/1 of 14 January 2000, Sec.1.

33. UNTAET/REG/2001/1 of 31 January 2001, Sec. 2.

34. تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، مجلس الأمن، 17 ،S/2002/432 أبريل 2002، الفقرة: 70.

35. المرجع السابق، الفقرات: 79- 86.

36. Alexander Thompson & Duncan Snidal, International Organization: Institutions and Order in World Politics," Chapters, in: Francesco Parisi (ed.), Production of Legal Rules, (UK, Edward Elgar Publishing, 2011), pp. 314- 317.

37. Endalcachew Bayeh, Theories on the role of international organizations in maintaining peace and security, International Journal of Multidisciplinary Research and Development, Vol. 1, Issue 7, 2014, pp. 347- 348.

38. Alexander Andreev, To what extent are International Organizations are autonomous actors in world politics?, Opticon, Issue. 2, 2007, pp. 1-2.

39. Muhittin Ataman, The Effectiveness of International Organizations, pp. 162- 166, https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/154917.

40. Jeffrey L. Dunoff, The Law and Politics of International Organizations, in: Jacob Katz Cogan, Ian Hurd, Ian Johnstone (eds.), The Oxford Handbook of International Organizations, (Oxford, Oxford University Press, 2016), p. 63 et seq.

41. Niels Blokker, Comparing Apples and Oranges? Reinventing the Wheel? Schermers' Book and Challenges for the Future of International Institutional Law, International Organizations Law Review, Vol. 5, 2008, p. 202.

42. David Armstrong, Lorna Lloyd and John Redmond, International Organizations in World Politics, Third edition, (London, Springer Nature Limited, 2004), p. 12.

43. Endalcachew Bayeh, op.cit, p. 347.

44. Irina Prokhorenko, International Institutions in Contemporary Global Politics, Russian International Affairs Council, March 11, 2022, Accessed July 24, 2017, https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/analytics/international institutions-in-contemporary-global-politics/.

45. Endalcachew Bayeh, op.cit, p. 348.

46. Shabana Fayyaz, An analysis of International Organizations' independent role in contemporary world politics, ISSRA Papers, Volume-XII, 2020, pp. 91- 94.

47. Tamar Gutner, International Organizations in World Politics, (London, SAGE Publications, Inc., 2017), pp. 38- 39.

48. طلبت الأمم المتحدة هذه الفتوى من محكمة العدل الدولية نتيجة لاغتيال الكونت فولك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، وأعضاء آخرين في بعثة الأمم المتحدة في فلسطين، في سبتمبر 1948. فقد أثارت الجمعية العامة التساؤل عما إذا كان من حقها رفع دعوى المسئولية الدولية ضد الدولة المسئولة عن هذه الأضرار من أجل الحصول على تعويض لجبر الضرر الذي وقع على المنظمة والضحية. راجع: Reparation for injuries suffered in the service of the United Nations, Advisory Opinion: I.C. J. Reports 1949.

49. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية: الأمم المتحدة في ضوء النظرية العامة للمنظمة الدولية، (الإسكندرية، منشأة دار المعارف، 1969)، ص47؛ مفيد شهاب، المنظمات الدولية، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1988)، ص85.

50. Richard Collins and Nigel D. White, Between independence and accountability: exploring the legal autonomy of international organizations, in: Bob Reinalda (ed.), Routledge Handbook of International Organization, (London and New York, Routledge: Taylor & Francis Group, 2013), pp. 121- 125.

51. Anna-Karin Lindblom, Non-Governmental Organisations in International Law, (Cambridge, Cambridge University Press, 2005), pp. 58- 63.

52. J. Samuel Barkin, International Organization: Theories and Institutions, (New York, Palgrave Macmillan, 2006), p. 7.

53. Jacop Katz Cogan, Ian Hurb and Ian Johnstone (eds.), The Oxford Handbook of International Organizations, (Oxford, Oxford University Press, 2016), pp. 25- 27.

54. Ibid, p. 28.

55. Irina Prokhorenko, op.cit.

56. Alexander Andreev, op.cit, pp. 2-3.

57. Dell G. Hitchner, The Failure of the League of Nations: Lesson in Public Relations, Public Opinion Quarterly, Volume 8, Issue 1, 1944, pp. 61–71.

58. Kristin Parker, The United Nations Security Council A Review of the Security Council and their Ability to Uphold the Charter, "Master's Thesis", City University of New York (CUNY), 2011, pp. 9 – 20.

59. Norman J. Padelford, Financial Crisis and The Future of the United Nations, World Politics, Vol. 15, No. 4, Jul., 1963, pp. 531–568.

60. إبراهيم سيف منشاوي، رؤية استشرافية لمستقبل المنظمات الدولية، السياسة الدولية، العدد 231، المجلد 58، يناير 2023، ص 106.

61. الدول الأعضاء المتأخرة عن سداد اشتراكاتها بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/ga/about/art19.shtml.

62. Kgothatso Brucely Shai, Nduduzo Langa et al., A critical analysis of the difficulties faced by international organisations within the context of the role of the United Nations, Africa's Public Service Delivery and Performance Review, Vol. 7, No. 1, 2019, https://apsdpr.org/index.php/apsdpr/article/view/263/426.

63. Jonathan E Sanford, International Organizations as an Instrument of Foreign Policy, https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA443963.pdf.

64. إبراهيم سيف منشاوي، مرجع سبق ذكره، ص 106 وما بعدها.

65. Niels Blokker, Comparing Apples and Oranges? Reinventing the Wheel? Schermers' Book and Challenges for the Future of International Institutional Law, International Organizations Law Review, Vol. 5, 2008, pp. 203 – 206.

66. إبراهيم سيف منشاوي، مسيرة الأمم المتحدة في غضون 75 عامًا.. التحديات والإخفاقات، السياسة الدولية، العدد 223، المجلد 56، يناير 2021، ص 159.

67. James P. Muldoon, Jr., International Organizations and Governance in a Time of Transition, Journal of International Organizations Studies, Vol. 9, Issue. 2, 2018, pp. 17 – 19.

68. Michal Hatuel-Radoshitzky and Ari Heistein, Global Governance and COVID-19: Why International Cooperation Still Matters, Challenges of Global Governance Amid the COVID-19 Pandemic, Paper Series, May 2020 pp. 10 – 13.

69. Julinda Beqiraj and Francesca Ippolito, COVID-19 and International Organizations: Challenges and Opportunities from the Perspective of Good Governance and the Rule of Law, International Organizations Law Review, Vol. 18, 2021, pp. 293–306.

الفصل الثاني

الشركات الدولية فاعل دولي مؤثر في العلاقات الاستراتيجية (شركات الطاقة نموذجًا)

* د. مدحت نافع

مساعد وزير التموين ورئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية سابقًا

تمهيد

تمارس الشركات متعددة الجنسيات تأثيرًا لا مفر منه على السياسة من خلال القوة التي تولدها كل من الهياكل التنظيمية لتلك الشركات والعمليات التي تتم بداخلها. ولما كان كل من علم الاقتصاد السياسي والإدارة يتعاملون مع الشركات الدولية، فإن أيًا من المجالين لا يمتلك فهمًا مستقلًا للعلاقة المتبادلة بين الشركات متعددة الجنسيات والأنظمة الجيوسياسية.

تشكّل الروابط بين الشركات متعددة الجنسيات نوعًا متميزًا من النظام الدولي للقطاع الخاص. نظام متداخل في الوقت نفسه مع الجغرافيا السياسية والأسواق الدولية، حتى لو بدا مستقلًا عنها. لقد أظهرت الأدبيات العلمية حول دور نشاط الأعمال في السياسة، كيف ينشأ التأثير المتبادل بين الدولة والشركات، لكنها اتخذت وجهة نظر تقييدية غير ضرورية للسياسة، ونظرة مادية مفرطة للسلطة، علمًا بأن النظرة الواقعية الحديثة للسياسة تتعدى اختزالها في السياسات الحكومية.

ترتبط الشركات والدول معًا في نظامين متشابكين. تؤلّف الشركات الأسواق بمفهومها الواسع؛ بينما يتألف النظام السياسي الدولي من الدول. تتكيف الشركات مع البيئة الجيوسياسية والسياقات المؤسسية التي أنشأتها الدول. ومع ذلك، فإن الشركات لا تستجيب فقط للنظام الدولي، بل تعيد تشكيل هذا النظام بطرق عميقة ومفاجئة في بعض الأحيان.

مع عبور السلع ورأس المال للحدود الدولية، فإن الشركات متعددة الجنسيات تدير المخاطر بطرق تؤثر على الأسواق وعلى شكل النظام الجيوسياسي الذي تندمج فيه تلك الأسواق. لفهم هذه العلاقات، يجب أن نفهم الشركة متعددة الجنسيات، التي هي عبارة عن "مؤسسات معقدة من العلاقات بين أصحاب المصلحة" (المساهمين والإدارة والعمالة والموردين والعملاء والمنافسين والحكومات المحلية والأجنبية). يتعين على الشركة متعددة الجنسيات تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف الفاعلة، والتفاوض بشأنها داخل الشركة وخارجها. إن الحاجة المستمرة إلى الموازنة بين الاهتمامات التقليدية للشركات، وتقلبات ومخاطر النظام العالمي تقودها نحو ممارسات بعينها. تلك الممارسات تساعد في إعادة تشكيل وتنظيم الأسواق الدولية، التي تؤثر بدورها على الجغرافيا السياسية[1].

مجالات الطاقة وصناعة النفوذ

الطاقة هي أحد أهم المجالات التي قادت سياسات واتجاهات الدول تجاه العالم الخارجي. كان بحث الصين عن الموارد هو أول ما شجع على استراتيجيتها الخارجية المعروفة باسم "سياسة الخروج". أما اليوم، وعلى الرغم من صعود مجموعة أوسع من المصالح التجارية والاستراتيجية الخارجية للصين، تعد الطاقة مكونًا رئيسًا للاستثمار الصيني والتجارة في جميع أنحاء العالم. بالنسبة لروسيا، تعتبر الطاقة مع السلاح أهم سلعتين استراتيجيتين؛ علمًا بأن الطاقة توفر الأساس لتمدد روسيا المرتقب في القطب الشمالي. شهدت السنوات الأخيرة أيضًا توسعًا كبيرًا في الاستثمار المملوك للدولة في روسيا في مشاريع الطاقة خارج الحدود، لا سيما من خلال شركة Rosneft. حتى بالنسبة للولايات المتحدة، أصبحت الطاقة جزءًا من العلاقات الثنائية مع الحلفاء (منظمة حلف شمال الأطلسي أو الناتو، كوريا الجنوبية) ومع المنافسين والخصوم التقليديين (روسيا والصين).

مـن المعلـوم أن اعتبـارات الهيمنـة التي تمارسـها الولايـات المتحـدة، تحتـم عليهـا تـبنّي سياسـة خارجيـة تحـول دون سـيطرة أي دولـة أو مجموعـة مـن الـدول علـى سـوق الطاقـة أو الوقـود؛ كان هـذا الدافـع هـو المحـرك للرئيـس الأسـبق جـيمي كارتـر للتلويـح باسـتخدام القـوة العسـكرية ضـد أي خصـم يسـعى للسـيطرة علـى الخليـج العـربي. كانـت بواعـث مماثلـة قـد دفعـت الرئيـس الأسـبق رونالـد ريغـان إلى فـرض عقوبـات علـى الشـركات الأوروبيـة، التي تتطلـع إلى تعزيـز مشـروعات الغـاز الروسـية في أوائـل الثمانينيـات مـن القـرن المـاضي. كذلـك ومـن المنطلـق نفسـه، تحركـت إدارات أمريكيـة لاحقـة لدعـم مشـروعات خطـوط الأنابيـب لتنويـع إمـدادات الغـاز الأوروبيـة، أو لتعزيـز مشـروعات الطاقـة النوويـة لأغـراض مدنيـة، مـع السـيطرة بـإحكام علـى الانتشـار النـووي[2].

الطاقة أحد أهم محركات الصراع المعاصر على مجالات النفوذ الجيوسياسية

علـى مـدى سـنوات التدهـور السـياسي والاقتصـادي والاجتماعـي لـفنزويلا، صارت الـصين وروسـيا تمتـلكان الكـثيرمـن مواردهـا النفطيـة وديونهـا. كانـت فنزويلا ذات يـوم، واحـدة مـن أكبرمنـتجي النفـط في العالـم وحليفـة للولايـات المتحـدة. علـى الرغـم مـن أن سـوق النفـط العالميـة قـد تكيفـت مـع انخفـاض الإنتـاج الفنزويلي، إلا أن مزيـدًا مـن الانهيـار قـد يؤثـر بـشكل مباشـر علـى أمـن الطاقـة في الولايـات المتحدة مـن خلال مقاطعـة تدفقـات النفـط مـن فنزويلا إلى الولايـات المتحـدة. ومـع ذلـك، شـعرت إدارة ترامـب بالثقـة الكافيـة في الإمـدادات الأمريكيـة والعالميـة مـن النفـط، لفـرض عقوبـات فعالـة علـى تجـارة النفـط الفنزويلـي لإحـداث تغـيير في النظـام الحاكـم. اعـتبرت الحكومـة الأمريكيـة عـدم الاسـتقرار في فنزويلا ووجـود نفـوذ لقـوى أجنبيـة بمثابـة تهديـد للأمـن القـومي، ممـا يعيـد إلى الأذهـان مبـادئ عقيـدة مونـرو[3]. هـذه العقيـدة يتـم اسـتدعاؤها حاليًـا في كل مـن روسـيا والمعسـكر الغـربي في سـياق تبريـر الأُولى الاعتـداء علـى أوكرانيـا عندمـا اقتربـت مـن الانضمـام إلى حلـف

شمال الأطلنطي، وفي سياق دفاع الغرب عن أوكرانيا باعتبارها اقتربت من الانضمام إلى الغرب وحقت لها مساعدتهم.

من الأمثلة الأخرى التي يتم الاستشهاد بها في كثير من الأحيان على المنافسة الجيوستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتي مدارها مشروعات الطاقة أو تلك التي تعد كثيفة استهلاك الطاقة، سعي الصين إلى توسيع مجال نفوذها الاقتصادي من خلال مبادرة الحزام والطريق. بعد انهيار الشراكة عبر المحيط الهادئ (على الأقل النسخة التي تضمنت الولايات المتحدة)، تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون الآن إلى مواجهة استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة. تلعب الطاقة دورًا مهمًا في تلك الأجندات، مثل تمويل وبناء وحدات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم من قبل الصين، والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة واليابان لإنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي في جميع أنحاء المنطقة.

أخيرًا، توفر الطاقة أيضًا موطئ قدم للاستثمار في أفريقيا على جانبي العرض والطلب في السوق. يُعتقد أن الاقتصادات الأفريقية تحمل قدرًا كبيرًا من الأمل للنمو المستقبلي في الاقتصاد العالمي ومصدرًا للعرض والطلب على الطاقة. المجال الأول للمنافسة الاستراتيجية هو في استخراج الموارد. تمتلك العديد من البلدان في أفريقيا موارد من النفط والغاز الطبيعي جذبت اهتمامًا تاريخيًا ومؤخرًا من شركات النفط والغاز الدولية. تعمل شركات النفط الوطنية الصينية أيضًا منذ فترة طويلة في أفريقيا – أشارت ورقة عمل 2015 الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية إلى أن أفريقيا كانت المصدر الأول لإنتاج النفط في الخارج للشركات الصينية. المجال الثاني للمنافسة الاستراتيجية هو جانب الطلب على الطاقة من المعادلة. يتناسب تأثير القوة الناعمة في أفريقيا من خلال توفير توليد الطاقة والبنية التحتية الأساسية الأخرى مع البنية الاستراتيجية لكل من السياسة الخارجية للولايات المتحدة والصين وروسيا بدرجة أقل. نمت استراتيجية الصين الشاملة لأفريقيا في السنوات الأخيرة، بينما كافحت الولايات المتحدة لتحفيز استثمارات كبيرة في المنطقة.

الطاقة النووية هي أيضًا مجال تحولت فيه مجموعة من اللاعبين المهيمنين إلى مجموعة أخرى. تكافح الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وكوريا لبناء مفاعلات في الداخل والخارج بينما تحرز روسيا والصين تقدمًا كبيرًا. في ضوء التباطؤ الهامشي في الطلب المحلي، تسعى روسيا والصين وراء فرص التصدير. علاوة على ذلك، بالنظر إلى تصدير السلع والخدمات النووية كمشروع استراتيجي، تساعد الحكومتان الروسية والصينية صناعاتهما النووية ماليًا ودبلوماسيًا مع اقترابهما من الأسواق الجديدة والقائمة. تعد روسيا بالفعل موردًا راسخًا لسلع وخدمات الطاقة النووية، مع وجود مشروعات جارية في بنغلاديش، والمجر، والهند، وتركيا. لكن يبدو أن الصين تبرز بسرعة كرائدة في التجارة النووية العالمية بعد أن حددت خطتها الخمسية الثالثة عشرة للتقنيات النووية المتقدمة كمجال رئيسي للتنمية والتسويق.

تغيير مشهد الطاقة العالمي

يشهد قطاع الطاقة العديد من الاضطرابات الكبرى مع إمكانية إعادة ترتيب أسواق الطاقة في العالم. يتكون نظام الطاقة الحالي في الغالب من الوقود الأحفوري -النفط والفحم والغاز الطبيعي- على الرغم من أن مصادر الطاقة المتجددة (الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الحيوية) نمت أكثر في السنوات الأخيرة (وإن كان النمو تم تضخيمه بأثر الأساس base effect). يعني تحوّل الطاقة: مزيدًا من الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، خفض الانبعاثات الضارة، التحوّل إلى الكهرباء electrification، تحسين كفاءة الاستهلاك الطاقي. يختلف مزيج الوقود في قطاع الطاقة من دولة لأخرى، حيث يشهد البعض الآن نسبة عالية (أكثر من 25 في المائة) من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج التوليد. لا يزال الفحم يسيطر على قطاع الطاقة، لكن مكاسب الكفاءة وانخفاض تكلفة البطاريات تعني أن المركبات الكهربائية والأكثر كفاءة ستحد من استخدام النفط مستقبلًا، على الرغم من أن الطلب على النفط للمركبات الثقيلة والشحن والطائرات والبتروكيماويات سيظل قويًا. أما الطاقة النووية

التي كانت ذات يوم مجالًا للاقتصادات المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، وكذلك روسيا، فقد شهدت انتعاشًا في الصين وستنمو في أجزاء من الشرق الأوسط ومن بينها مصر. في أماكن أخرى، كافحت الطاقة النووية للحفاظ على القدرة التنافسية من حيث التكلفة لمحطاتها الحالية، وإعادة تشغيل العمليات في أعقاب المخاوف الأمنية بعد حادث فوكوشيما.

من الناحية الجيوسياسية، تغيرت خريطة الطاقة كثيرًا أيضًا. لقد تولت الاقتصادات النامية الحصة الأكبر من الطلب على الطاقة منذ عدة سنوات. شهدت الصين أكبر نمو سنوي في الطلب على الطاقة على مدار العقد ونصف العقد الماضيين، وهي حاليًا أكبر مستهلك للطاقة في العالم. مع ذلك، فقد شهدت الصين تباطؤًا في نمو الطلب على الطاقة خلال السنوات الأخيرة، بسبب تراجع وتيرة النمو الاقتصادي نسبيًا، وتدابير تحسين كفاءة الطاقة، والإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تتبناها البلاد. أما الولايات المتحدة، التي كانت ذات يوم أكبر مستهلك للطاقة في العالم، فقد أصبحت الآن أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الهيدروكربوني. ساعد الارتفاع السريع في إنتاج النفط والغاز الأمريكي، إلى جانب عوامل أخرى، في حدوث انهيار في أسعار النفط والغاز الطبيعي في عام 2014، مما تسبب في ضغوط مالية للاقتصادات المصدرة للنفط والغاز في العالم، وأدّى إلى تحالف بين أوبك وروسيا بغية إدارة الإنتاج لتحقيق استقرار أسعار النفط العالمية. كانت تلك الصدمة البترولية إذن محركًا مهمًا في تفاعلات العلاقات الدولية، لعبت خلالها الشركات العاملة في المجال دورًا حيويًا.

من منظور السياسة، تعمل البلدان والشركات على إنشاء استراتيجيات متطورة، للبقاء والمنافسة في بيئة السوق الجديدة، مع تلبية مجموعة أوسع من الأهداف والالتزامات المجتمعية. وضعت الدول والعديد من المنظمات عددًا من الأولويات العالمية والإقليمية، من بينها أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، والتي يتناول جانبًا كبيرًا منها توفيرُ خدمات الطاقة للتخفيف من فقر الطاقة وتلبية احتياجات التنمية الأخرى، مثل: التعليم، والرعاية

الصحية والأساسية، والغذاء... تستمر العديد من الدول والمؤسسات في توجيه سياساتها نحو الانتقال إلى مستقبل منخفض الكربون وأكثر مرونة لأغراض مكافحة تغير المناخ ومقاومة آثاره. قد تعني هذه السياسات تحولًا عميقًا في نظام الطاقة في العالم إذا تم تحقيقها.

هناك لاعبون جدد وعمليات إعادة تنظيم في أسواق الوقود التقليدي. ويرجع ذلك أساسًا إلى صعود الولايات المتحدة كأكبر منتج لكل من النفط الخام والغاز الطبيعي، مما أدّى إلى تعاون أوثق في مجال النفط بين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا، ويمكن أن ينتج في الوقت المناسب استجابة مماثلة في الغاز الطبيعي. لكن الولايات المتحدة والغرب يتراجعون أو يفشلون في قيادة قطاعات الطاقة الأخرى –من المرجح أن تكون الصناعة النووية في غضون بضعة عقود غير غربية– بينما ضاعفت الصين من قدراتها في مجالات تقنيات الطاقة الجديدة، بدءًا من الألواح الشمسية إلى المركبات الكهربائية، ومن المحتمل أن تصبح رائدة في المنتجات الأساسية للانتقال إلى عالم منخفض الكربون[4].

خلفية تاريخية لأسواق الطاقة واتصالها بالسياسة الدولية

قبل الصدمة النفطية الأولى في عام 1973، كانت أسواق النفط العالمية تهيمن عليها مخططات التجارة الداخلية لشركات النفط الغربية الكبرى التي كانت لديها امتيازات في الدول المصدرة للنفط. إلى جانب هذه الترتيبات –على الرغم من أنها أقل أهمية– تم إجراء صفقات من دولة إلى دولة بين الدول المستهلكة والمنتجة. ونتيجة لذلك، كان معظم النفط المتداول عالميًا مرتبطًا بعقود ثنائية طويلة الأجل، مما أدّى إلى انخفاض السيولة في الأسواق الدولية. تمت صياغة هذه العقود الثنائية في عصر لم يكن فيه قطع الإمداد متوقعًا ونادرًا ما يتحقق (تضمنت الاستثناءات القليلة إغلاق قناة السويس في عام 1956 والحظر المفروض على صادرات النفط الإيرانية في عام 1967 بعد تأميم الأنجلو إيرانية. شركة نفط الشاه).

لقد غيرت الصدمات النفطية في السبعينيات قواعد اللعبة في النفط الدولي بشكل جذري. وجد المستهلكون أنفسهم يواجهون صعوبة هائلة في استبدال إمدادات النفط المفقودة نتيجة لحظر عام 1973 والاضطرابات السياسية في منطقة الخليج العربي في نهاية العقد. في أعقاب أزمة عام 1973 مباشرة (التي تفاقمت بسبب إزالة حصص الاستيراد الأمريكية من قبل إدارة نيكسون)، ثبت أن العثور على مصادر بديلة معقد ومكلف. في حين اعتدلت ظروف سوق النفط بشكل كبير في أواخر السبعينيات، شهد المستهلكون، لأول مرة في التاريخ، التطبيق الفعال لسلاح النفط من قبل الدول المنتجة. تبادل المعلومات والتنسيق في حالات الطوارئ استجابة لصدمات الإمداد.

وهكذا في أعقاب صدمات النفط، أنشأت الدول المستهلكة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) آليات مشاركة في حالات الطوارئ وقوى مشتركة في وكالة الطاقة الدولية (IEA). في الوقت نفسه، لم تحرم جهود مصدري النفط لتأميم الإنتاج المحلي شركات النفط الغربية الكبرى من عقود الامتيازات، ومن ثم الوصول إلى الاحتياطيات فحسب، بل أدّت أيضًا إلى تفكيك التكامل الرأسي للصناعة، ونتيجة لذلك، حرمت شركات النفط الوطنية المنشأة حديثًا في أسواق الاستيراد من منافذ التكرير والتجزئة.

أدّت هذه العملية إلى نتائج مثيرة، مما أدّى إلى زيادة قابلية استبدال النفط الخام بشكل كبير وبالتالي المساعدة في إنشاء تجمع عالمي افتراضي للنفط الذي جعل تكوين الأسعار أكثر شفافية ويمكن التنبؤ به. في الواقع، كان هذا بمثابة نقطة البداية لتحرير واسع النطاق لسوق النفط العالمي. وقد تحملت بعض الدول المنتجة (وعلى الأخص المملكة العربية السعودية) هذا الدفع نحو التحرير، والتي كانت تأمل في تحقيق درجة أعلى من الميزانيات التي كانت شديدة الحساسية لتقلبات أسعار النفط. على الرغم من أن هذه العملية مدفوعة باعتراف الجميع بقوى السوق بدلًا من التصميم الحكومي، إلا أن هذه العملية أدّت أيضًا إلى إنشاء أسواق النفط الفورية في نيويورك ولندن وعقود النفط

الآجلة (النفط الورقي)، وبالتالي صياغة عالم نفطي جديد لم يعد يعتمد على العلاقات الثنائية الطويلة، في المقابل ولّد تحرير النفط الدولي كفاءات رئيسية، وسهّل تطوير إمدادات جديدة، وعزز المنافسة السعرية[5].

التأثير الجيوسياسي لأنابيب الغاز في أوروبا

تقّدم خطوط أنابيب الغاز التي تربط بين روسيا وأوروبا أمثلة لا تعد عن كيفية اختيار الشركات للاستراتيجيات المستندة إلى علاقاتها مع الشركات الأخرى. على مدى أربعة عقود، كانت شركات الطاقة الأوروبية تتعامل مع وزارة الغاز السوفيتية وغازبروم (الشركة التي خلفتها) بشكل مستقر، وذلك عبر عدد من المراحل: أولًا في أثناء وجود الستار الحديدي الذي كان يمزق قارة أوروبا قرابة نصف القرن، مرورًا بانهيار الاتحاد السوفيتي، ثم عندما أعادت كل من روسيا وأوروبا تشكيل نفسها ومؤسساتها، وأخيرًا عن طريق الاعتماد على العقود المبتكرة، والعلاقات المشتركة طويلة الأمد.

أدّت تلك الروابط إلى تقييد ممارسات محتكر الغاز الذي كان سوقه المحلي بعيدًا عن متناول المنظمين الأوروبيين، وفي وقت لاحق، تم انتزاع الغاز الطبيعي من السياسة de–politicize لعقود حتى في خضم الحرب الباردة. لم تتصرف شركات الطاقة هذه كما قد تفعل في سوق محلية أبسط. كما لم تكن الشركات وكلاء أو دمى في قبضة الأنظمة السياسية. أعادت الشركات تشكيل أسواق الغاز أكثر من مرة.

أعاد خط أنابيب الغاز الأصلي السوفيتي الأوروبي تشكيل سياسات التحالف أثناء الحرب الباردة. استمر الغاز في التدفق مع انهيار جدار برلين وانحلال الاتحاد السوفيتي بخط أنابيب اجتاز الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الروسية والأوكرانية ليصبح بنية تحتية ممتدة إلى دولتين جديدتين صاحبتي سيادة. تحولت شركة – Naftogaz Ukrainy، مالكة خط الأنابيب الأوكراني، إلى شبه محتكر لعبور صادرات غازبروم إلى أوروبا.

شهدت العلاقات الثنائية الروسية الأوكرانية مراحل من الصفاء والاضطراب خلال التسعينيات من القرن الماضي، مرورًا بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى نشوب الثورة البرتقالية 2004–2005، ومع ذلك ظل الغاز يتدفق عبر الدولتين دون وقوع حوادث كبيرة. حتى أزمات الغاز العنيفة في عامي 2006 و2009، عندما توقف الغاز الروسي عن التدفق عبر أوكرانيا إلى السوق الأوروبية، لم يكن لها سوى القليل من التأثيرات السلبية على العلاقات بين شركات الطاقة الأوروبية والروسية. ونتيجة لذلك، بدأوا العمل معًا على تطوير خط أنابيب جديد من شأنه أن يحافظ في نهاية المطاف على تحالفاتهم طويلة الأمد، ولكن الاتفاقات بدأت في إبعاد أوكرانيا عن لعب دور الوسيط. في وقت لاحق، مع خسارة شركاء غازبروم الأوروبيين مليارات اليورو وسط انهيار الطلب الأوروبي على الطاقة وزيادة إمدادات الغاز في جميع أنحاء العالم، أعادت شركة غازبروم التفاوض بشأن عقود الغاز مع الشركات الأوروبية بطرق قوضت ربحية الشركة الروسية على المدى القصير. إن خطوط الأنابيب التي تمتد عبر حدود الدولة، فضلًا عن كميات وأسعار الغاز الذي يتدفق عبر الأنابيب، هي في حد ذاتها نتائج سياسية، على الرغم من حقيقة أن استراتيجيات الشركات هي التي تسببت فيها أكثر من سياسات الحكومات. القوة التجارية، في هذه السياقات، حاضرة دائمًا، وهي قوة ذات تأثير مباشر على السياسة.

ومع اندلاع اضطرابات القرم في عام 2014، لم تتعرّض إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا لأي من المخاطر والهجمات التي شهدتها مؤخرًا على خلفية الاجتياح الروسي لأراضٍ أوكرانية مارس 2022. بل إن العقوبات الغربية التي فرضت على روسيا بزعامة وتوجيه أمريكي في الأصل، استثنت النفط والغاز من قائمة العقوبات، ولولا تعرّض خط نورد ستريم 2 للقذف في إحدى العمليات العسكرية لما توقّفت إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا والتي تشكل نحو 40٪ من احتياجات القارة. وإذ تشير بعض البيانات المتواترة عن ضلوع قوات أوكرانية في تخريب الخط، فهذا دليل على أن روسيا لم تجنح إلى تسليح الغاز في حربها مع أوكرانيا وخلافها مع الغرب الموالي للطرف الأوكراني[6].

في مشهد الطاقة المعولم، أدّى توفر خطوط أنابيب الغاز الطبيعي والموصلات الكهربائية عبر الحدود إلى آفاق التعاون الدولي بجانب التوتر. تعد الشراكات الدولية للتكنولوجيا والبنية التحتية للطاقة أيضًا وسيلة مهمة للدول على جانبي الصفقة لتعزيز أمن الطاقة وتطوير الصناعة وتعزيز العلاقات الثنائية. على الجانب الآخر، يمكن استخدام موارد الطاقة الاستراتيجية كأسلحة ضغط دبلوماسي، أو لإثارة القلاقل في المشهد العالمي. وقد توصّلت إحدى الدراسات إلى أن سياسات غازبروم تتشكل من خلال كل من الاعتبارات التجارية، وفي بعض الأحيان، وكذلك من خلال أهداف السياسة الخارجية لروسيا. بالطبع، ليس كل جزء من سياسة الطاقة الروسية مدفوعًا بدافع جيوسياسي، ولكن عندما يكون كذلك، فإنها تمارس ضغطًا سياسيًا من خلال الوسائل التالية [7]:

- التلاعب بسياسة تسعير إمدادات الطاقة لدول العالم الثالث.
- التحكم في أصول الطاقة، مثل خطوط الأنابيب ومشغلي الغاز في البلدان الرئيسية.
- قطع أو تعطيل إمدادات الغاز.
- الموافقة على عقود التوريد المقيدة.
- تطوير طرق إمداد بديلة لتحويل تدفقات الغاز.

الغاز الروسي والنفوذ الأوروبي

لطالما لعبت الطاقة دورًا حيويًا في التوترات الجيوسياسية بين روسيا والغرب. تزود شركة غازبروم الروسية العملاقة للغاز المملوكة للدولة ما يقرب من 40٪ من الغاز في أوروبا عبر عشرة خطوط أنابيب تمر عبر أوروبا الشرقية وبحر البلطيق (نورد ستريم). وقد أدّى ذلك إلى مخاوف قارية من الاعتماد المفرط على إمدادات الغاز من دولة يمكن أن تكون علاقاتها مع الغرب فاترة

مثل مناخها الشتوي. هذه المخاوف بالكاد غير مبررة، حيث أظهرت روسيا استعدادها للتهديد -وتنفيذ كما فعلت في عام 2006 ومرة أخرى عام 2009- بقطع الإمدادات عن أوروبا استجابة للنزاعات، غالبًا مع أوكرانيا، التي تنقل حوالي 80٪ من الغاز الروسي. تباع في أوروبا.

في الوقت الذي تعمل فيه أوروبا على التحايل على مأزق الغاز من خلال تنويع إمداداتها من الغاز من خلال دول مثل الولايات المتحدة وقطر، مما أجبر شركة غازبروم على خفض الأسعار، استجابت روسيا بالتمحور دبلوماسيًا نحو الشرق الأوسط وآسيا. وقد بدأ على استحياء خط أنابيب "باور أوف سيبيريا" في نقل الغاز الروسي إلى الصين في عام 2019 ومنذ قرابة العام، تفاوض روسيا الصين على زيادة وارداتها من الغاز الطبيعي الروسي لتعويض ما فقدته روسيا من سوق أوروبية على خلفية الحرب. من المعلوم أن الصين تطيل أمد المفاوضات للحصول على صفقة أفضل مع بقاء نسبة ما يصلها من روسيا من الغاز الطبيعي حول 5٪ من إمداداتها الخارجية حتى لا تتعرض لمخاطر التركز التي وقعت فيها أوروبا من قبل. تفاوض روسيا لمد خط "باور أوف سيبيريا 2" ولا أحد يعلم متى تنجح المفاوضات في حسم الصفقة.

خلال زيارة قام بها بوتين لإيران في أواخر عام 2017، أعلنت شركة الطاقة الروسية Rosneft عن شراكة طاقة بقيمة 30 مليار دولار مع شركة النفط الوطنية الإيرانية، مما عزز أوراق اعتمادها كشريك بديل لأوروبا والولايات المتحدة. وقد ساعد هذا الجهد الخطاب العدواني للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن إيران، والذي مثل تحولًا بعيدًا عن نهج إدارة أوباما الأكثر مهادنة.

عصر دبلوماسية الطاقة المتجددة:

تعمل الشراكات الدولية واسعة النطاق مثل التحالف الدولي للطاقة الشمسية (ISA) على خلق قادة جدد في دبلوماسية الطاقة، كما هو الحال مع رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي في حالة ISA. بدأت الحكومات الوطنية أيضًا في

إدراك أن العمل كالمعتاد لا يمكن أن يستمر في جهود دبلوماسية الطاقة. أوصت اللجنة الاستشارية لوزارة الخارجية اليابانية مؤخرًا بأن تحول الحكومة جهودها الدبلوماسية بعيدًا عن استثمارات الوقود الأحفوري.

كتب مدير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة: "إن إمكانات مصادر الطاقة المتجددة لتحسين الوصول إلى الطاقة، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق الوظائف حيث تشتد الحاجة إليها، تعني أن مستقبل الطاقة المستدامة ليس ضرورة فحسب، بل هو طريق مشترك نحو السلام والازدهار". اللواء عدنان الأمين العام الماضي: "ستكون هذه مهمة الأجيال الحالية والمستقبلية من الدبلوماسيين"[8].

سلاسل إمداد الطاقة والجغرافيا السياسية للنفط والغاز

سلسلة إمداد الطاقة المعولمة، والحاجة إلى تعاون دولي واسع النطاق لتطويرها، تم الاعتراف بها صراحة من قبل قادة العالم في عام 2006 في قمة دول مجموعة الثماني السابقة – الولايات المتحدة، وفرنسا، وروسيا، وكندا، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا، والمملكة المتحدة– في سان بطرسبرج تحت رئاسة روسيا (كان هذا قبل وقت طويل من تعليق روسيا في 2014 من مجموعة الثماني بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم، وانسحاب البلاد لاحقًا من المجموعة).

تمتلك الجغرافيا السياسية ثلاث صفات أساسية: فهي تتعامل مع مسائل التأثير والسلطة الإقليمية، وتستخدم أطرًا من الجغرافيا لفهم الأحداث الجارية في العالم، وتوفر رؤى مستقبلية. يمكن النظر إلى الجغرافيا السياسية للنفط والغاز على أنها ناتجة عن التوازن بين العرض والطلب، مما يؤثر على ديناميكيات القوة بين مصدري ومستوردي الطاقة، وأمن الطاقة، والقوة العسكرية للقوى الكبرى، من بين أمور أخرى. نظرًا لأن حصة مصادر الطاقة منخفضة الكربون تزداد تدريجيًا في مزيج الطاقة العالمي وتتحدى الاستمرارية متوسطة وطويلة الأجل لهيمنة الوقود الأحفوري، يبدو أن الجغرافيا السياسية

للنفط والغاز، التي شكلت بقوة الجغرافيا السياسية العالمية لعقود من الزمن، تم استبدالها تدريجيًا بالجغرافيا السياسية لانتقال الطاقة.

من المتوقع أن يكون لتحوّل الطاقة آثار كبيرة على شركات الوقود الأحفوري الكبرى. أدّى الاعتراف بآثار تحول الطاقة على ديناميكيات سوق الوقود الأحفوري إلى قيام شركات النفط الدولية الأوروبية الكبرى (IOCs) بالإعلان عن تغييرات مهمة في وضع الشركات، من خلال نشر استراتيجيات "مناخية" جديدة، إعادة تقييم محافظ لمشروعات الوقود الأحفوري، والتنويع في مزيج توليد الطاقة منخفضة الكربون (الرياح والطاقة الشمسية بشكل أساسي). تشير الأدبيات الناشئة عن شركات النفط الكبرى أنها بصدد تنويع أنشطتها.

ارتفعت أسعار الطاقة بشكل حاد طوال عام 2021 كجزء من ضغط سلسلة التوريد العالمية الأوسع نطاقًا مع إعادة فتح الاقتصادات بعد جائحة COVID. ارتفع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة كبيرة بين شهري يناير وديسمبر 2021 (من 21 يورو إلى 109 يورو لكل ميجاواط ساعة) أجبر هذا بعض الحكومات على التراجع قليلًا أو التمهّل في عمليات تحوّل الطاقة نحو الاستدامة بضغط من الندرة والتكلفة مقابل العائد. تحققت خلال ذلك مكاسب كبيرة لمنتجي الغاز الطبيعي، بما في ذلك الشركات الأوروبية العملاقة، والتي قد تحفز الاستثمار المستمر في الوقود الأحفوري، ولكنها توفر أيضًا الأموال للأنشطة المتعلقة بانتقال الطاقة.

في فبراير 2022، تغيرت الجغرافيا السياسية العالمية للطاقة فجأة عندما غزت روسيا أوكرانيا. وفرضت دول في أوروبا وحول العالم عقوبات اقتصادية متنوعة على روسيا الاتحادية. على الرغم من ذلك، لا تزال العديد من الدول الأوروبية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط والغاز والفحم الروسي، حتى أنها ظلت تزود روسيا بأكثر من مليار دولار من عائدات الوقود الأحفوري يوميًا. ارتفعت أسعار النفط والغاز، وسط مخاوف بشأن أمن الطاقة، والتي سرعان ما تجاوزت تغير المناخ كقوى دافعة للسياسات الطاقية. تسعى الحكومات جاهدة لتقليل

الاعتماد على النفط والغاز الروسيين، في حين غادرت بعض شركات النفط الدولية روسيا بالفعل. على المدى القصير، قد تؤدي هذه التحولات إلى مزيد من إنتاج الوقود الأحفوري في أماكن أخرى، ولكن هناك أيضًا علامات على مضاعفة البلدان في تطوير الطاقة الخضراء باسم زيادة استقلالية الطاقة، مما قد يسرع انتقال أو تحول الطاقة على المدى المتوسط إلى المدى الطويل.

في حين أن الجغرافيا السياسية لانتقال أو تحوّل الطاقة أصبحت مجالًا بحثيًا سريع النمو في السنوات الأخيرة، فإن معظم العمل الأكاديمي والسياسي حول هذا الموضوع ركز حتى الآن على تأثيرات التحول على السياسة الدولية أو القوة النسبية للدول. كان لشركات النفط الدولية الغربية (على وجه الخصوص) تأثير على الجغرافيا السياسية. لذلك يمكن لصانعي السياسات وقادة الأعمال والأكاديميين الاستفادة من فهم أفضل للكيفية التي يمكن أن تؤدي بها الخيارات الاستراتيجية لشركات النفط الدولية الأوروبية إلى إعادة تموضع نفوذها على المرحلة الجيوسياسية.

كان التحكم في إمدادات الطاقة، وخاصة النفط والغاز، عاملًا حاسمًا في العلاقات الدولية طوال القرن العشرين، مما أثر في العديد من النزاعات. حتى الستينيات من القرن الماضي، سيطرت شركات النفط العالمية الغربية إلى حد كبير على إنتاج النفط العالمي. تشكلت شركات النفط الكبرى هذه -يشار إليها أيضًا باسم supermajors أو "Big Oil" - بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وتعتبر اليوم أنها تضم الشركات التالية: ExxonMobil الأمريكية وChevron ومقرها في أوروبا [9] United–bp.

أمن الطاقة في عالم متغير قيد التشكيل

على مدى عقود، دعّمت الولايات المتحدة نظامًا متعدد الأطراف قائمًا على تحقيق أمن واستقرار الطاقة كوقود للتنمية. لقد تم الاعتراف على نطاق واسع بأمن الطاقة، والقدرة على تأمين إمدادات طاقة موثوقة وميسورة

التكلفة، على أنها منفعة عامة يروج لها هذا النظام العالمي. ولقد كان من مصلحة الولايات المتحدة، بصفتها أكبر مستهلك ومستورد للطاقة في العالم، تبنّي هذا النهج من خلال سياسة الطاقة المحلية والدولية، وكذلك السياسة الخارجية للدولة.

اليوم، يواجه هذا النظام متعدد الأطراف تحديات كثيرة. حيث يشهد العالم حقبة جديدة من المنافسة للحصول على قوة جغرافية واقتصادية متزايدة، معززة بمركز الثقل المتغير للاقتصاد العالمي، والرهان على إعادة تنظيم العلاقات الدولية، والنكوص عن مسار العولمة، والإقليمية الجديدة، والتغير التكنولوجي السريع. الطاقة مهيأة للعب دور مهم في هذا الاضطراب، وسوف تتأثر بتلك المتغيرات؛ إذ لم تعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك أو مستورد للطاقة، بل أصبحت الآن أكبر منتج للنفط والغاز الطبيعي، وستصبح قريبًا مصدرًا صافيًا للطاقة. يتغير عالم الطاقة إذن بسرعة، حيث تشكل موارد الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المصدر الأسرع نموًا والأكبر للإمدادات الجديدة والضرورات العالمية، مثل تغير المناخ الذي يتحدى دور الوقود في الوضع الراهن. لقد بشرت هذه التغييرات بإعادة النظر في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة فيما يتعلق بالطاقة في هذا النظام العالمي المتغير.

هل يمكن للطاقة أن تلعب دورًا مؤثرًا في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول في مختلف مناطق المنافسة الجيوسياسية المتجددة؟ هل أي بلد أو مجموعة دول مهيأة للهيمنة على سوق أو منتج معين للطاقة وقد يؤثر ذلك سلبًا على مصالح الأمن القومي لدول أخرى؟ كيف تؤثر هذه الديناميكية العالمية المتغيرة التي تتنافس فيها البلدان على مجالات نفوذ جغرافية واقتصادية أكبر على نهج ومفهوم أمن الطاقة العالمي؟ هل سيصبح قطاع الطاقة في الأساس أكثر توجهًا تجاريًا؟ إن الحصول على نظرة ثاقبة حول كل سؤال من هذه الأسئلة هو شرط أساس لصياغة السياسة الخارجية لكثير من الدول.

تتفاعل الولايات المتحدة "القوة الأكبر في العالم" مع الأسئلة السابقة من خلال اتباع مبدأ "هيمنة الطاقة"، وهي استراتيجية تمثل فيها الطاقة (1) أداة لاكتساب النفوذ الجيوسياسي في منطقة معينة و(2) منطقة ذات ميزة اقتصادية تنافسية واستراتيجية لصالح الولايات المتحدة. لكن القوى العالمية الأخرى، مثل الصين وروسيا، تشكل منافسة قوية لهذه الاستراتيجية الأمريكية.

تحتل الطاقة مكانة بارزة في الاستراتيجيات الاقتصادية والأجنبية واستراتيجيات الأمن القومي لجميع البلدان الثلاثة، ولكن بطرق مختلفة. وعلى الرغم من إدراك الدول الثلاث لأهمية الحفاظ على إمدادات طاقة معقولة التكلفة وموثوقة لصالح الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى رفاهيتهم الاقتصادية، فإنهم يدركون أيضًا تأثير الطاقة على تنفيذ السياسة الخارجية على المستويين العالمي والإقليمي.

تحول ميزان القوى

إن هياكل القوة داخل الدول القومية وفيما بينها آخذة في التحول. قبل عقد من الزمان، تنبأ Zbigniew Brzezinski بالاضطراب كنتيجة لـ "الصحوة السياسية العالمية"؛ حيث يزعم أنه لأول مرة في التاريخ يتم تنشيط جميع البشرية تقريبًا سياسيًا"، والنتيجة هي على حد وصفه: " البحث عن الاحترام الثقافي والفرص الاقتصادية في عالم تشوبه ذكريات الهيمنة الاستعمارية أو الإمبريالية"، واليوم يدور هذا الصراع على مستويات متعددة. في عام 2016، تحدث "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق والأشهر، عن طبيعة النظام العالمي المتغير قائلًا: "من الناحية العملية تواجه جميع الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط والصين وروسيا، وإلى حد ما أوروبا، قرارات استراتيجية كبرى لتسوية بعض الاتجاهات الأساسية لسياساتهم.

ميزان القوى آخذ في التحول، والنظام العالمي يتم إعادة التفاوض بشأنه، مما يطلق عصرًا جديدًا للمنافسة الشديدة داخل وبين الدول. داخل الدول، أدّت المنافسة السياسية إلى وصول أحزاب جديدة إلى السلطة، غالبيتها يتميز بالشعبوية والتطرف تجاه اليمين (خاصة في أوروبا). دوليًا، يهدد الاستياء المنتشر بشأن عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلّف بتعطيل النظام التجاري العالمي، وأدّى إلى تكثيف المنافسة الاقتصادية بين الشركات والمنافسة الاقتصادية الاستراتيجية بين الدول. من ناحية أخرى، أدّى ظهور آفاق تكنولوجية جديدة، وصعود البلدان النامية إلى ظهور آفاق جديدة للمنافسة. في ظل هذه الخلفية، تتطلع القوى العظمى إلى توسيع نطاق نفوذها، وتحديث استراتيجياتها لتحقيق مكاسب جيوستراتيجية.

بينما تتطلع البلدان إلى توسيع مجالات نفوذها، يمكن للطاقة أن تلعب دورًا كهدف وأداة لهذا التوسع. على الرغم من أن الكثير من تطوير وتجارة الطاقة في العالم يحدث في مجال التجارة العادية، إلا أن البنية التحتية للطاقة والاستثمار والسيطرة على الموارد يمكن أن تلعب أيضًا دورًا في إنشاء أو تحدي العلاقات بين البلدان وفيما بينها. لأول مرة منذ نهاية الحرب الباردة، هناك تنافس استراتيجي حقيقي بين القوى العظمى في العالم. أدّى صعود الصين إلى خلق شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية في جميع القارات. روسيا تعيد تثبيت نفسها في الأماكن التي انسحبت منها. تعيد الولايات المتحدة التفاوض بقوة بشأن علاقاتها الحالية مع الحلفاء والخصوم. فُتحت مجالات جديدة للمنافسة الاستراتيجية في مناطق غنية بالموارد مثل القطب الشمالي والاقتصادات الناشئة في أفريقيا.

يبدو أن التقنيات التي تلوح في الأفق تستعد لتحقيق اختراق مهم في السوق. من المتوقع أن تكون السيارات والبطاريات الكهربائية ركيزتين جديدتين لاقتصاد الطاقة النظيفة في المستقبل. وضعت العديد من البلدان حول العالم من أوروبا إلى آسيا سياسات وأهدافًا للمنافسة في هذه الأسواق.

حددت الصين عددًا من الأهداف التقنية الاستراتيجية، مدعومة بإعانات حكومية قوية. الأول هو أن تهيمن على تطوير السيارات الكهربائية (EVs)، التي تمتلك فيها أكبر سوق وهي بالفعل أكبر منتج لها. أنفقت الصين قدرًا كبيرًا من المال وأنشأت عددًا كبيرًا من شركات السيارات. ومن المحتمل وجود نوع من الدمج في سوق إنتاج السيارات الكهربائية في الصين.

مستقبل أمن الطاقة

أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) تحليله الخاص لمستقبل أمن الطاقة العالمي في عام 2014 في ضوء تجدد إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، لكن العالم قد تغير كثيرًا منذ ذلك الحين، حيث أعادت كل من القوى والقوى الجيوسياسية تشكيل المشهد. ففي عام 2014، أنشأت مجموعة الدول السبع مبادرة أمن الطاقة لتعزيز وإعادة تشكيل وإعادة صياغة المبادئ لتعزيز أمن الطاقة. تم اتخاذ هذا الإجراء ردًا على العدوان الروسي في أوكرانيا، والحاجة الملحوظة إلى تعزيز أمن الطاقة في أوروبا وأيضًا لإعادة تركيز الجهود السياسة للطاقة الدولية تجاه التهديدات الجماعية لأمن الطاقة. ولم تتبع المبادرة أية مبادرات متعددة الأطراف إضافية ذات نطاق وحجم مماثل. وبدلًا من ذلك، تم التركيز على استراتيجيات السياسة الخارجية الإقليمية مثل استراتيجية Asia EDGE (التي تسعى إلى تسريع تطوير أسواق الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ) والجهود الأكثر استهدافًا لأمن الطاقة الأوروبي. على الرغم من أن هاتين الاستراتيجيتين تهدفان بشكل مزعوم إلى إحباط تأثير مشاريع الطاقة والبنية التحتية غير الموجهة نحو السوق في آسيا وأوروبا، فإن بعض الحكومات والشركات الأجنبية تعتبر هذه الاستراتيجيات مصممة لدعم بيع موارد الطاقة الأمريكية، وخاصة الغاز الطبيعي، في تلك الأسواق.

وقد تم دعم هذا الرأي من خلال الطريقة التي تعاملت بها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" مع المفاوضات في سياق اتفاقياتها

التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، وبياناتها حول أجندة التجارة العالمية، والإجراءات التي اتخذتها بشأن تقييد التجارة على سلع أخرى مثل الصلب والألمنيوم والرقائق الالكترونية لاحقًا.

من المرجح أن تكون المنافسة والصراع على النفوذ من السمات المميزة لمشهد الطاقة العالمي في المستقبل، لكن هذا لا يعني اختفاء المصالح والمبادئ المشتركة لأمن الطاقة. هذه اعتبارات تكنولوجية وجيوستراتيجية ضخمة لم يعالجها مجتمع أمن الطاقة بشكل متماسك، ولكن يجب أن يفعل ذلك عاجلًا وليس آجلًا [10].

أنواع الشركات العاملة في التنقيب على البترول

يمكن تقسيم شركات التنقيب عن النفط والغاز إلى أربع فئات، وهي شركات النفط الدولية (IOCs)، وشركات النفط الوطنية (NOCs)، والمستقلين، وشركات خدمات حقول النفط (OFSCs). أدّى الارتفاع المستمر لشركات النفط الوطنية، التي تسارعت بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلى تحول ميزان السيطرة على معظم موارد الهيدروكربون في العالم بشكل حاسم لصالحها. إن قدرتهم على الوصول إلى رأس المال والموارد البشرية والخدمات الفنية مباشرة من شركات خدمات حقول النفط، وبناء الكفاءات الداخلية، تسمح لهم بالعمل بشكل مستقل عن الشركات المملوكة للمستثمرين في معظم الحالات. يستمر الطلب على شركات النفط الوطنية في التطور مع مشهد الطاقة العالمي ليعكس التغيرات في الطلب، واكتشاف رواسب نفطية جديدة في المياه العميقة، والتطورات الوطنية والجيوسياسية.

شركات النفط الوطنية، التي يُنظر إليها تقليديًا على أنها بمثابة الوصي الشرعي على الموارد الطبيعية لبلادها، تمتلك وتدير بشكل عام سلسلة التوريد الوطنية الكاملة للنفط والغاز من أنشطة المنبع إلى المصب.

برزت شركات النفط الوطنية كشركاء مشروع مشترك مع شركات النفط الدولية وبشكل متزايد كمنافسين لها، سعيًا وراء أهداف الاستحواذ على الأصول الدولية. السؤال الرئيسي هو ما إذا كان هذا المشهد الناشئ سوف يقوض استدامة نموذج أعمال ملكية موارد شركات النفط العالمية أم لا؟

تتمتع شركات النفط الوطنية وشركات خدمات حقول النفط بقوة وتأثير متزايدين في أسواق النفط العالمية. في الوقت ذاته، تراجعت أهمية شركات النفط العالمية ودورها في أسواق النفط بسبب تقلّص المهارات والخبرات الفنية، وانخفاض الوصول إلى الاحتياطيات منخفضة التكلفة، وانخفاض هوامش الربح التشغيلي.

نتيجة لذلك، تميل شركات النفط الدولية إلى التركيز على مجالات أكثر تحديًا وأقل ربحية، والغاز الصخري، والنفط غير التقليدي، وعمليات المياه العميقة. تقدم شركات خدمات حقول النفط المزيد من الخدمات والعمليات المتخصصة لشركات النفط الوطنية ذات الخبرة الفنية العالية، بتكلفة أقل مما تقدمه شركات النفط الدولية. مع استمرار هذه الاتجاهات، من المرجح أن تتبنى شركات النفط العالمية نموذج أعمال جديد قد يتطلب تغييرات في الجهود التعاونية وطبيعة العلاقات التي تديرها[11].

وتسيطر عدة شركات عالمية كبرى على سوق النفط بداية من الاستكشافات إلى التسويق والتوزيع، وفي مقدمة تلك الشركات ما يعرضه الشكل (1) والذي يعرض لأكبر الشركات من حيث رأس المال السوقي (القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات) في يونيو عام 2023. وتحظى الشركات الأمريكية بالغلبة بين تلك المجموعة من الشركات.

المشهد العالمي الراهن للطاقة:

شكل (1) رأس المال السوقي لكبرى الشركات العاملة في مجال الطاقة في يونيو 2023

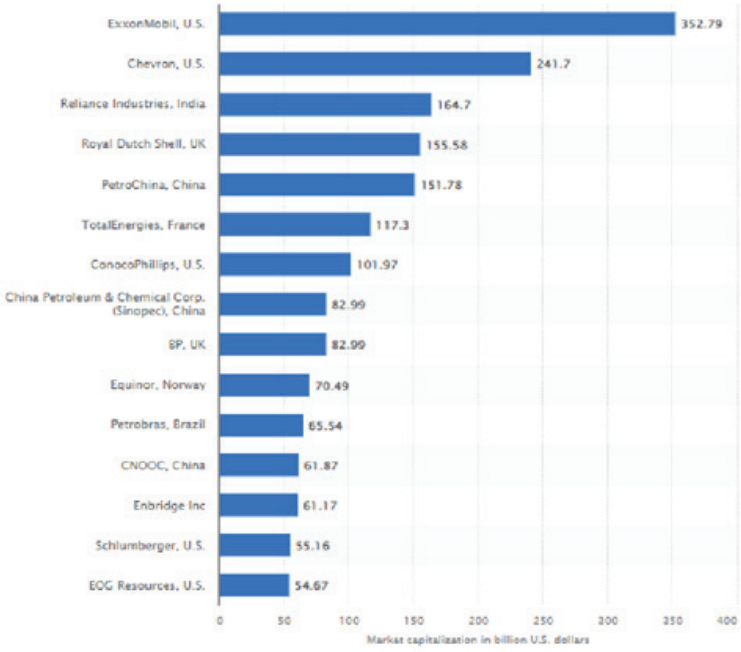

القيمة بالمليار دولار أمريكي

المصدر: Top oil and gas companies' global market cap 2023 | Statista. (2023, July 24). Statista. https://shorturl.at/hqyH5

أزمات الطاقة نحو مزيد من التعقيد:

يمر العالم بأزمة طاقة عالمية لم يسبق لها مثيل من العمق والتعقيد. تقع أوروبا في قلب هذه الأزمة، لكن التداعيات كبيرة على الأسواق والسياسات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم. لم تبدأ التوترات مع الغزو الروسي لأوكرانيا، لكنها تفاقمت بشدة بسببه. تؤدي الأسعار المرتفعة بشكل غير عادي إلى إعادة تقييم سياسات وأولويات الطاقة. تجري عملية إعادة توجيه عميقة

لتجارة الطاقة الدولية، مما يؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة في السوق، حتى في الوقت الذي تعالج فيه نقاط الضعف طويلة الأمد.

لم يتم بعد تحديد معالم هذا العالم الجديد بشكل كامل، لكن لا عودة إلى ما كانت عليه الأمور. ونعلم من أزمات الطاقة الماضية أنه من غير المرجح أن تكون عملية التعديل سلسة. سيحدث هذا التعديل أيضًا في سياق الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات لتحولات الطاقة النظيفة. تمثل أحد الموضوعات الرئيسية في توقعات الطاقة العالمية لعام 2022 في كيفية إمكان أن تؤدي أدوات التغيير التكنولوجي والابتكار والتجارة والاستثمار والتحولات السلوكية إلى انتقال آمن نحو نظام طاقة خالٍ من الانبعاثات، مع تقليل المخاطر المحتملة والمفاضلات بين السياسات متعددة الأهداف.

انتهى التعافي في استهلاك الطاقة العالمي الذي أعقب الانخفاض الناجم عن الوباء في عام 2020 قبل الأوان بغزو روسيا لأوكرانيا في أوائل عام 2022، مما أدّى إلى غرق أسواق الطاقة العالمية في الاضطرابات، ثم إلى زيادة الضغوط التضخمية وتباطؤ النمو الاقتصادي. وقد أدّى ذلك إلى تقلبات وارتفاعات حادة في أسعار الطاقة، لا سيما الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية.

لقد حطمت الأزمة علاقات الطاقة مع روسيا المبنية على افتراض الثقة وتأمين الإمدادات، وأدّت إلى إعادة تقييم احتياجات أمن الطاقة في العديد من البلدان. وهذا يؤدي إلى إعادة صياغة مشهد تجارة الطاقة والاستثمار بشكل عميق. وقد دفعت بالفعل إلى مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز أمن الطاقة، بما في ذلك دعم بناء قدرة الإنتاج المحلي في القطاعات الرئيسية.

تشترك أزمة الطاقة اليوم في بعض أوجه التشابه مع صدمات أسعار النفط في السبعينيات من القرن الماضي، ولكن هناك أيضًا اختلافات مهمة. تركزت أزمات السبعينيات في أسواق النفط وكان الاقتصاد العالمي أكثر اعتمادًا على النفط مما هو عليه اليوم. ومع ذلك، فإن كثافة استخدام أنواع الوقود الأحفوري الأخرى لم تنخفض بالدرجة نفسها؛ بالنسبة للغاز الطبيعي فقد

ارتفع في كثير من الحالات. إن الطبيعة العالمية للأزمة الحالية، وانتشارها عبر جميع أنواع الوقود الأحفوري، والآثار غير المباشرة على أسعار الكهرباء، كلها علامات تحذيرية لتأثيرات اقتصادية أوسع.

قدّمت الحكومات مجموعة من الالتزامات بالاستدامة في الفترة التي تسبق اجتماع قمة الأطراف COP26 في جلاسكو في عام 2021، وتظل هذه الالتزامات حجر الأساس للعديد من استراتيجيات الطاقة. في بعض الحالات، تم تعزيز هذه الطموحات من خلال تدابير جديدة تسعى إلى تعزيز أمن الطاقة على المدى الطويل وتسريع تحولات الطاقة، بما في ذلك قانون خفض التضخم الأمريكي وخطة Repower EU وغيرها، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي الملتزم بتحولات الطاقة النظيفة منذ بداية الوباء 1.1 تريليون دولار أمريكي.

من المرجح أن ترتفع تكاليف الاقتراض على المدى القريب مع تشديد السياسة النقدية في العديد من البلدان. قد يضر هذا ببعض مشاريع الطاقة النظيفة التي تلعب تكاليف التمويل فيها دورًا رئيسيًا في التكاليف المتساوية. ومع ذلك، تظل التقنيات النظيفة الخيار الأكثر فاعلية من حيث التكلفة لتوليد الطاقة الجديدة في العديد من البلدان، حتى قبل الأخذ في الاعتبار للأسعار المرتفعة بشكل استثنائي التي شوهدت في عام 2022 للفحم والغاز[12].

شركات الطاقة تمارس التأثير السياسي من خلال جماعات الضغط:

في ظل مشهد الطاقة المتأزم والذي تأثّر بشكل هيكلي بعاملي الحرب في أوكرانيا وتزايد مخاوف تغير المناخ، أنفقت كبرى شركات النفط والغاز في الولايات المتحدة وحدها أكثر من 12,4 مليون دولار على ممارسات الضغط في الربع الأول من عام 2022 (بارتفاع قدره حوالي مليون دولار عما أنفقته بحلول هذا الوقت من العام السابق).

أدّت الحرب في أوروبا الشرقية إلى ارتفاع أسعار الغاز وأثارت مخاوف بعض المشرعين في الولايات والفيدرالية بشأن أمن الطاقة واستقلالها. وقّع زعيم

الأقلية في مجلس الشيوخ "ميتش مكونيل" (جمهوري من ولاية كنتاكي) وأكثر من 20 عضوًا آخر في مجلس الشيوخ على خطاب يحثون فيه الرئيس "جو بايدن" على معالجة سياسات الطاقة في الإدارة في ضوء الغزو الروسي لأوكرانيا. تشمل التوصيات الواردة في الرسالة إحياء خط أنابيب Keystone XL، وتسريع إنتاج النفط والغاز على الأراضي الفيدرالية وخليج المكسيك، وتشجيع المؤسسات المالية على دعم شركات النفط والغاز الأمريكية.

ولأن القانون الأمريكي يجبر جماعات الضغط بالإفصاح عن نفقاتها في الولايات المتحدة، فقد كان من اليسير تتبع إنفاق شركات الطاقة الكبرى خلال الأزمة الأخيرة بما يؤكد على أهمية دور تلك الشركات في توجيه القرار السياسي بأكبر اقتصاد في العالم.

تشير تصريحات جماعات الضغط من شركات النفط والغاز الخمس الكبرى (التي أنفقت تاريخيًا أكثر من غيرها على ممارسة الضغط) إلى أن تلك الشركات قد أنفقت الملايين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022، بغرض الضغط على الكونجرس الأمريكي بشأن مجموعة من القضايا والقوانين، بما في ذلك تشريعات بايدن المتوقفة لإعادة البناء بشكل أفضل، واحتجاز الكربون وعزله، وعقود إيجار النفط والغاز الفيدرالية، وإنتاج الهيدروجين الأخضر.

كانت شركة "أوكسيدنتال بتروليوم" في تكساس صاحبة أكبر زيادة في الإنفاق على الضغط، بفاتورة اقتربت من 2,8 مليون دولار في الربع الأول من عام 2022، صعودًا من 1,8 مليون دولار في الفترة المقارنة من العام السابق. كما تكشف ما تعلنه أيضا عن ضغوط الشركة بشأن القضايا المتعلقة بالأراضي الفيدرالية وخطوط الأنابيب. وقد أعلنت إدارة بايدن أنها ستستأنف تأجير النفط والغاز الفيدرالي، وإتاحة ما يقرب من 144 ألف فدان من الأراضي العامة للتنقيب. علمًا بأن الرئيس الأمريكي كان قد وعد في حملة ترشحه بإنهاء تأجير الأراضي الفيدرالية لمنتجي النفط والغاز.

شركة "كوش للصناعات" Koch Industries، وهي مجموعة مصافي مقرها ولاية كانساس أنفقت على الضغط ما يقرب من 3,3 ملايين دولار، ارتفاعًا من 2,6 مليون دولار في عام 2021. على الرغم من أن مئات الشركات قد انسحبت أو علقت أو قلصت عملياتها في روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا –قالت الشركة "كوش": إنها ستبقى في روسيا– ولكن في 21 أبريل 2022، أعلنت الشركة أنها تعمل لإيجاد استراتيجية خروج تحافظ على التزامها بسلامة الموظفين ولا تؤدي إلى سيطرة الحكومة الروسية على المصانع والاستفادة منها ماليًا.

كما عززت شركة "إكسون موبيل" ضغطها، حيث أفصحت الشركة عن إنفاق 2 مليون دولار في الربع الأول من عام 2022، بزيادة قدرها 400 ألف دولار عما أنفقته في ذات الفصل من عام 2021.

من بين أكبر الشركات إنفاقًا على الضغط، تراجع إنفاق شركتين هما: شركة شل البريطانية، والتي أبلغت عن إنفاق 1,3 مليون دولار في الربع الأول من عام 2022، انخفاضًا من أكثر من مليوني دولار في ذات الفترة من عام 2021. كذلك انخفض إنفاق شركة شيفرون Chevron من حوالي 2,2 مليون دولار إلى أقل من 1,9 مليون دولار بين التاريخين المذكورين.

وقد أنفق معهد البترول الأمريكي API، وهو اتحاد تجاري صناعي، حوالي 1,2 مليون دولار في الربع الأول من عام 2022، وهو المبلغ نفسه تقريبًا في الربع الأول من عام 2021. وقد استخدم المعهد الحرب في أوكرانيا للضغط على إدارة بايدن لتخفيف القيود على إنتاج الوقود الأحفوري.

يذكر أن معهد البترول الأمريكي قد مارس ضغوطًا للحصول على أحكام تتعلق بصادرات النفط والغاز الأمريكية في عدد من مشروعات القوانين التي تم تقديمها ردًا على الحرب. على سبيل المثال، ضغط المعهد على قانون تعاون أمن الطاقة مع الشركاء المتحالفين في أوروبا، والذي من شأنه تسريع الصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي السائل إلى شركاء الاتحاد الأوروبي[13]. الشكل التالي يعرض للإنفاق السياسي للمجموعات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية،

مقسّمة وفقًا للنشاط خلال الفترة بين عامي 2008 و2018. يبدو في الشكل سيطرة شركات النفط والغاز على الإنفاق السياسي للدولة الأكبر في العالم، وسيطرة مصروفات الدعاية والإعلان تليها ما ينفق على جماعات الضغط السياسي من حيث حجم الإنفاق.

شكل (2) الإنفاق السياسي للمجموعات الصناعية خلال الفترة بين 2008-2018

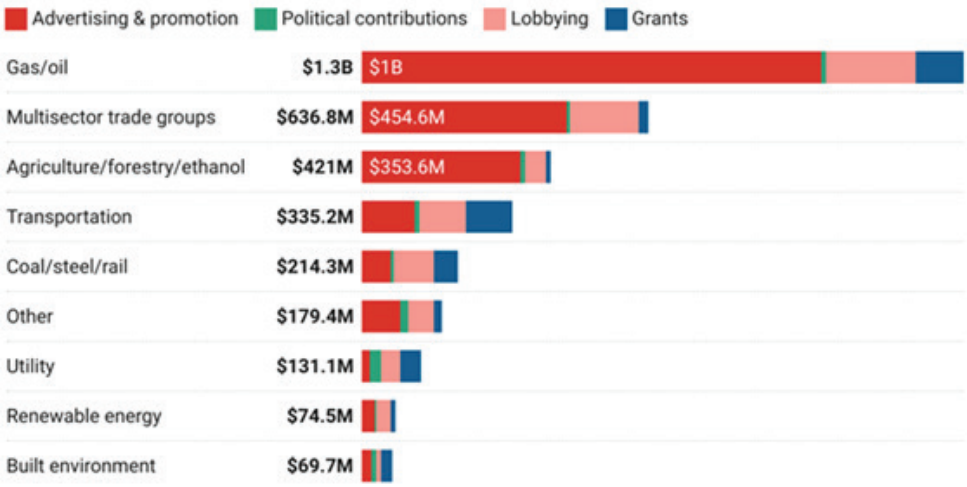

المصدر: Brulle, R., Downie, C. Following the money: trade associations, political activity and climate change. Climatic Change 175, 11 (2022). https://doi.org/10.1007/s10584-022-03466-0،

أنفقت منظمة AFPM American Fuel and Petrochemical Manufacturers، التي تمثل مصافي النفط وشركات البتروكيماويات، ملايين الدولارات على حملات العلاقات العامة، مثل الترويج للتراجع عن معايير كفاءة الوقود الفيدرالية.

استمرت هذه الممارسات لعقود من الزمن، وتشير الأدلة إلى أن المجموعات الصناعية قد لعبت أدوارًا مهمة في عرقلة سياسات المناخ الحكومية والفيدرالية. هذا مهم ليس فقط بسبب المبالغ الهائلة التي تنفقها الجماعات، ولكن أيضًا

لأنها غالبًا ما تعمل كمركز قيادة للحملات السياسية لوقف السياسات المؤيدة للحد من تغير المناخ.

بعد أن أطلق عالم ناسا جيمس هانسن ناقوس الخطر بشأن تغير المناخ في عام 1988، تعاونت ثلاث جمعيات تجارية (الرابطة الوطنية للمصنعين ومعهد إديسون للكهرباء ومعهد البترول الأمريكي) مع اثنين من شركات المرافق الكهربائية لتشكيل التحالف العالمي للمناخ GCC.

عارض التحالف بشكل منهجي أي تنظيم دولي للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري، ونجح في منع الولايات المتحدة من التصديق على بروتوكول "كيوتو"[14]. كان هذا أول مثال على عمل الجمعيات التجارية معًا لتعطيل عمل الحكومة بشأن تغير المناخ.

أنفقت الجمعيات التجارية التي تعارض سياسات المناخ تاريخيًا 2 مليار دولار خلال العقد من 2008 إلى 2018 على الأنشطة السياسية، مثل الإعلان والضغط والمساهمات السياسية. معًا، تفوقوا على مجموعات الصناعة الداعمة للمناخ. وكان قطاع النفط والغاز هو الأكبر مساهمة، حيث أنفق 1,3 مليار دولار عبر 89 اتحادًا تجاريًا في تسع قطاعات مختلفة من الاقتصاد الأمريكي بين عامي 2008 و2018.

تتعرض العديد من الشركات الآن لضغوط لمغادرة الاتحادات التجارية التي تعارض سياسات المناخ. في أحد الأمثلة، خرجت شركة النفط العملاقة توتال من معهد البترول الأمريكي[15] في عام 2021، مشيرة إلى الخلافات حول المواقف المناخية.

يوفر الإنفاق على وسائل التواصل الاجتماعي في الأسابيع التي سبقت انتخابات التجديد النصفي للولايات المتحدة وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في نوفمبر 2022 نافذة أخرى على عمليات هذه المجموعات. وجدت مراجعة أجرتها مجموعة العمل المناخي أن 87 مجموعة مرتبطة بالوقود

الأحفوري أنفقت ما يقرب من 3 ملايين إلى 4 ملايين دولار على أكثر من 3700 إعلان من خلال الشركة الأم لفيسبوك وحدها في 12 أسبوعًا قبل وأثناء المؤتمر. جاءت الحصة الأكبر من مجموعة علاقات عامة تمثل معهد البترول الأمريكي وركزت بشكل كبير على الدفاع عن الغاز الطبيعي والنفط ومناقشة أمن الطاقة. أنفق صناع البلاستيك الأمريكيون حوالي 1.1 مليون دولار على الإعلانات المتعلقة بالمناخ خلال أسبوعين من مؤتمر الأمم المتحدة. لا تزال شركات الوقود الأحفوري، التي سجلت أرباحًا قياسية في عام 2022، تنفق على الأنشطة السياسية أكثر مما تنفقه جمعياتها التجارية.

لكن المجموعات الصناعية التي تعارض سياسات المناخ تاريخيًا هي أيضًا من كبار المنفقين، إذ تفوقوا على أولئك الذين يدعمون إجراءات إبطاء تغير المناخ، مثل صناعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بملياري دولار مقارنة بنحو 74.5 مليون دولار على مدى السنوات العشر التي تم استعراضها.

عندما نشرت Royal Dutch Shell تقريرها البيئي السنوي في أبريل 2022، تفاخرت بأنها كانت تستثمر بكثافة في الطاقة المتجددة. التزمت شركة النفط العملاقة بتركيب مئات الآلاف من محطات الشحن للسيارات الكهربائية حول العالم للمساعدة في تعويض الضرر الناجم عن حرق الوقود الأحفوري. في اليوم نفسه، أصدرت شركة شل تقريرًا منفصلًا كشفت فيه أن أكبر تبرع منفرد لمجموعات الضغط السياسية خلال العام الماضي (أكثر من 10 ملايين دولار) تم تقديمه إلى معهد البترول الأمريكي، إحدى أقوى المنظمات التجارية في الولايات المتحدة، والذي يقود علاقة صناعة النفط بالكونجرس!

الـشكل التـالي يوضّـح إنفـاق جماعـات الضغـط للنفـط والغـاز الطبيعـي علـى الحـزبين خلال الانتخابـات الأمريكيـة خلال الـفترة بين عـامي 1990 و2022.

شكل (3) إنفاق جماعات الضغط للنفط والغاز الطبيعي على الحزبين خلال الانتخابات الأمريكية خلال الفترة بين عامي 1990 و2022

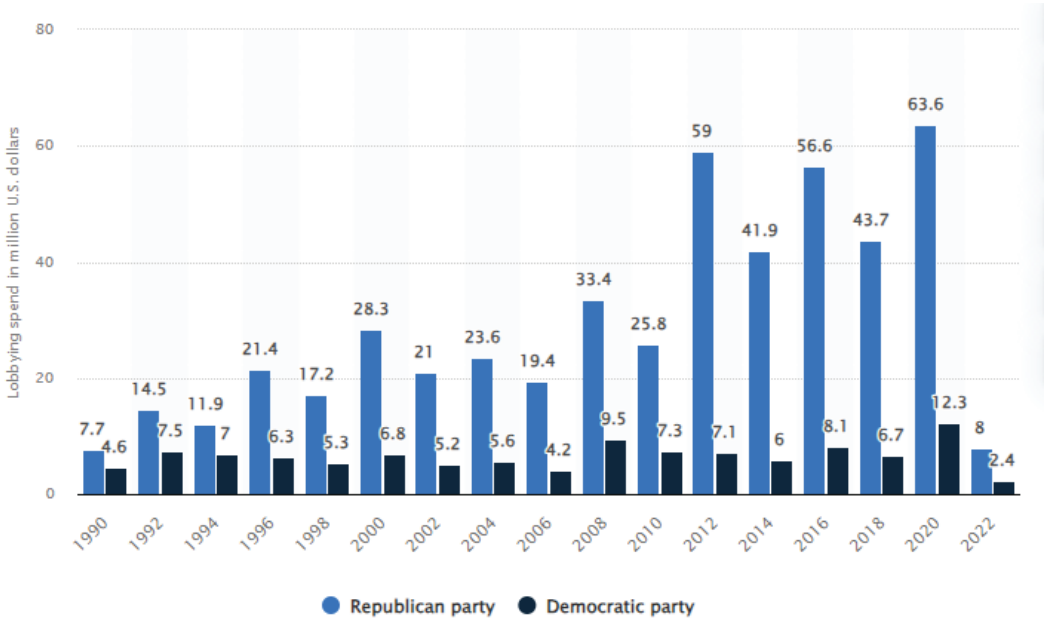

المصدر: Statista. (2023, January 31). Oil & gas industry lobbying expenditure in the U.S. 1990-2022, by receiving party. https://www.statista.com/statistics/788056/us-oil-/and-gas-lobbying-spend-by-party

علـى عكـس التصريحـات العلنيـة لشـركة شـل لدعـم السـيارات الكهربائيـة، تعهـد الرئيـس التنفيـذي لمعهـد الـبترول الأمريكـي، مايـك سـومرز، بمقاومـة مجموعـة مـن التـدابير البيئيـة التي وضعهـا الرئيـس الأمريكـي "جـو بايـدن"، بمـا في ذلـك مقترحـات لتمويـل نقـاط الشـحن الجديـدة في الولايـات المتحـدة. وهـو يزعـم أن "الانتقـال السـريع" إلى المركبـات الكهربائيـة هـو جـزء مـن "إجـراء حكـومي للحـد مـن اختيـار الأمريكـيين لوسـائل النقـل". معظـم التكـتلات النفطيـة الأخـرى هـي أيضًـا جهـات تمويـل رئيسـية لمعهـد الـبترول الأمريكـي،

بما في ذلك إكسون موبيل، وشيفرون وبريتيش بتروليوم، على الرغم من أنها لم تعلن عن مساهماتها للمعهد.

اتهم السناتور شيلدون وايتهاوس، وهو ديمقراطي من ولاية رود آيلاند وناقد لأساليب العلاقات العامة لشركات النفط العملاقة، معهد البترول الأمريكي "بالكذب على نطاق صناعي هائل" بشأن أزمة المناخ من أجل تعطيل التشريع لمكافحة الاحتباس الحراري، وقال: "إن شركات النفط الكبرى ومعهد البترول الأمريكي يتحركان معًا كثيرا".

أسس معهد البترول الأمريكي وداعموه الماليون منظمة واجهة، تسمى "التحالف العالمي للمناخ"، لجمع الأدلة على أن أزمة المناخ كانت خدعة. قاد المعهد والتحالف هجمات منظمة على دعم بيل كلينتون لبروتوكول كيوتو من خلال "خطة اتصالات علوم المناخ العالمية" التي أساءت تفسير الحقائق حول الاحتباس الحراري[16]. من المحتمل أن يساعد هذا في تفسير السبب الذي جعل الكونجرس يستغرق ما يقرب من 35 عامًا بعد تحذير هانسن للممثلين لأول مرة من مخاطر تغير المناخ لتمرير مشروع قانون رئيسي للمناخ، قانون خفض التضخم لعام 2022 [17].

ضاعفت BigOil أرباحها بأكثر من الضعف في عام 2022 إلى 219 مليار دولار، محطمة الأرقام القياسية السابقة في عام من تقلب أسعار الطاقة حيث أعاد الغزو الروسي لأوكرانيا تشكيل أسواق الطاقة العالمية، وفي بعض الحالات، طموحات الصناعة المناخية. أعطت زيادة الأرباح لشركات النفط مجالًا لزيادة الإنفاق على مشاريع النفط والغاز، وفرصة للبعض لإعادة التفكير في استراتيجيات تحويل الطاقة لتلبية المتطلبات الجديدة لأمن الإمداد.

والشكل التالي يبيّن تطور الإيرادات السنوية لكبرى شركات النفط خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2022. يبدو من الطفرة التي حققتها الشركات في إيرادات عام 2022 أثر صدمة الطاقة الأخيرة، تلك التي أغرت ببعض الحكومات الأوربية إلى بحث فرض ضريبة وفورات خارجية windfalls إضافية

على الأرباح الاستثنائية التي حققتها تلك الشركات. في بريطانيا، على سبيل المثال، قدّم رئيس الوزراء ريشي سوناك هذا النوع من الضرائب على الأرباح المحققة من شركات الطاقة في مايو من العام الماضي عندما كان وزيرًا، وذلك بمعدل 25٪ (ارتفعت فيما بعد إلى 30%). تنطبق الضريبة على الأرباح المحققة من استخراج النفط والغاز في المملكة المتحدة، ولكن ليس من الأنشطة الأخرى (مثل تكرير النفط وبيع البنزين والديزل). شركات النفط والغاز العاملة في بحر الشمال تدفع بالفعل 35٪ ضريبة شركات على أرباحها ومعدل إضافي 10٪ علاوة على ذلك. لذلك، مع تلك الضريبة الإضافية يرتفع هذا المعدل الإجمالي للضريبة التي تواجهها شركات النفط والغاز إلى 75٪ [18]. وظلت ضغوط الشركات البريطانية المضارة من هذا القرار تقود الحكومة إلى الإعلان في يونيو الماضي عن إلغاء تلك الضريبة الإضافية متى عادت أسعار الوقود التراجع إلى معدلاتها الطبيعية.

شكل (4) الإيرادات السنوية لشركات النفط الكبرى

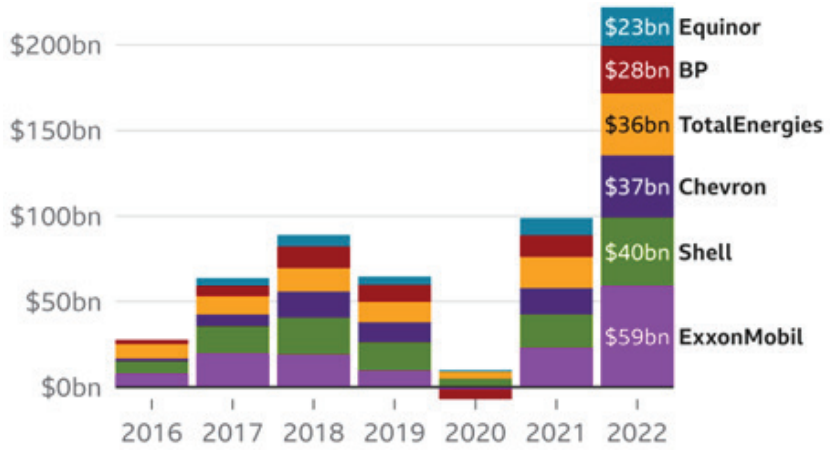

المصدر: موقع بي بي سي https://www.bbc.com/news/business-64583982 تم دخول الموقع في 6 أغسطس 2023

الخلاصة

توالت المتغيرات الدولية المؤثّرة على تدفقات وأسعار منتجات الطاقة المختلفة. تنوّعت العوامل المؤثرة بين ظروف الإغلاق التي نتجت عن جائحة كوفيد-19 خلال الأعوام الثلاثة الماضية. واضطراب سلاسل الإمداد حول العالم على خلفية القيود التي وضعتها الصين على حركة الإنتاج والتجارة ببعض المقاطعات المصابة بالفيروس، ثم على خلفية الحرب في أوروبا منذ مارس من العام الماضي، وتأثيرها المباشر على إمدادات الغاز الطبيعي إلى القارة الأوروبية، ومستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة. بالإضافة إلى تلك الصدمات الحديثة، هناك أزمة تغيّر المناخ التي تزداد سوءًا عبر السنوات، والتي تُتهم فيها شركات الطاقة الكبرى، باعتبارها المنتج الأكبر للكربون ومن ثم للانبعاثات الضارة في العالم.

كانت شركات الطاقة عبر التاريخ لاعبًا مهمًا ومؤثرًا في مسرح الأحداث الكبرى في العالم. وقد عزز من الدور السياسي للتأثير الذي تمارسه تلك الشركات، تنامي حجمها وارتفاع إيراداتها وقيمتها السوقية بشكل متسارع، مما ساهم في استخدام تلك الموارد وذلك الحجم في صناعة جماعات الضغط، وتوجيه القرارات السياسية محليًا وإقليميًا ودوليًا.

وإذ انتقل مركز الثقل لشركات الطاقة الكبرى من الشركات عابرة الجنسيات إلى الشركات الوطنية، ومن الشركات المنتجة للنفط بشكل حصري إلى الشركات ذات الاهتمام بالاتجاه المتزايد نحو انتقال الطاقة (مزيد من مصادر الطاقة المستدامة والنظيفة)، فإن التحالفات التي تقيمها تلك الشركات فيما بينها، والعمل على تطوير إمكاناتها، وزيادة دورها المجتمعي، ولو على سبيل الدعاية، تعمل جميعًا على توزيع مركز الثقل الدولي المؤثّر في العلاقات الاستراتيجية فيما بينها وبين اللاعبين الدوليين التقليديين، وفي مقدمتهم الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

المراجع:

1. and power. Business and Politics, 17(3), 553–576. doi:10.1515/bap–2014–0044. https://shorturl.at/dDJQ4
2. منذ خطاب الرئيس أيزنهاور "الذرة من أجل السلام".
3. تعود التسمية إلى الرئيس الأمريكي جيمس مونرو (1817–1825) الذي كان قد تبنى سياسة المعارضة للاستعمار الأوروبي في نصف الكرة الأرضية الغربي. في رسالته السنوية التي وجهها إلى الكونغرس في الثاني من ديسمبرعام 1823، تحدث مونرو عن أربعة مبادئ رئيسية:

- عدم تدخل الولايات المتحدة في الشئون الداخلية للقوى الأوروبية أو في أي حروب تنشب بينها.
- اعتراف الولايات المتحدة بالمستعمرات الأوروبية الموجودة آنذاك في نصف الكرة الأرضية الغربي وعدم تدخلها فيها.
- لا يحق للقوى الغربية استعمار أي مناطق جديدة في نصف الكرة الأرضية الغربي في المستقبل.
- أي محاولة تقوم بها دولة أوروبية للسيطرة على أي دولة في نصف الكرة الأرضية الغربي أو قمعها سينظر إليها على أنها عمل عدائي ضد الولايات المتحدة.

4. Ladislaw, S., & Tsafos, N. (2022). Energy spheres of influence. https://www.csis.org/analysis/energy–spheres–influence.
5. Goldthau, A., & Witte, J. M. (2010). Global Energy Governance: The New Rules of the Game. Rowman & Littlefield.
6. Abdelal, R. (2015). The multinational firm and geopolitics, Op.cit
7. Energy as a tool of foreign policy of authoritarian states, in particular Russia. (2018).
8. Lo, C. (2020, February 6). Power plays: the role of energy in modern geopolitics. Power Technology. https://www.power–technology.com/features/power–plays–role–energy–modern–geopolitics
9. Bricout, A., Slade, R., Staffell, I., & Halttunen, K. (2022). From the geopolitics of oil and gas to the geopolitics of the energy transition: Is there a role for European supermajors? Energy Research and Social Science, 88, 102634. https://doi.org/10.1016/j.erss.2022.102634
10. Ladislaw, S., & Tsafos, N. (2022). Energy spheres of influence.Op.cit
11. Al–Fattah, Saud M., The Role of National and International Oil Companies in the Petroleum Industry (January 27, 2013). USAEE Working Paper No. 13–137. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=2299878 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2299878.
12. The global energy crisis – World Energy Outlook 2022 – Analysis – IEA. (n.d.). IEA. https://www.iea.org/reports/world–energy–outlook–2022/the–global–energy–crisis
13. Cloutier, J. (2022). Top oil and gas companies increase lobbying spending amid global energy crisis. OpenSecrets News. https://www.opensecrets.org/news/2022/04/top–oil–gas–companies–increase–lobbying–spending–amid–global–energy–crisis/
14. اتفاق دولي وقّع عام 1997 للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
15. منذ أن تأسس المعهد في عام 1919 من خلال التعاون في صناعة النفط مع الحكومة خلال الحرب العالمية الأولى، تطور ليصبح قوة سياسية رئيسية مع ما يقرب من 240 مليون دولار من العائدات السنوية. ويهيمن على مجلس إدارته شخصيات ذات ثقل كبير من شركات النفط الكبرى، مثل ريكس تيلرسون، رئيس شركة إكسون الذي أصبح وزير خارجية دونالد ترامب، وتوفيق الجبساني، رئيس شركة التكرير السعودية، وهي شركة تابعة لشركة أرامكو العملاقة المملوكة للدولة.
16. McGreal, C. (2021, July 19). How a powerful US lobby group helps big oil to block climate action. The Guardian. https://www.theguardian.com/environment/2021/jul/19/big–oil–climate–crisis–lobby–group–api
17. Downie, C. (n.d.). Big Oil's trade group allies outspent clean energy groups by a whopping 27x, with billions in ads and lobbying to keep fossil fuels flowing. The Conversation. https://theconversation.com/big–oils–trade–group–allies–outspent–clean–energy–groups–by–a–whopping–27x–with–billions–in–ads–and–lobbying–to–keep–fossil–fuels–flowing–198286
18. Nanji, B. N. (2023, June 9). Windfall tax to end if energy prices drop. BBC News. https://www.bbc.com/news/business–65853400

الفصل الثالث

الشركات العسكرية الخاصة:
شبكات للمرتزقة تنتشر عبر الحدود

* د. محمود مجدي

باحث متخصص في الشئون الاستراتيجية

تمهيد

أصبحت النزاعات المسلحة التي تحدث في عالمنا اليوم تتضمن عنصرًا على الأقل من عناصر الفواعل من غير الدول، وهذا مكمن أهميتها في الدراسات والأبحاث المستقبلية في مجال السياسات والعلاقات الدولية، إلا أن دراسة الفواعل من غير الدول بشكل عام لا تتلاءم مع النماذج التقليدية للعلاقات الدولية القائمة على مركزية الدولة، حيث أضحت الدولة مجرد فاعل من ضمن فواعل عديدة، ولم تعد الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، ومن أهم الفاعلين من غير الدول ما يُعرف بالفواعل المسلحة من غير الدول، وهنا نركز على الشركات العسكرية الخاصة كنموذج للفاعلين من غير الدول.

وفقًا لمفهوم الدولة الحديثة والتي تعتبر مجتمعًا بشريًا منوطًا به احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل منطقة معينة، فنجد أن ظهور الشركات العسكرية الخاصة قيد هذا الاحتكار، ومن المحتمل أن يهدد انتشارها أسس الدولة القومية الحديثة وهو عنصر أساسي في سيادتها[1].

مؤخرًا باتت الشركات العسكرية الخاصة تمتلك إمكانات هائلة لتكون بمثابة أداة لتغيير قواعد اللعبة في مجال الأمن الدولي، وأصبحت أحد أبرز العوامل التي لها تأثير واضح على العلاقات بين الدول، ومما ساعد هذه الشركات على ذلك هو حصولهم على قبول أوسع وانتشار أكبر حيث تقوم الدول بتوظيفهم للقيام بمهام محددة داخل وخارج حدودها، بالإضافة إلى ذلك تستخدم الشركات للمشاركة في المناطق التي بها صراعات أو نزاعات، وما يزيد الأمر تعقيدًا هو

استخدام العديد من المنظمات غير الحكومية هذه الشركات لتقديم خدمات على غرار حماية الموظفين والمقرات والعمليات بالإضافة إلى توفير الدعم العسكري وتحليل المخاطر في سياقات مختلفة وغيرها من المهام، فعلى سبيل المثال نجد منظمة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها.[2]

على الرغم من هذا القدر الكبير من الاعتماد على هذه الشركات إلا أنها تعتبر من أكثر الجهات المثيرة للجدل في الفترة الأخيرة، ويرى البعض أنها أصبحت لا غنى عنها بالنسبة لدول معينة بالرغم من أن استخدام مثل هذه الشركات الخاصة يكون محفوف بالمخاطر، وفي الواقع يعتمد هذا على البيئة التي تعمل فيها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، أو العميل الذي يتعاقد معها للعمل من أجل مصلحته، لكن وفقًا للأحداث التي في واقعنا اليوم، يمكننا القول إن العميل الأكثر إقبالًا على هذه الشركات هو الدول، والتي تعد في الوقت نفسه هي الحكم على الدور الذي تلعبه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النهاية.

بالإضافة إلى ذلك، تطورت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتصبح جهة فاعلة مهمة في مناطق الحروب والنزاعات حول العالم، فالشركات الخاصة تعتمد على تقديم الخدمات الأمنية أو العسكرية، ولكن في الغالب تكون خارج دولهم الأصلية، ومن أبرز هذه الخدمات المقدمة الحراسة المسلحة وغير المسلحة للأفراد والأصول والاستخبارات، والدعم العسكري والخدمات اللوجستية، والتدريب الأمني وغيرها من الخدمات العسكرية والأمنية.[3]

إجمالًا تسعى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بشكل أساسي إلى جني الأرباح وتحقيق أقصى استفادة من خلال تقديم هذه الخدمات، والتي لا تتعارض مع مصلحة الدولة الراعية لها، حيث تعتبر الدول هي أكبر العملاء لها ومن هذا المنظور نجد أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تؤدي مهامًا لا

تستطيع الدول أو لا ترغب في القيام بها، فنجد أن هذه المهام تؤثر بشكل واضح على العلاقات الدولية، لذلك يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تلعب دورًا حاسمًا في صياغة السياسات الإقليمية والعالمية على مختلف المستويات، وهذا يعتمد على من تعاقد معهم، ولماذا تم التعاقد معهم، ومدى تأثيرهم على سياسات الدول، فنجد أن العديد من الخدمات التي تقدمها الشركات الخاصة هي مجالًا حصريًا للدول، لذلك أثار وجودها ونموها خلال الفترة الاخيرة سؤالًا رئيسيًا، وهو كيف يؤثر وجودها ونموها على العلاقات بين الدولة؟ فإن ذلك يعد سؤالًا مهمًا في أبحاث الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وهو ما سنحاول الإجابة عليه.

أولًا | طبيعة انتشار الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة

بداية لا بد من الإشارة إلى بعض الأمور المرتبطة بهذه الشركات، فنجد أن هناك اختلافًا حول نشأة هذه الشركات وتعريفها ووضعها القانوني، وكذا مميزات هذه الشركات والتي تجعل الدول تلجأ إليها، لذا سوف نشير باختصار إلى كل هذه الأمور قبل البدء في تناول طبيعة انتشارها حتى يتسنى لنا معرفة الأسباب والدوافع التي ساهمت في انتشار هذا الفاعل من دون الدولة بشكل واضح ومؤثر.

يمكننا القول إنه منذ القدم وامتلاك الآخرين لخوض الحروب والتدخل في الصراعات أمر موجود وقديم من قدم الحرب نفسها، فقد ظهر المرتزقة الإسكندنافيون في الإمبراطورية البيزنطية، وعام 1917 استخدمت روسيا القوات العسكرية الخاصة (التي تتكون في الغالب من غير الروس) كقوة استعمارية ولحل المشاكل الداخلية (قمع الثورات والاستياء العام)، والأمثلة على استخدام الغير في الحروب والعمليات الخاصة كثيرة، ويمكننا الإشارة إلى أن الشركات العسكرية الخاصة ما هي إلا تطور وتنظيم للمرتزقة[4].

ويرى البعض أن بداية استخدام الدول للمقاتلين في الحروب مقابل أجر مادي يعود لأيام إمبراطور اليونان كوزنيوفون الذي جند عشرة آلاف يوناني للمحاربة في بلاد فارس مقابل المال، في حين يرى آخرون أن تاريخهم الحقيقي بدأ قبل الثورة الفرنسية عام 1789 ولكنها ظهرت بوضوح في الثلث الأخير من القرن الماضي بخاصة في الدول الأفريقية التي تركها الاستعمار.

يرى بعض السياسيين أن الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة قد ظهرت مع بداية ظهور ما يسمى بالعولمة أو النظام الدولي الجديد، وأصبح خوض الحروب بالنيابة عن الدول أو ما يسمى بالحروب بالوكالة أداة من أدوات الدول الكبرى في تنفيذ سياستها الخارجية وحماية مصالحها وأهدافها، وأخذت بعض المفاهيم تظهر منها خصخصة الحرب وهي عبارة عن استبدال الجنود في أي مكان في العالم بمدنيين يملكون أسلحة مؤجرة ولا يخضعون لأي من الإجراءات العقابية وفق المعايير العسكرية المعروفة والمتفق عليها في القانون الدولي، هذا وقد ازداد عدد أفراد هذه الشركات بشكل كبير جدًا.[5]

وعلى الجانب الآخر نجد أنه لا يوجد تعريف محدد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة لدى جميع دول العالم كما أنه لا يوجد اتفاق حول مسمى أو توصيف لهذه الشركات فنجد الأمم المتحدة تعرف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بأنّها شركات ذات كيان قانوني، تقدم خدمات بمقابل مادي سواء خدمات عسكرية أو أمنية بواسطة أشخاص عادين أو كيانات قانونية، ونجد وثيقة مونترو تعرف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على أنها كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية وأمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها.[6]

وأيضًا لا بد من الإشارة إلى الخدمات التي تقدمها هذه الشركات لتوضيح مدى احتياج الدول لها، حيث تقدم هذه الشركات العديد من الخدمات كالتخطيط الاستراتيجي، والاستشارات المعلوماتية والاستخباراتية، والتحقيقات وعمليات الاستطلاع بكل أنواعه البري أو البحري أو الجوي، وعمليات الطيران المختلفة،

والمراقبة بالأقمار الصناعية، أما عن الخدمات الأمنية، فتتضمن حراسة أو حماية المباني والمنشآت والممتلكات والأشخاص بواسطة أفراد مسلحين، وأي نوع من أنواع نقل المعارف بواسطة تطبيقات أمنية أو تطبيقات حفظ النظام، واتخاذ تدابير أمنية لأغراض الرقابة وتنفيذها ومؤخرًا امتلكت هذه الشركات أسلحة ثقيلة ووجدت في الصفوف الأولى في النزاعات والحروب والصراعات المسلحة حول العالم.

وأيضًا حتى نتفهم طبيعة انتشار الشركات الأمنية الخاصة لا بد أن نستعرض أبرز هذه الشركات ومسئوليتها وتمويلها وعدد أفرادها وغيرها من الخصائص المختلفة بين هذه الشركات فبعض الشركات لها ميزانيات ضخمة تتجاوز ميزانيات دول وتضم جيوشًا من المقاتلين، ويمكن لهذه الشركات أن تهدد الأمن القومي للدول والمجتمعات وتلعب أدوارًا سرية سواء القانونية منها وغير القانونية، والتي تؤثر في حركة العلاقات الدولية.[7] **ونستعرض أهم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة**:[8]

- شركة أكاديمي والمعروفة سابقًا بالبلاك ووتر وشركة XE service تمتلك هذه الشركة عددًا كبيرًا من العناصر بالإضافة إلى معدات وأسلحة ثقيلة وطائرات وعربات وقواعد للتدريب، وتنتشر في عدد غير معروف من الدول على مستوى العالم، وطُردت من العراق ولديها سمعة سيئة وهو ما أجبرها على تغيير اسمها عدة مرات، يمتلكها رجل الأعمال "إيرك برنس" والدولة الراعية لها هي الولايات المتحدة الأمريكية.[9]

- شركة فاجنر هي أيضًا ثاني أكبر شركة لا يعرف عدد عناصرها، يوجد فقط 2500 مقاتل في سوريا، 400 ألف في فينزويلا، والمئات في ليبيا، وأعداد كبيرة في أوكرانيا قبل التمرد الأخير، يمتلكها رجل الأعمال يفغيني بريغوجين والدولة الراعية لها هي روسيا.

- شركة G4S هي شركة للخدمات الأمنية، متعددة الجنسيات بريطانية الأصل، تأسست في العام 2004، وتوصف بأنها ثالث أكبر «جيش خاص» في العالم، مقرّها الرئيسي في كرولي الواقعة جنوب لندن في ويست ساسكس، وتصنّف على أنها أكبر شركة أمنية في العالم من حيث العوائد والعمليات التي تشمل 125 دولة وقُدّر دخلها السنوي بنحو 6 مليارات و848 مليون جنيه إسترليني.

- داينكورب Dyncor تأسست في العام 1946، وهي واحدة من أكبر الشركات الأمنية الخاصة في العالم، توظف نحو 17 ألف شخص، وقدرت عائداتها مؤخرًا بنحو 6 مليارات دولار، وهي جزء من الرابطة الدولية لعمليات السلام التي تمثل مصالح اللاعبين الرئيسيين في صناعة السلام والاستقرار والعمليات الإنسانية في مناطق النزاع في العالم.

- شركة ERINYS البريطانية تعمل في دول أفريقية وفي العراق وأفغانستان، ولديها 16 ألف عامل ومقاتل، وتسلمت 287 موقعًا من الجيش الأمريكي في العراق.

- شركة Unity Resources Group الأمريكية لديها مقرّ في (دُبي) وتعمل في غير بلد، لديها قسم للاستخبارات والتحليل، تقدِّمُ معلومات استخباراتيّة وتقارير من شبكة من المصادر إضافةً إلى أكثر من مئتي ألف مصدرٍ إخباريّ ومنصّات ووسائِط اجتماعيّة.

- الشركات الصينية China Security and Protection Group تمتلك الشركة حوالي 30 ألف موظف ودشنت الشركة في عام 1994 في مدينة ليووى الصينية، وهنا يمكننا القول إن هناك عددًا متزايدًا من الشركات الصينية المملوكة للدولة، والتي سوف تطلب خدماتها إذا كانت الصين راغبة في مواصلة توسيع عملياتها على طول مبادرة الحزام والطريق. ومع ذلك، في الوقت الحالي، لن تكون مسألة استخدام الشركات الأمنية الخاصة من

قبل الجانب الصيني في الخارج واضحة، ويرجع ذلك أساسًا إلى مجموعة من الأخبار المتعلقة بالأنشطة الإجرامية للشركات الأمريكية والروسية العسكرية والأمنية الخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط، ومع ذلك لا يبدو من المحتمل أن تتخلى الصين تمامًا عن فكرة استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة لأن الاستثمارات في الخارج ستظل مرتبطة بمخاطر أمنية يجب التخفيف منها.

مما سبق نجد أن هناك عددًا كبيرًا وغير محصور من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على مستوى العالم، فهناك شركات لديها آلاف المقاتلين وشركات أخرى تمتلك أسلحة ثقيلة وطائرات حربية، مما يشير إلى قوة هذه الشركات وقدرتها على تحقيق أهداف محددة وحماية مصالح الدول الراعية لها لذلك تسعى الدول إلى استخدامها في معظم الأحيان خارج حدودها، مما يؤكد انتشار هذه الشركات في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من ذلك يرى الكثيرون أنّ هذه الشركات أضحت مصدرًا لتهديدات بالغة الخطورة على الأمن القومي في بعض الدول وعلى النظام العالمي في حالة اتساع انتشارها، وذلك في ظل افتقارها للأطر القانونية اللازمة لضبط أدوارها وعملها، أو الإشراف على أنشطتها.

كذلك، فإن الاعتماد على شركات الأمن الخاصة يؤدي إلى خلق حالة من الاعتمادية أو الاتكالية لدى الدولة، لمصلحة من يقوم بوظائف الأمن التي تعجز السلطات المحلية عن القيام بها، وهذا ما يترتب عليه ضعف قطاع الأمن الوطني في هذه الدول ويرفع من منسوب تصنيفها كدول فاشلة، إضافة لذلك، فإنّ العمل في الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بات يغري الأفراد، حتى أولئك الذين لا يزالون يخدمون في القوات المسلّحة الوطنية.

ثمّة شركات عسكرية وأمنية خاصة باتت مدرجة في قائمة أسواق الأسهم والسندات، وهي تحقق أرباحًا لمستثمريها، الأمر الذي يدفع بعض العاملين في القطاع العسكري والأمني في الدول إلى تقديم استقالاتهم، والسعي للعمل

لمصلحة هذه الشركات، كما في بعض الدول المتقدمة، بالإضافة إلى العسكرين والأمنين السابقين ذوي الخبرة والكفاءة، والتي تسعى هذه الشركات للاستفادة منهم في هذا المجال، أما الدول الضعيفة التي تحاول إعادة بناء قواتها، فتواجه إشكالية حرمانها العنصر البشري الوطني الكفؤ، كما هو الحال في الصومال وأفغانستان والعراق وليبيا واليمن وسوريا، أو غيرها من الدول التي تصنّف على أنها ضعيفة، فتسعى هذه الدول إلى التعاقد بشكل متزايد مع الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لأنها تفتقر إلى الموارد العسكرية والأمنية المادية أو غير المادية الضرورية لتحقيق أهدافها الأمنية بفاعلية، وبالتالي فهناك حاجة إلى الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في المستقبل القريب من قبل الدول مما يشير إلى انتشارها بشكل واسع وبالتالي سوف تلعب دورًا فاعلًا من غير الدول وتؤثر بشكل واضح على العلاقات الدولية.[10]

ثانيًا | المقومات والركائز الأساسية لانتشار الشركات الأمنية الخاصة

إن توسع مهام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وزيادة أعدادها يعد مؤشرًا على تنامي الحاجة إليها، بغض النظر عن مدى مشروعية الدور الذي تقوم به في كثير من الحالات، وهذا يعني أن هناك عواملًا تدفع في اتجاه الحفاظ على وجود هذه الشركات واستمرارها، وقد يبدو هذا واضحًا في عدم وجود اتفاق حول مسمى لهذه الشركات وفشل كل محاولات وضع قوانين تنظم عملها وتقيد انتشارها، وذلك لأن الدول المنوطة بوضع هذه القوانين هي من تستخدم هذه الشركات في تنفيذ أهدافها وحماية مصالحها في الدول المستهدفة، وهناك الكثير من العوامل التي تجعل الدول تلجأ إلى استخدام هذه الشركات، يمكننا إيجازه فيما يلي:[11]

- يرى البعض أن هناك تغيرًا في شكل النظام الدولي، ووجود اتجاه ساد في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة وسيادة العولمة يفيد بتراجع دور الدولة القومية، واتجاه العالم إلى التكتلات خاصة في المجال الاقتصادي،

وينعكس ذلك على المجال الأمني بالاتجاه إلى تركيزدور الدولة أمنيا في حماية الحدود والحفاظ على الدولة ضد الاعتداءات الخارجية وحفظ النظام العام، الأمر الذي أوجد مساحة لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقيام بدور مُكمل للوظيفة الأمنية للدولة، وأتاح لها هامش حركة تقبل به الدول.

- في ظل الضغوطات والأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم تلجأ العديد من الدول إلى اختيار البديل الأقل تكلفة في كل المجالات حتى مجال الأمن، فنجد أغلب الدول تلجأ إلى هذه الشركات لقلة تكلفتها مقارنة باستخدام الجيش النظامي للدولة، بالإضافة لذلك نجد سعي الدول إلى تقليص حجم جيوشها النظامية سواء للدوافع الاقتصادية أو للاعتماد على التكنولوجيا العسكرية المتطورة، مما أوجد فائضًا من الخبرات العسكرية والإمكانيات التي تم توظيفها في هذه الشركات الأمنية الخاصة.

- تقوم الدول باستخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية، دون أن تترتب مسئولية قانونية أو أدبية على هذه الدول، وذلك في حالة قيامها بتنفيذ عمليات وأنشطة خارجة عن القوانين والمواثيق المعهود بها سواء من قبل الدولة الوطنية أو المجتمع الدولي، دون التورط علانية في مثل هذا السلوك غير المشروع.

- انتشار أماكن التوتر والصراعات في العالم، وعلى وجه الخصوص في أفريقيا والشرق الأوسط الذي ترتبط التطورات فيه بالدول الكبرى، مما جعل لهذا النوع من الشركات أهمية كبيرة وذلك لأنها حققت مهامًا وغيرت أوضاعًا ولعبت أدوارًا لا تستطيع دول معينة فعلها، وأثرت بشكل مباشر على النظام الدولي، لذلك يرى البعض أن ثمة علاقة بين نشاط بعض هذه الشركات السرّية وبين ما وقع أو يقع من أحداث ونزاعات في عدد من دول الشرق الأوسط وأفريقيا، كما أن معظم الدول غير المستقرة، والموعودة بانتشار الإرهاب وسطوة الجماعات المسلحة بها، وتعدُّد انتشار

الانقلابات وازدهار أنشطة التهريب، تعد بمثابة "المجال الحيوي" للشركات العسكرية والأمنية الخاصة.[12]

- افتقار الدول والجيوش النظامية إلى عنصر الخبرة وهو أهم العناصر التي تستند عليها الدول في تنفيذ المهام خارج حدودها، فنجد بعض الشركات العسكرية والأمنية تقدم خدمات خاصة بطريقة احترافية عالية على نحو يجعلها عاملًا جاذبًا حتى لأكثر الجيوش احترافية، فعلى سبيل المثال، توسع الاحتلال الأمريكي في أفغانستان في الاستعانة بالطيارين السوفيت السابقين المشاركين في الحرب الروسية في أفغانستان (1979-1989)؛ نظرًا لخبرتهم في مسارات الطيران ومعرفتهم بالتركيبة الجغرافية المعقدة للبلاد، كما كشفت عمليات اغتيال متعددة عن الدور الذي أصبح يقوم به المرتزقة الكولومبيون في الصراعات السياسية في العديد من دول أمريكا اللاتينية وغيرها، ويتمتع هؤلاء المتعاقدون الكولومبيون بمزايا نسبية تتمثل في قلة تكاليف التعاقد والخبرة الواسعة التي يمتلكونها جرّاء الصراعات طويلة المدى مع الجماعات المتمردة وكارتلات المخدرات والجريمة المنظمة.[13]

- توفير الوقت حيث يعتبر الوقت عاملًا مهمًا جدًا ومقياس لنجاح الدول في تنفيذ مهامها وحماية مصالحها، فنجد أن الانقلابات الذي تحدث في دول أفريقية، تؤثر بشكل كبير في سرعة وجود القوات بجانب القائم بالانقلاب على نجاح الانقلاب واستمراره والعكس، وفي ليبيا شكل وجود عناصر فاجنر في التوقيت المحدد أثرًا بشكل كبير على نجاح العمليات وفشل الطرف الآخر وغيرها من الأمثلة، حيث أصبح الوقت أحد العوامل المحددة لنجاح الدول أو تنفيذ قرارات المنظمات الدولية وخصوصًا إذا كان الأمر يتعلق ببعثات الأمم المتحدة، ففي الصراع الذي تمت السيطرة عليه بشكل سريع وغير متوقع عن طريق إحدى الشركات الخاصة (Executive Outcomes) في

عـام 1995 في سيراليـو والتي سـاعدت القـوة التي تُدعـى (SHRIBRIG)، علـى السـيطرة علـى الوضـع وتحقيـق الأمـن.

- قلـة التكاليـف حيـث يعـد عامـل التكلفـة مـن أهـم العوامـل الـتي تجعـل الـدول تلجـأ لهـذه الشـركات، فعناصـر هـذه الشـركات لديهـم الخـبرة الكافيـة ممـا يوفـر تكلفـة التدريـب بالإضافـة إلى تنفيـذ المهـام باحترافيـة وكفـاءة، فمـن خـلال رصـد قيـام شـركة بـلاك ووتـر بتنفيـذ المهـام الـتي كلفـت بهـا في العـراق وشـركة فاجـنر في سـوريا وليبيـا والـدول الأفريقيـة، نجـد أن الاعتمـاد علـى الشـركات العسـكرية الخاصـة تعتـبر أقـل تكلفـة مـن اسـتخدام الجيـش النظـامي وتعتبرهـا الـدول أداة فعالـة مـن حيـث التكلفـة، ويـرى البعـض أن موظفـي هـؤلاء الشـركات يتقاضـون رواتـب أكـثر مـن الموظفـين في قـوات الدولـة النظاميـة.

- تسـعى الـدول إلى إيجـاد حلـول فعالـة مـن حيـث التكلفـة للمشـاكل الأمنيـة مـن خـلال تفويـض المهـام المتعلقـة بالأمـن إلى الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة (الـوكلاء (ويـرى أنـه في ظـل التغـيرات التكنولوجيـة العميقـة والسـريعة في الحـروب والبيئـات الأمنيـة المتقلبـة والصراعـات العنيفـة غـير المتكافئـة، فـإن الـدول وبشـكل أكـثر تحديـدًا جيوشـها لا تمتلـك دائمًـا جميـع المهـارات والمؤهـلات والخـبرات الـتي مـن شـأنها أن تكـون ضروريـة لإدارة مشـكلاتهم الأمنيـة بشـكل فعـال، ومـن ثـم تتعاقـد الـدول بشـكل متزايـد مـع الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة لأنهـا تفتقـر إلى المـوارد العسـكرية والأمنيـة الماديـة أو غـير الماديـة الضروريـة لتحقيق أهدافهـا الأمنيـة بفاعليـة، وبالتـالي تلجـأ بعـض الـدول إلى الاعتمـاد علـى مـوارد الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة.[14]

نسـتطيع القـول إن هنـاك الكـثير مـن المقومـات والركائـز الـتي سـاعدت بـشكل كـبير في انتشـار هـذا الفاعـل الـدولي مـن دون الدولـة (الشـركات العسـكرية الخاصـة)، فمنهـا مـا هـو سـياسي ومنهـا مـا هـو عسـكري ومنهـا مـا هـو اقتصـادي، والتي تختلـف

مـن دولـة إلى أخـرى ومـن شـركة إلى أخـرى، ولكـن هنـاك عوامـل أخـرى مهمـة في انتشـار هـذا النـوع مـن الشـركات، مثـل تخفيـف العـبء على الحكومـات لا سـيما في ظـل توجـه الحكومـات إلى التخصيص وتسـليم قطاعـات كثيرة إلى القطـاع الخاص، كذلـك امـتلاك عناصـر هـذه الشـركة للـخبرة والمهـارة يسـهل تنفيـذ مهـام كـثيرة للـدول الراعيـة لهـذه الشـركات، فالأفـراد مدربـون لأن معظمهـم مـن العسـكرين السـابقين في الجيـوش النظاميـة، بالإضافـة إلى أن خسـائر هـذه الشـركات لا تُسـجل كخسـائر بشـرية أو ماديـة للقـوات النظاميـة العسـكرية ممـا يخفـف الضغـط السـياسي علـى الحكومـات في الـدول الراعيـة لهـذه الشـركات، كل هـذه العوامـل زادت مـن اسـتعانة الـدول بهـذه الشـركات إلى درجـة الاعتماديـة، ممـا أدى إلى التـأثير في العلاقـات بين الـدول، والتـأثير في الشـركات نفسـها بـأن تطـور مسـتواها لتأخـذ مسـاحات أوسـع لنشـاطاتها في خدمـة الـدول والمنظمـات الدوليـة.

ثالثًا | أسباب لجوء الدول لهذا النوع من الشركات

رصدنـا في الـفترة الأخيرة انتشـارًا واسـعًا للشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة على مسـتوى العالـم ولـم يقتصـر نشـاط هـذه الشـركات على الـدول النامية فقط ودول أفريقيـا التي بهـا صرعـات، بل وجدنا شـركة فاجنر الروسـية في الصفوف الأولى في حربهـا مـع أوكرانيـا، كمـا وجدنـا التوسـع الصيني في امـتلاك الكـثير مـن الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة على الرغـم مـن عدم ظهـور دورهـا خارجيًـا حتى الآن، إلا أنهـا موجـودة ومسـتعدة للقيـام بـدور خـارجي حينمـا يطلـب منهـا ذلـك، ووجدنـا أيضًـا اعتمـاد الـدول العـظمى على الشـركات العسـكرية الخاصـة لتنفيذ سياسـتها الخارجيـة وحمايـة مصالحهـا، ووجدنـا الـدول غير المسـتقرة تحتـاج لهـذه الشـركات لأسـباب مختلفـة، كل دولـة لهـا مبرراتهـا واحتياجاتهـا مـن هـذه الشـركات، كل هـذا إعلان واضـح مـن قبـل الـدول للاسـتعانة بهـذه الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة، لذلـك سـوف نسـتعرض أسـباب لجـوء الـدول لهـذه الشـركات على النحـو التـالي:

1. الأسباب السياسية لظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تعد الأسباب السياسية من أهم أسباب لجوء الدول لهذه الشركات وأكثرها انتشارًا وذلك للتغيرات السريعة التي طرأت على النظام العالمي في ظل العولمة وغيرها من الظواهر السياسية التي أثرت بشكل كبير على عنصر الدولة بشكلها التقليدي كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وبات هناك الكثير من الفواعل من غير الدول والتي تؤثر في حركة العلاقات الدولية ونستعرض أهم هذه الأسباب بإيجاز على النحو التالي:[15]

- **التنصل من المسئولية الدولية في حالة حدوث تجاوزات:**

تسعى الدول لاستخدام هذه الشركات وذلك للتنصل من المسئولية الدولية والعقوبات التي تترتب على الجرائم التي تقوم بها هذه الشركات أثناء تنفيذ مهامها في الخارج كما حدث من شركة بلاك ووتر في العراق وما حدث من فاجنر في سوريا وغيرها من الشركات التي ترتكب جرائم ومخالفات للقوانين والأعراف الدولية.

- **تجنب المساءلة عن القرارات والتدابير السياسية المثيرة للجدل أو غير الناجحة:**

إن الحكومات ليست مجرد أجهزة إرسال للمصالح المهيمنة اجتماعيًا، ولكنها تتبع مصالحها ومنطقها الحكومي الخاص، إنهم يسعون إلى الحفاظ على استقلالهم السياسي أو حتى توسيعه عن الجهات التشريعية والقضائية الأخرى، فضلًا عن الجمهور الأوسع، ومن هذا المنظور، فإن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي استراتيجية سياسية ونفعية حقيقية للحكومات في الدول القوية والديمقراطية التي تعمل على تجنب التدقيق البرلماني والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمعارضة والسيطرة المكلفة سياسيًا في مجال السياسات الأمنية، إن آليات الرقابة والرقابة الديمقراطية مكلفة سياسيًا لأنها تزيد من الشفافية وتحد من استقلالية الحكومات، فهي تجعل

عملية صنع القرار والتنفيذ أكثر استغراقًا للوقت، وأقل قابلية للحساب، وفي نهاية المطاف، أكثر خطورة بالنسبة للجهات الحكومية.

- **ضعف سيطرة الدولة على بعض أقاليمها:**

كثيرًا ما تلجأ الدول -خاصة الدول الضعيفة وغير المستقرة- بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وذلك لمساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة السيطرة على الأوضاع الداخلية، ودول أخرى تلجأ لهذه الشركات في مجابهة الانقلابات التي تحدث بها على سبيل المثال؛ بعض الدول الأفريقية دائمة الانقلابات والتي تحتاج الدول فيها إلى هذه الشركات لتحقيق السيطرة على الدولة والتحكم فيها.

- **التخوف من الرأي العام الداخلي وتأثيره على القرارات السياسية للدول:**

تحاول الدول الاستعانة بهذه الشركات لتقليل الآثار التي تترتب على تكليف القوات النظامية بمهام خارج حدودها والذي يترتب عليه خسائر بشرية مما ينعكس بالسلب على ردود الأفعال الداخلية على القرارات السياسية لذا تستخدم الدول هذه الشركات، وذلك لأن الخسائر البشرية لا تندرج ضمن خسائر القوات النظامية للدول.

- **قلة الثقة للدول في الجيوش النظامية وقلة العناصر ذات الخبرة والكفاءة:**

هناك دول كثيرة لا تثق في جيوشها النظامية وليس الأمر مقتصر على الدول النامية بل وجدنا الولايات المتحدة وروسيا لجأت لهذه الشركات لما لها من كفاءة وخبرات قتالية سابقة، وأيضًا غالبًا ما تلجأ الأنظمة الجديدة كما في العراق مثلًا بعد سقوط نظام صدام حسين لانعدام الثقة في الجيش الوطني والأجهزة الأمنية المختلفة، لأن الكثير من عناصر هذه الأجهزة يبقون مدينين بالولاء للنظام السابق، وهذا ما يجعل هذه الأنظمة تلجأ إلى هذا النوع من

الشركات لتأمين المرافق الحساسة في الدولة، وكذا تأمين الحماية للشخصيات العامة فيها.

2. الأسباب الاقتصادية لظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تتعدد الأسباب الاقتصادية للجوء الدول لطلب خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ومنها اتجاه الدول نحو تقليص الإنفاق العسكري والأمني، وبالتبعية تقليص عدد أفراد القوات النظامية، وكذا غياب التجنيد الإجباري في بعض البلدان دون إغفال دور البطالة في اتجاه الشباب في الدول الفقيرة، نحو الانخراط في هذه الشركات لما تقدمه من مزايا كثيرة ورواتب خيالية، وفيما يلي نتناول هذه الأسباب بإيجاز على النحو التالي:

- **اتجاه الدول نحو تقليص الإنفاق العسكري والأمني:**

أدت الضغوطات الاقتصادية الدول إلى ترشيد حجم القوات النظامية للجيوش والتي تعد عالية التكلفة مقارنة بالقطاع الخاص في هذا المجال والاستعانة بخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتخفيف الأعباء المالية والتنظيمية واللوجستية للجيوش النظامية، ونتيجة اتجاه العديد من الدول لتقليص عدد أفراد جيشها كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا إلى حدود 60%، وكذا اتجاه الدول الأوروبية إلى خفض عدد أفراد الشرطة.

- **انخفاض تكلفة استخدام الشركات مقابل القوات النظامية:**

بسبب القيود المفروضة على الميزانية والضغوطات الاقتصادية، فإن وزارات الدفاع والجيوش النظامية تلجأ إلى مثل هذه الشركات لمواجهة التكاليف المتزايدة لتكنولوجيا التسلح وانخفاض ميزانيات الدفاع الإجمالية، وفي المقابل خفض تكاليف استخدام هذه الشركات في المهام الخارجية، لذلك تسعى معظم الجيوش لتكليف هذه الشركات بمهام معينة، وتركيز الجيوش النظامية على المهام العسكرية الأساسية.[16]

- **انتشار البطالة في المجتمعات:**

ساعدت الأحوال الاقتصادية والبطالة إلى احتياج الأفراد إلى مصادر دخل ثابتة تساعدهم على الأحوال المعيشية المتدنية، فنجد الكثير من العسكريين السابقين في الجيوش الوطنية الذين يمتلكون مهارات قتالية مرتفعة وخبرة كبيرة في الميدان العسكري، يتجهون إلى الالتحاق بهذا النوع من الشركات، لما فيها من مزايا كبيرة أبرزها المرتبات العالية جدًا.

- **غياب التجنيد الإجباري في بعض البلدان:**

في الدول الغنية التي يعيش سكانها في رفاهية، يجعل شباب هذه الدول لا يقبلون على حياة الجندية الخشنة التي فيها خطر الموت محتملًا، خاصة وأن معظم تلك الدول لا يوجد فيها تجنيد إجباري مما تعد معه الجندية وظيفة لاكتساب الرزق أي مثله مثل أي عمل مدني.

- **انتشار معارض السلاح وتكنولوجيا التسليح:**

أصبح هناك سوق متنامية للسلاح حول العالم كمعرض إيدكس للصناعات العسكرية والذي استحوذت فيه هذه الشركات على مساحة كبيرة لعرض منتجاتها والتكنولوجيا التي توصلت إليها كل شركة من هذه الشركات، وفي الوقت نفسه نجد أن الدول نفسها هي من تحث هذه الشركات على تطوير نفسها وتقدم لها الدعم الكافي لتصبح هذه الشركات رائدة في هذا المجال وهو ما ينعكس عليها من خلال استخدام هذه الشركات في تنفيذ مهام لها وتحقيق أهدافها.

3. الأسباب العسكرية لظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

تتنوع الأسباب العسكرية للجوء إلى الاستعانة بخدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فمنها ما يتعلق بحالة الفوضى التي تلي النزاعات المسلحة، ومنها ما يتعلق بخوض حرب بالوكالة من قبل دول ضد دول أخرى، ومنها

أيضًا استعداد ضباط الجيش السابقون لمواصلة العمل خارج قطاع المؤسسة العسكرية الرسمية، وفيما يلي نحاول استعراض بعض هذه الأسباب على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي:

- **الإمكانيات التي تمتلكها الشركات العسكرية:**[17]

نجد أن هذه الشركات تمتلك إمكانيات هائلة تمكنها من تغيير المشهد السياسي، فبعد أن كانت هذه الشركات تُستخدم في تقديم الخدمات الاستشارية واللوجستية وغيرها من الخدمات المعاونة، وجدناها تمتلك أسلحة ومعدات ثقيلة وتكنولوجيا هائلة في كافة المجالات والتي تمكنها من حسم المعركة وتغيير المشهد السياسي، فقد يطلق عليها البعض أنها قوات شبه عسكرية نظرًا لامتلاكها هذه الاسلحة الثقيلة، وهو ما أكده مشهد انسحاب شركة فاجنر بعد التمرد الأخير على الجيش الروسي والرئيس بوتين والذي شاهدنا فيه تحميل دبابات ثقيلة ومدافع من خط الجبهة والتي تمتلكها الشركة.

- **غياب الأمن الذي يلي انتهاء النزاعات المسلحة:**

هناك العديد من تجارب الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في القضاء على الفوضى، وبسط النظام العام والأمن في المناطق في أثناء نهاية الصراع وانتهاء النزاعات المسلحة، لا سيما غير الدولية منها، حيث تعمل وبسرعة على ضبط الأمور وبعث الحياة من جديد لما لها من خبرة في هذا المجال.

لقد عرفت عدة دول تدخل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، لا سيما الدول الأفريقية، مثل أنغولا سنة 1992، نامبيا، بورندي، السنغال... إلخ، وكما حدث في العراق ابتداءً من سنة 2003 تاريخ سقوط العراق وحل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية المختلفة بقرار أمريكي، مما أدى إلى حدوث فوضى رهيبة وأعمال عنف وحشية وذات صبغة طائفية، مما فتح المجال واسعًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقيام بأعمالها الوحشية لفرض الأمن والاستقرار.[18]

وبشكل عام، يتم استخدام الشركات العسكرية الخاصة لملء الثغرات التي لا يمكن أن يتم ملؤها من قبل الدولة الوطنية في حالات الصراعات الداخلية أو النزاعات الدولية.

- **اتجاه الدول إلى خوض حرب بالوكالة ضد دول أخرى:** [19]

إن لجوء الدول، لا سيما الكبرى منها إلى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يهدف إلى خوض "حرب بالوكالة" ضد دول أخرى بأقل الأضرار المادية والبشرية، أينما تقوم هذه الشركات بهذه المهمة بسرعة وكفاءة من جهة، ومن جهة أخرى تنتفي مسئولية تلك الدول، التي طلبت خدمات تلك الشركات، عن الخروقات والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي باتفاقياته وأعرافه، في سبيل صناعة الأمن والسلام.

- **استمرار ولاء ضباط الجيش والشرطة للدولة بعد نهاية الخدمة:**

معظم عناصر هذه الشركات هم عسكريون سابقون فبالرغم من انضمامهم لهذه الشركات إلا أن معظمهم يسعى لتنفيذ وتحقيق أهداف الدولة الراعية، وفي الوقت نفسه تحقيق العائد المادي، فتتم الاستعانة بهذه الشركات، للقيام بالعديد من المهام في مقابل عائد مادي كبير، يفوق بكثير العائد الذي يحصل عليه الضابط النظامي، وربما هذا ما يساهم في حدوث إشكالية بين العاملين في هذه الشركات ونظرائهم النظاميين، الذين ربما يطالبون -أحيانًا- بمساواتهم بأقرانهم في هذه الشركات.

- **تقاعد عدد كبير من العسكريين:**

يتقاعد بشكل دائم الكثير من العسكريين من جميع جيوش دول العالم، فمن ناحية تسعى معظم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى تقديم عروض مغرية لهؤلاء العسكريين لما لديهم من خبرات ومهارات تستفيد منها هذه الشركات في تنفيذ المهام المطلوبة منها باحترافية شديدة بالإضافة

إلى قلة تكلفة التدريب وإعداد الكوادر، فهم لديهم خبرات تكفي لتنفيذ المهام المطلوبة، ومن الناحية الأخرى نجد احتياج هؤلاء المتقاعدين إلى تطوير حياتهم والارتقاء بمستوى معيشتهم فتكون هذه الشركات هي الاختيار الأمثل لهم لما لها من مميزات أبرزهم الرواتب العالية التي تقدمها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

- **ضعف الحكومات وضعف الجيوش:** [20]

هناك الكثير من الدول غير المستقرة، وحكومات الدول النامية غير القادرة على القيام بالقسط الأكبر من واجباتها، وانعكس هذا الضعف على القوات النظامية فنجد بعض الدول النامية سواء في أفريقيا والشرق الأوسط والتي لديها قوات مسلحة ضعيفة أو غير احترافية في التدريب والتجهيز والتي تلجأ لهذا النوع من الشركات للقيام بتدريب وتجهيز قوتها لمواجهة التحديات التي تواجهها هذه الدول.

رابعًا | التأثيرات السلبية محليًا وإقليميًا للشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

لجأت الكثير من الدول خلال الفترة الأخيرة إلى هذا النوع من الشركات، وخاصةً الدول التي تقوم بعمليات عسكرية خارج حدودها، كما هو الحال في استعانة القوات الأمريكية والروسية بالشركات الأمنية الخاصة بشكل كبير، مما يؤدي إلى احتكاك هذه الشركات بالأفراد والذي يترتب عليه حدوث أضرار وانتهاكات وتجاوزات بحق المواطنين.

فمن الواضح أن هذه الشركات تعمل في سياق يتسم بغياب تام لقانون ينظم نشاطها، بحيث صارت تملي شروطها على دول بعينها تتخلى طواعية عن سيادتها لصالح تأمين مكلف ودفاع كان يمكن أن يقوم به مواطنو الدولة بدلًا

من الاستعانة بهذه الشركات، حيث يثيرإسناد جيش ما أنشطة إلى شركات أمنية خاصة العديد من التحديات للقانون الدولي الإنساني، لا سيما فيما يتعلق بمسألة تأثيرالشركات العسكرية الخاصة على الدول والأفراد ووضعها أمام القانون الدولي الإنساني وما لذلك من تأثيرمحتمل يضعف مفهوم مسئوليات القادة وسيادة الدول.[21]

يشيرالبعض إلى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي أذرع الدول في تنفيذ سياستها الخارجية إلا أننا نجد بعض من الشركات تستخدمها الدول داخليًا من خلال إسناد مهام لهم سواء التدريب لقواتها النظامية أو مجال الأمن والمعلومات بشكل عام، وأيضًا تستخدمها الجيوش النظامية في الجانب اللوجستي فنجد هناك تأثيرات إيجابية وتأثيرات سلبية لهذه الشركات على المستوى المحلي.

- **التأثيرات السلبية للشركات محليًا:**

يرى البعض أن هذه الشركات هي التي تقوم بالأساس على تحقيق الربح وتسعى إلى حماية مصالحها والتي لا تتعارض مع مصالح الدولة، فمن الممكن في حالة توغل هذه الشركات في الداخل أن تستطيع أن تؤثر بشكل كبيرعلى مفاصل الدولة والتحكم في القرارات التي يصدرها صانع القرار وذلك لتجنب مواجهتها، وعلى جانب آخر يذهب بعض السياسيين إلى أن إعطاء هذه الشركات معلومات أمنية وصلاحيات ومميزات داخل الدولة يشكل خطرًا على الأمن القومي للدولة، فالغرض الرئيسي لها الربح وليس الوطنية، ولكن يذهب البعض إلى أن هذه الشركات يسند لها مهام تنفذها ولا تشارك في التخطيط ولا تطلع على الأسرار الخاصة بالدولة، وبالتالي لا تشكل خطرًا على الأمن القومي للدولة.

والواقع يشيرإلى أن هناك عددًا كبيرًا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والتي تنتشر في معظم دول العالم فهناك شركات تعمل في مجال التدريب العسكري والاستخبارات والإمداد وشركات قد شاركت ولا تزال تشارك في

العمليات العسكرية، وتوجد في أكثر الأماكن توترًا حول العالم، لذلك يرى البعض أن لجوء الدول لهذه الشركات أمر طبيعي سواء داخليًا أو خارجيًا.[22]

ومن التأثيرات السلبية أيضًا محليًا هي إضعاف سيادة الدول واستقلالها، حيث تكشف هذه الشركات مواطن ضعف بعض الدول، وتفاصيل الهياكل الأمنية والمؤسسية، وتصبح بمنزلة أدوات استخباراتية، إذ تُنفذ الشركات الأمنية الخاصة أجندات الدول التابعة لها، وتُمْلِي شروطها على الحكومات الأضعف وتفرض خططًا عسكرية تتوافق مع أهدافها الخاصة، وهو ما يتنافى مع سيادة الدولة باعتبارها الهيئة التي تحتكر استخدام العنف، كما يمكن لهذه الشركات استنزاف موارد الدول التي تعمل بها؛ فقد تحصل الشركات الأمنية الخاصة على امتيازات غير مستحقة، مثل حق استخراج المعادن والمواد النفطية، كما أنها تخلق بيئة تنافسية بين مثل هذه الشركات للتكالب على الامتيازات الاقتصادية والصفقات التجارية.

ومن التأثيرات السلبية أيضًا على الصعيد الداخلي هو إنهاك الدولة اقتصاديًا من خلال الحصول على عقود لتنفيذ مهام خارج حدود الدولة ولكن بشكل مبالغ فيه، من خلال فساد القائمين على هذه التعاقدات، فمعظم قيادات هذه الشركات هم عسكريون سابقون منهم من تولى مناصب تصل لوزراء دفاع دول، وبعد تقاعدهم تسعى الشركات لتوظيفهم والاستفادة من علاقتهم بمؤسسات الدولة وقيادات الأجهزة الأمنية بها، ويظهر ذلك من خلال توقيع عقودًا بملايين الدولارات بين وزارة الدفاع الأمريكية وبين شركة بلاك ووتر والتي وصفتها التقارير المسربة أنها صفقات فاسدة.

ومن جهة أخرى قد تتمرد هذه الشركات على الحكومات والأجهزة التي تعمل تحت رايتها في حالة تعارض المصالح بينها وبين هذه الحكومات، حيث تعتبر هذه الشركات قوة عسكرية وأمنية داخل الدولة ولديها سلطات وصلاحيات، بالإضافة إلى إمكانيات مادية وعسكرية تمكنها من مواجهة الجيوش النظامية لبعض الدول وتحقيق خسائر في صفوفها، بل

ومن الممكن السيطرة عليها، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك كان آخرها هو تمرد فاجنر، وبالرغم من أنه التمرد الأول من نوعه بهذا الشكل إلا أنه يعد الأكثر جرأة في تمرد شركة عسكرية وأمنية خاصة على الدول الراعية لها، ورغم تعامل روسيا باحترافية شديدة مع الموقف إلا أنه أثبت أن هذه الشركات تشكل خطرًا حقيقيًا على الدول الراعية لها، لذلك تسعى كل الدول في الوقت الحالي إلى تأمين نفسها ضد هذه المواقف مستقبلًا، ولذلك يمكننا القول إن لهذه الشركات العديد من التأثيرات السلبية على الشأن الداخلي للدولة.

- **التأثيرات السلبية للشركات إقليميًا ودوليًا:**

نستطيع القول إن الدور الذي تلعبه هذه الشركات بات واضحًا للجميع، وهناك الكثير من الدراسات والتقارير التي تؤيد هذا الرأي، وتسعى هذه الشركات إلى تغيير المشهد السياسي والتأثير على حركة العلاقات الدولية، كونها أحد الفاعلين الدوليين من دون الدولة، ومن خلال رصد تحركات تلك الشركات والتركيز على بعض النماذج التي لعبت دورًا حيويًا في الصراعات القائمة نجد على سبيل المثال شركة بلاك ووتر التابعة للولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دورًا مؤثرًا في العراق وأفغانستان، ونجد أن شركة فاجنر الروسية قد لعبت دورًا حيويًا ومؤثرًا في كلٍ من سوريا وليبيا.

فنجد أن هذه الشركات قد غيرت شكل الصراع في بعض الدول وأثرت على دول أخرى من خلال حمايتها والمساعدة في استقرارها، ونجد هذه الشركات في أفريقيا تلعب دورًا واضحًا في عمل انقلابات في دول وتأجيج نزاعات في أخرى، مما يشير إلى مدى تأثير هذه الشركات على المستوى الإقليمي والدولي.[23]

من جهة أخرى نجد أن عدم وجود قانون أو ضوابط أخلاقية وإنسانية لعمل هذه الشركات، يزيد من حدوث انتهاكات وتجاوزات، ويأتي في مقدمتها انتهاك حقوق الإنسان وهو ما تم رصده خلال فترة عمل هذه الشركات سواء في

العـراق، والـذي قامـت فيـه شـركة بلاك ووتـر بقتـل 17 مدنيًـا عراقيًـا ولـم يتـم محاسـبتهم واكتفـت الشـركة بتـغيراسـمها والبقـاء علـى عناصرهـا والمهـام المكلفـة بهـا، وكـذا التجـاوزات التي وقعـت في سـوريا وليبيـا وغيرهـا مـن الـدول الأفريقيـة، والتي لـم يترتـب عليهـا أي عقوبـات رادعـة لعناصـر هـذه الشـركات ممـا سيتسـبب في زيـادة هـذه التجـاوزات وعـدم إيقافهـا، والـذي يترتـب عليـه انتشـار وزيـادة هـذه الانتهـاكات مـع زيـادة اعتمـاد الـدول علـى هـذه الشـركات في الـفترة المقبلـة.[24]

أيضًـا بالإضافـة لمـا سـبق نجـد أن التـأثيرات السـلبية مـن وجـود هـذه الشـركات هـي تصاعـد الصراعـات، فمـن المؤكـد أن تدخـل هـذه الشـركات في مناطـق الصراعـات لا يوفـر الأجـواء المناسـبة للتهدئـة والتسـوية، فهـذه الشـركات تسـتفيد مـن اسـتمرار الصـراع بزيـادة أرباحهـا وتوظيـف العامـلين فيهـا، وعلـى سـبيل المثـال في عـام 2017، اقترح مؤسـس "بلاك ووتـر"، إريـك برنـس، علـى إدارة دونالـد ترامـب سـحب القـوات الأمريكيـة العاملـة في أفغانسـتان واسـتبدالها بشـركات أمـن خاصـة تحصـل علـى تمويلهـا الخاص مـن خلال اسـتغلال المناجـم والثروة المعدنيـة في الـبلاد في مقابـل فـرض الأمـن والقضـاء علـى تمـرد طالبـان.

أيضًـا يسـاهم اسـتخدام هـذه الشـركات في تقويـض دور الدولـة كونهـا الفاعـل المنـوط باسـتخدام القـوة، وكـذا التـأثيرالتي تحدثـه هـذه الشـركات في الـدول التي تُسـتخدم فيهـا، فنجـد هنـاك تـأثيرات واضحـة تنفذهـا هـذه الشـركات في الـدول المسـتهدفة مـن اسـتمرار الصراعـات، وعمـل انقلابـات علـى الحكومـات وتغـيير الأنظمـة، وكذلـك تغـيير مجـرى الصراعـات، والتغـيير للمشـهد السـياسي في الـدول المسـتهدفة، ولهـذا أمثلـة كـثيرة وعلـى وجـه الخصـوص مـا حـدث مـن انقلابـات وصراعـات داخـل قـارة أفريقيـا، ومـا أحدثتـه عناصـر شـركة فـاجنر الروسـية في تـغيرالمشـهد السـياسي في كلٍ مـن سـوريا وليبيـا، لذلـك نجـد أن هـذه الشـركات والتي تعـتبر فـاعلًا دوليًـا مـن دون الدولـة تلعـب دورًا مؤثـرًا في حركـة العلاقـات الدوليـة، بـل وتؤثـر بالتبعيـة علـى النظـام الـدولي بأثـره.

خامسًا | نظرة مستقبلية لمدى تأثير الشركات العسكرية الخاصة على حركة العلاقات الدولية[25]

- لا يوجد شك أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة موجودة ومستمرة لتبقى في سياسات معظم دول العالم، وأن الطلب على الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة سيزداد في الواقع، فهذه هي استراتيجيات استحدثتها دول عدة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ مهام معينة كانت في الأيام السابقة حصرية على الجيوش النظامية للدول، لتصبح هذه الشركات فاعلًا مؤثرًا في العلاقات الدولية، ولكنها من دون الدول.

- إن التغير والتحول الأخير في سياسات بعض الدول ما هو إلا تأكيد كبير على استمرار وجود الشركات العسكرية الخاصة بالإضافة إلى عدم وجود اتفاق حول وضع قانون ينظم عمل الشركات العسكرية الخاصة مما يساهم بشكل كبير في تأثيراتها السلبية على الداخل والخارج، فنجد أن معظم النظريات تتناول استخدام الدول لهذه الشركات، مما يشير إلى مدى أهميتها وتأثيرها الواضح على حركة العلاقات الدولية.[26]

- سوف تسعى الدول في المستقبل القريب إلى إنشاء مثل هذه الشركات ولم يقتصر الأمر على الدول العظمى، بل سوف يشمل المجتمع الدولي أجمع، وذلك لما لها من مميزات تحتاج إليها أي دولة لتنفيذ سياستها الخارجية وحماية مصالحها دون أي مسئولية قانونية عليها في حالة وقوع أي تجاوزات أو انتهاكات، بالإضافة إلى قلة التكلفة وتنفيذ المهام بكفاءة عالية.

- من خلال ما سبق نستطيع القول إن هناك استمرارًا لهذه الشركات كفاعل دولي من غير الدولة، وذلك بناءً على عدة عوامل منها المرونة التي تظهرها الشركات العسكرية الخاصة نفسها، من خلال قدرتها على حل النزاعات التقليدية والتي لن يتوقف نشاطها في معظم الدول النامية، بالإضافة إلى

أن الشركات العسكرية الخاصة تتطور لتلعب دورًا في القضايا الأوسع والمجالات الأخرى، وأيضًا نستطيع القول إن هذه الشركات حققت نجاحًا في الكثير من المهام التي كُلفت بها.

- أصبحت هذه الشركات الآن جزءًا لا يتجزأ من الحروب الحديثة، وهي كيانات يتم إنشاؤها في شكل شركات تجارية تسعى لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمات في المجال العسكري والأمني للدول التي تطلب تلك الخدمات، وهو ما جعلها أحد أهم الفاعلين في مسار العلاقات الدولية، وإن أحد أهم المخاطر التي يتعرض لها القانون الإنساني الدولي هو الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي تستفيد من سمعتها "السيئة" في القيام بمهام لا تستطيع الدول القيام بها، حيث تقوم الدول بتوظيفها بشكل متزايد للعمل في المناطق التي تحدث فيها صراعات مسلحة، بل إنها أصبحت أكثر جاذبية لأن أعضاءها يعملون خارج القوات النظامية الرسمية للدول، ومن ثمة ليس من السهل تحميلهم مسئولية الانتهاكات التي يرتكبونها، ومع ذلك، فإن وجودها يستمر في إثارة الجدل، ومشاركتها كممثل خاص في الصراع بين الدول لا يخلو من إثارة أسئلة حول هذه المسألة والجانب القانوني لهذه الشركات.[27]

- يرى البعض أن استخدام هذه الشركات يعزز قدرة الدول على الاستجابة بسرعة ومرونة للمشاكل الأمنية المعقدة ويعزز قدرتها على التكيف في مواجهة التحديات وتقنيات الحرب المتغيرة، مع تقليل التكاليف الاقتصادية، وتعمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كوكلاء خبراء مرنين ومتخصصين في المجالات ذات الصلة، ونظرًا لخبرتهم المهنية ومهاراتهم وتوافرهم على المدى القصير، فمن المتوقع منهم تعزيز فاعلية توفير الأمن، علاوة على ذلك، يعتبر البعض أن هذه الشركات جديرة بالقيام بالمهام التي تكلفها بها الدولة بأقل تكلفة وبشكل احترافي.

- ليست الدول وحدها هي من تلجأ إلى استخدام هذه الشركات، فنجد أن المنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية تقوم بتوظيف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بوتيرة متزايدة لضمان أمنها، ولا سيما في حالات النزاع المسلح أو فترات ما بعد النزاع، كما تنتشر عناصر هذه الشركات مؤخرًا بجانب قوات حفظ السلام وتكليفها بتأمين المنشآت والمقرات التابعة لهذه المنظمات مما يشير إلى التوسع وزيادة الاعتماد على هذه الشركات.[28]

- طبقًا للتطورات التي تشهدها تكنولوجيا التسليح والسباقات بين الدول في المجال العسكري والأمني نجد أنه كلما زاد تعقيد السياقات التكنولوجية والعملياتية للحرب، زاد اعتماد الدول على هذه الشركات لما لها من تطورات واضحًا في هذا المجال، وبالطبع يزداد عدد الدول التي تستفيد من هذه الشركات، أما بالنسبة لكفاءة التكلفة فكلما زادت ضغوط توفير ميزانية الدفاع وارتفعت المكاسب الاقتصادية المتوقعة من استخدام هذه الشركات، زاد اعتماد الدول على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والذي سوف يساهم بشكل كبير في انتشارها.

- إذا استمرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في المنافسة في سباق التسلح كما يحدث مؤخرًا وكذا الانخراط مباشرة في القتال أو الوجود في الصفوف الأولى في كل الصراعات والأزمات سيؤدي هذا إلى نتيجة قاتلة وسوف يؤثر بشكل كبير على النظام الدولي، لذلك لا بد من حصول الشركات على تراخيص قبل تقديم خدماتها مع وضع نظام للعقوبات وصلاحيات للتعامل مع التجاوزات التي تصدر من موظفيها.

- من الصعب التوصل إلى اتفاق حول تعريف هذه الشركات ومن المستبعد في الوقت القريب وضع إطار قانوني ينظم عمل هذه الشركات، لذلك فلا بد من سعي الدول إلى وضع تنظيم على المستويين الوطني والدولي، إضافة إلى الحاجة لوضع مبادئ توجيه لمجال الأمن في حركة العلاقات الدولية، بصفة

عامة والشركات كفاعل من دون الدول على وجهة الخصوص، كذلك من المطلوب في الوقت القريب السعي إلى إنشاء مؤسسة رسمية لمتابعة عمل هذه الشركات وإجراء تحقيق شامل في أنشطة الشركات العسكرية الخاصة ومجابهة أي تجاوزات تصدر منهم ووضع آلية لمحاسبتهم.

- استخدام هذه الشركات الذي كان سابقًا في الخفاء أصبح الآن جهرًا على الرغم من إنكار الدول الراعية لهذه الشركات، إلا أن الأمر أخذ طابعًا مغايرًا، مما يجعلنا نتوقع أن يصبح الوضع في المستقبل القريب يأخذ شكلًا أكثر انتشارًا وعلانية، فنجد الصين في سياق مبادرة الحزام والطريق، تسعى لاستخدام هذا النوع من الشركات بطريقة مماثلة لروسيا والغرب، وبالفعل أنشأت الكثير منها وبالرغم من أن الشركات الصينية لم تلعب دورًا مؤثرًا حتى الآن إلا أن كل التقارير تشير إلى أنها جاهزة لتنفيذ المهام حينما يطلب منها ذلك، وكما رأينا في إيران وغيرها من الدول التي شرعت في إنشاء هذه الشركات، مما يشير إلى حتمية تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل من دون الدولة على حركة العلاقات الدولية والتأثير فيها بشكل كبير، وهذا ما تم رصده خلال هذه الدراسة، بالإضافة لذلك تشير الدراسة إلى أن مستقبل هذه الشركات واضح ومتوقع، حيث يذهب الكثير من السياسيين والمحللين إلى أن دور هذه الشركات سوف يتصاعد، وسوف يكون هناك انتشار كبير لهذا المجال، وبالتالي سوف يجعل هذه الشركات تلعب دورًا مؤثرًا في حركة العلاقات الدولية ويترتب على ذلك التأثير على شكل النظام الدولي.

الخلاصة

تناولنا دور وأهمية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل دولي من غير الدول، وكيف تؤثر بشكل كبير على العلاقات الدولية، من خلال تناول

العوامـل التي أدت إلى انتشـارها، وكـذا المقومـات والركائـز الأساسـية لانتشـار هـذه الشـركات، ومـن ثـم التطـرق واسـتعراض التـأثيرات السياسـية التي أحدثتهـا هـذه الشـركات علـى المسـتويين الإقليـمي والـدولي، وبـات واضحًـا أن اسـتخدام هـذا الفاعـل (الشـركات الأمنيـة والعسـكرية الخاصـة) قـد زاد بـشكل واضـح في السـنوات الأخيرة، وذلـك لتقديـم مجموعـة واسـعة مـن الخدمـات المرتبطـة بالجيـش والأمـن، وهنـاك قلـق متزايـد بشـأن إسـاءة اسـتخدام موظفـي هـذه الشـركات وصعوبـة محاسـبتهم، وأيضًـا التحديـات المتعلقـة بالرقابـة والإشـراف علـى نشـاط هـذه الشـركات.

فمسـتقبل هـذه الشـركات واعـد وسـوف تلجـأ إليهـا الـدول وتسـتخدمها بـشكل كـبيرلما لهـم مـن مـميزات تسـاعد الدولـة في التنصـل مـن المسـئولية في حالـة وقـوع أي تجـاوزات أو انتهـاكات، بالإضافـة إلى قلـة التكلفـة الماديـة والكفـاءة والخبرة التي تمتلكهـا عناصـر هـذه الشـركات، وهـو مـا يؤهلهـا للقيـام بـأي مهمـة تكلـف بهـا، وعناصـر أخـرى تتـميزبهـا هـذه الشـركات مـن تـوفيرالوقـت وسـرعة الاسـتجابة، وكـذا النتـائج التي حققتهـا هـذه الشـركات في الـدول المسـتهدفة، وهنـاك العديـد مـن الأمثلـة في هـذا الشـأن ممـا يـشيرإلى مسـتقبل هـذه الشـركات وتأثيرهـا علـى العلاقـة بين الـدول ومـن ثـم النظـام الـدولي.

مـن المحتمـل أن تسـتمر الصراعـات بـالأدوات نفسـها التي اسـتخدمتها الـدول تاريخيًـا، بدايـة مـن حمايـة حـدود الدولـة وحمايـة اقتصادها والسـعي إلى السـيطرة ولعـب دور مؤثـر في النظـام الـدولي، ولكـن الطـرق التي تُشـن بهـا الحـرب تتـغيرمـع ظهـور فاعـلين مـن دون الدولة ومؤثرين بشكل كبير، فنجد أن الشـركات العسـكرية والأمنيـة الخاصـة كفاعـل مـن دون الدولـة، تُسـتخدم في الحـروب بالوكالـة ولديهـا القـدرات والإمكانيـات التكنولوجيـة والعسـكرية التي تؤهلهـا لأن تلعـب دورًا مؤثـرًا في حركـة العلاقـات الدوليـة، فمـن خلال الاسـتعانة بمصـادر خارجيـة للقيـام بمهـام أمنيـة وعسـكرية، تتمكـن الـدول مـن التهـرب مـن أي مسـئولية تقـع علـى عاتقهـا، ومـن خلال تنفيـذ المهـام التي لا يعتقـدون أنهـا تعكـس المصالـح الأساسـية للدولـة.

وأخيرًا تعتبر الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أحد الفاعلين من دون الدولة والتي انتشرت بشكل واضح، وتسعى الدول إلى استخدام هذا الفاعل في حماية مصالحها وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية لها، والتي لا تستطيع الدول القيام بها، كما وجدنا بعض الدول تعتبر هذه الشركات إحدى أدوات السياسة الخارجية لها، لذلك فمن المؤكد أن تلعب هذه الشركات كونها أحد الفاعلين من دون الدولة دورًا مؤثرًا في العلاقات الاستراتيجية بأبعادها المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي.

المراجع:

1. أحمد أنور صيتان العزم، "دور الشركات الأمنية المتعددة الجنسية في الحروب والصراعات العسكرية في الوطن العربي، (2003 – 2015): دراسة حالة العراق"، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الاردن، 2016. ص ص 35-42

2. ارحمه جهام ارحمه الكواري "البحث العلمي وأثره في تطوير القوات المسلحة (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)، رسالة ماجيستير، كليه الآداب والعلوم، جامعه قطر، يونيو 2021. https://2u.pw/Um7X1nF

3. Carlos Artiz, "Private Armed Forces and Global Security", Greenwood publishing group, Westport, Connecticut, USA, 2010. Pp43-76.

4. زيير سلطان قدوري، "الشركات الأمنية الخاصة (المرتزقة الجدد من النشوء إلى غزو أفغانستان والعراق)"، اتحاد الكتاب العرب، السلسلة: دراسات، 12يناير 2011. noor-book.com/0iujhx

5. حسن الحاج علي أحمد، "خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 123، يناير 2007. https://www.researchgate.net/publication/260135744_khskhst_alamn_aldwr_almtnamy_llshrkat_alskryt_walamnyt_alkhast_Privatization_of_Security_The_Growing_Role_of_Private_Security_and_Military_Companies

6. ماجد حسين علي الجملي، "الشركات الأمنية الخاصة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.

7. خديجة عرسان، "الشركات الأمنية الخاصة في ضوء القانون الدولي الإنساني"، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، جامعة دمشق 2012. 1647155090_1715085200.pdf https://www.sanadkk.com/files/liberary/pdf/

8. Cauia, A. ,& Zacon, C. "Private Military Companies and Their Resemblance to Mercenary". Studii Juridice Universitare ,(2015). https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.journals/studjuv2015&div=32&id=&page

9. حسام الدين سويلم، "خصخصة الحروب ودور المرتزقة وتطبيقاتها في العراق"، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005. 133-136.

10. شون ماكفيت، "المرتزقة الجدد، الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي"، ترجمة: إبراهيم البيلي محروس وأحمد مكي زيدان، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط 1، 2016.

11. محمد شريف، "المرتزقة الجدد والقانون الدولي"، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2004.

12. ويفر (بورشيت)، المرتزقة في أفريقيا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ط 1، 1984.

13. House of Commons, Private Military Companies: Options for Regulation (HCP 577), London: The Stationary Office. UK, 2011. https://www.gojil.eu/issues/31/31_article_kees.pdf

14. باسل يوسف النيرب، "المرتزقة جيوش الظل"، مكتبة العبيكان، الرياض، ط 1، 2008.

15. السيد مصطفى ابو الخير "مستقبل الحروب: الشركات العسكرية الدولية الخاصة"، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008. ص ص 70-78، ص ص 112-115.

16. Joachim, J., & Schneiker, A., All for one and one in all: Private Military Security Companies as Soldiers, Business Managers and Humanitarians, Cambridge Review of International Affairs, 2014. https://www.researchgate.net/publication/263320642_All_for_one_and_one_in_all_private_military_security_companies_as_soldiers_business_managers_and_humanitarians

17. مليح أردا يازجي، "نمط الحرب المتغير: الحرب الهجينة"، إسطنبول، جامعة الدفاع الوطني، 2018. https://2u.pw/MDRG-B9Q

18. مشرف وسيمي الشمري، "حماية السكان المدنيين في العراق من الشركات الأمنية الخاصة في ظل الاحتلال"، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد 10، العدد 4، 2011. https://berj.mosuljournals.com/article_28638_a7fe7e2cbe993920bd845d9c170cb5fb.pdf?lang=ar

19. مالك محسن العيسوي، "الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية"، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، 2014.

20. محمد الصالح جمال، "خصخصة الأمن في أفريقيا: الدور الجديد للشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2020.

21. هلمت محمد أسعد، "النظام القانوني للشركات الأمنية الخاصة "دراسة مقارنة" دار الكتب القانونية، مصر – الإمارات، ط 1، 2017. ص ص 415-418

22. Chairman Henary A. Waxman, Private Military Contractors in Iraq: an examination of Black waters actions in Fallujah, United State House OF Representatives Committee on oversight and Government Reform Majority Staff, September 2007.

23. بدر حسن الشافعي، "دور شركات الامن في الصراعات الداخلية في أفريقيا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2011.

24. جيريمي سكاهيل، "بلاك ووتر: أخطر منظمة سرية في العالم"، الطبعة الثالثة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2011.

25. Isenberg, D., A Government in Search of Cover: PMCs in Iraq, Market Forces: Regulating Private Military Companies, Institute for International Law and Justice, New York University School of Law, 2006. https://www.researchgate.net/publication/287373856_A_government_in_search_of_cover

26. إيمانويلا كيارا جيلار، "الشركات تدخل الحرب، الشركات العسكرية/الأمنية الخاصة والقانون الدولي الإنساني"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث/ السنة السابعة 2015. https://www.uobabylon.edu.iq/pub-lications/law_edition16/article_ed16_12.doc

27. تانغور، يوراك ويالسينكايا، هالدون، "الشركات العسكرية الخاصة في إطار الحوكمة الأمنية"، العلاقات الدولية، المجلد 7، العدد 25، 2010. https://2u.pw/MDRGB9Q

28. Jennifer K.Elsea,Moshe Schwatz, Private Security Contractors in Iraq: Background, Legal Status, and Other Issues Updated, Congressional Research Service, August 25, 2008. https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA488709.pdf

الفصل الرابع

الشبكات الإرهابية من "الإخوان" إلى "داعش"

* تقى النجار

باحثة بوحدة الإرهاب والصراعات المسلحة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمهيد

دفعت التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة إلى البحث عن اقترابات جديدة من أجل تفسير الظواهر العابرة للحقول البحثية، وفي هذا الإطار، تصاعد الاهتمام بالاقتراب الشبكي باعتباره مدخلًا ديناميكيًا لتفسير التفاعلات والروابط بين مختلف الفاعلين في النظام الدولي،[1] إذ تنطوي الشبكات على ثلاثة عناصر رئيسية وهم: العقد (الفواعل) والمقصود به الجهات الفاعلة في الشبكة، والروابط (خطوط الاتصال) والمقصود بها العلاقات والتفاعلات، والتدفقات (تأثيرات الشبكة).[2] وتُحدّد فاعلية هذه العناصر مدى قوة الشبكة في التأثير تجاه قضية ما، كما تزداد قدرة الفاعلين داخل الشبكة بقدرتهم على مضاعفة تأثيرهم.

ويعد الهدف الأساسي لبناء أي شبكة هو زيادة التأثير في موضوع ما أو تجاه طرف ما، أي إنها إحدى صور القوة من حيث التأثير،[3] وانطلاقًا من هذا الدافع وظفت التنظيمات الإرهابية البناء الشبكي من أجل تعزيز نشاطها عبر روابط متعددة، إذ تطورت بنيتها التنظيمية خلال المراحل الزمنية المختلفة بداية من الهيكل الهرمي المركزي، مرورًا بالهيكل اللامركزي، وصولًا إلى الهيكل الشبكي سعيًا لتحقيق أكبر قدرة من التماسك التنظيمي، وفي ضوء ما تقدم يسعى هذا الفصل إلى دراسة شبكات التنظيمات الإرهابية بالتركيز على تنظيمي "الإخوان" و"داعش"، باعتبار أن الأول أحد أقدم التنظيمات

الإرهابيـة في المنطقـة، والثـاني أحـد أكثر التنظيمـات الإرهابيـة تطـورًا مسـتعرضًا العقـد والروابـط والتدفقـات في كل منهمـا.

أولًا | شبكات الإخوان

مـر تنظيـم "الإخـوان" بجملـة مـن التحـولات منذ نشـأته عـام 1928 على يد "حسـن البنـا"، إذ تحـول مـن ممارسـة العمـل الدعـوي إلى الانخـراط في العمـل السـياسي ثـم توسـع في ممارسـه العنـف، وعلـى خلفيـة هـذه التحـولات، سـعى التنظيـم إلى تـدشين شـبكة شـديدة التعقيـد خاصـة بتفاعلاتـه، بهـدف تعزيـز تماسـكه وتوسـيع نفـوذه وزيـادة تـأثيره، وكأي شـبكة، نجـد أن شـبكة التنظيـم تتكـون مـن "عقـد" رئيسـية تتمثـل في القيـادات التي وضعـت أسـس التنظيـم واستراتيجيـات عملـه، و"الروابـط" والتي بـرزت في مناطـق النفـوذ، ومصـادر التمويـل، والأدوات الإعلاميـة، وتـأتى التدفقـات لتـشير إلى التـأثيرات التي أحدثتهـا شـبكة التنظيـم ومـدى نجاحهـا في تحقيـق أهدافهـا.

- **العقد:**

علـى الرغـم مـن تنـوع وتعـدد القيـادات داخـل تنظيـم "الإخـوان" إلا أن هنـاك عـددًا مـن القيـادات لعبـت أدوارًا مؤثـرة في مسـار تطـوره، ويـأتي علـى رأس هـذه القيـادات؛ "حسـن البنـا" و"مصطفـى مشـهور"، و"محمـود عـزت"، ومـن ثـم يمكـن توضيـح أهـم العُقـد في شـبكة التنظيـم علـى النحـو التـالي:

1. حسن البنا:

لعـب "حسـن البنـا" الـدور الـرئيسي في وضـع النـواة الرئيسـية لتنظيـم "الإخـوان" عبرتبنيـه جملـة مـن الأفكار علـى رأسـها "أسـتاذية العالـم" والتي تتضمـن بين جوانبها نمـط التفكير الشـبكي الـذي يهـدف إلى الوصـول إلى الأممية الكاملـة. وفي هـذا السـياق، يقـول "البنـا" في (مجموعـة رسـائل الإمـام الشـهيد حسـن البنـا):

(أما العالمية أو الإنسانية فهي هدفنا الأسمى وغايتنا العظمى وختام الحلقات في سلسلة الإصلاح، والدنيا صائرة إلى ذلك لا محالة، وهي خطوات إن أبطأ بها الزمن فلا بد أن تكون، وحسبنا أن نتخذ منها هدفًا، وأن نضعها نصب أعيننا مثلًا، وأن نقيم هذا البناء الإنساني)[4].

هذا فضلًا عن تقديمه مقاربة مغلوطة للفهم الصحيح للإسلام قائمة على توظيف القوة، والتي كان أحد تجلياتها تأسيس "النظام الخاص" الذي توسع في استخدام العنف تجاه أجهزة الدولة المصرية في عام 1948، إذ ظلت فلسفة "النظام الخاص" مكونًا رئيسيًا في ممارسة التنظيم، إلا أنها تظهر وتختفي طبقًا لأهداف التنظيم من ناحية، والسياق المحيط به من ناحية أخرى.

وبالعودة إلى "البنا" باعتباره إحدى أهم العقد في التنظيم، نجد أنه هو "حسن أحمد عبد الرحمن البنا"، ولد في المحمودية بمحافظة البحيرة 17 أكتوبر 1906، وأنهى دراسته في دار العلوم 1927، ثم عين معلمًا للغة العربية في المدرسة الابتدائية الأميرية في الإسماعيلية حتى استقال منها 1946 ليتفرغ لشئون التنظيم.

ويمكن القول إن التنظيم خلال قيادة "البنا" مرّ بثلاث مراحل رئيسية؛ المرحل الأولى: وهي المرحلة الدينية في الفترة من عام (1928 - 1938) حيث نشط التنظيم كجماعة دينية لا دخل لها بالسياسة، اقتصر دورها في ذلك الوقت على الوعظ الديني، وإقامة المساجد، واستمر ذلك التوجه حتى عام (1938م)[5]

المرحلة الثانية: وهي المرحلة السياسية في الفترة من (1939- 1947)، حيث بدأ التنظيم منذ عام 1939 في توسيع نشاطه من خلال ممارسة العمل السياسي، وأعلن في المؤتمر الخاص به أهدافه وحدود فكره السياسي، وقد بدأت أول مشاركة له في العمل السياسي عام 1942، على خلفية ترشح "البنا" في دائرة الإسماعيلية لمجلس النواب المصري، إلا أن حكومة "النحاس" باشا أجرت عدة مفاوضات معه للتنازل عن الترشح، حيث رهنت عدم حل التنظيم بتراجعه

عـن المشـاركة في الانتخابـات؛ الأمـر الـذي دفعـه للانسـحاب مـن أجـل عـدم التضييـق علـى التنظيـم.

وفي عـام 1944 عـاود التنظيـم محـاولات الترشـح في البرلمـان، حيـث ترشـح "البنـا" في الإسـماعيلية وعـدد مـن القيـادات الإخوانيـة في دوائـر مختلفـة إلا أنهـم لـم يحصـدوا أي مقعـد في البرلمـان، وأرجعـوا هـذا إلى ممارسـات الإنجـليز التي شـملت الضغـط والتزويـر ومنـع المنتخبين مـن التصويـت لمرشحي التنظيـم، ذلـك علـى حـد قـول قياداتـه.[6]

وجـاءت **المرحلـة الثالثـة**: متمثلـة في توظيـف التنظيـم للعنـف، حيـث بـرزت هـذه المرحلـة علـى خلفيـة تأسيـس "النظـام الخاص"،[7] والـذي تأسـس عـام 1936 لمواجهـة الاحـتلال الإنجـليزي كهـدف معلـن، إلا أنـه في حقيقيـة الأمـر كان أول المحطـات العمليـة في علاقـة "الإخـوان" بالعنـف، فقـد نقـل "النظـام الخاص" التنظيـم إلى مرحلـة جديـدة حين بـدأت المواجهـة بينـه وبين الدولـة المصريـة.[8]

إذ عُـدّ عـام 1948 هـو عـام العنـف المسـلح في تاريـخ "الإخـوان"، فقـد تـم اغتيـال القـاضي "أحمـد بـك الخازنـدار" في 22 مـارس 1948 انتقامًـا منـه بسـبب الحكـم الـذي أصـدره في إحـدى قضايـا "الإخـوان"، ولـم يمـض 20 يومًـا علـى قـرار "النقـراشي" باشـا بحـل التنظيـم حتى كان "النظـام الخاص" اغتالـه هـو الآخـر في 28 ديسـمبر1948، وقـررت قيـادات "النظـام الخاص" في ذلـك الوقـت مواصلـة العنـف، بعـد فشـل "البنـا" في السـيطرة عليهـم، ممـا دفعـه إلى إصـدار بيـان وصـف فيـه المتهـمين في اغتيـال النقـراشي، بأنهـم "ليسـوا إخوانًـا وليسـوا مسـلمين".[9]

وبعـد مقتـل "البنـا" خلفـه عـدد مـن المرشـدين منهـم: "حسـن الهضـيبي" الـذي تـولى القيـادة في الـفترة مـن (1949 – 1973)، و"عمـر التلمسـاني" الـذي تـولى القيـادة في الـفترة مـن (1973– 1986)، و"محمـد أبـو النصـر" والـذي تـولى القيـادة في الـفترة مـن (1986– 1996)، غيرأن "مصطفـى مشـهور" والـذي تـولى القيـادة في الـفترة مـن (1996– 2002) أحـدث طفـرة في اسـتراتيجيـات عمـل التنظيـم.

2. مصطفى مشهور:

"مصطفى مشهور" هو المرشد الخامس لتنظيم "الإخوان"، ويعد من الشخصيات المحورية في تاريخ التنظيم، حيث تميز بعقل تنظيمي ساهم في بلورة هيكل واضح المعالم "للتنظيم الدولي للإخوان "الذي تمثل هدفه الأساسي والرئيسي في تطبيق حكم "الإخوان" في البلاد العربية والإسلامية، وذلك عن طريق التغلغل الكامل في المجتمعات من أسفل إلى أعلى حتى تتم عملية الأخونة.

ولد "مشهور" في 15 سبتمبر1921، في قرية (السعديين) مركز منيا القمح بمحافظة الشرقية، ودرس بكلية العلوم بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة) وتخرج منها عام 1942. وقد انضم للتنظيم عام 1936 عندما كان طالبًا بالثانوية العامة، ثم تورط في قضية السيارة الجيب في نوفمبر عام 1948، وهي القضية التي خطط لها "النظام الخاص" بهدف الاستيلاء على الحكم بالقوة، وحكم عليه بالسجن لثلاث سنوات قضاها بالكامل حتى عام 1950. وقد تم اعتقاله مرتين بعد خروجه أحدهما عام 1954، وثانيهما عام 1965، حتى أفرج عنه في عهد الرئيس "السادات".[10]

وبعد عملية اغتيال "السادات"، سافر "مشهور" إلى الكويت ثم إلى ألمانيا وظل هنالك لمدة خمس سنوات، ولم يتمكن من العودة سوى عام 1986. وخلال الخمس سنوات التي قضاها خارج مصر، استطاع تأسيس أول "تنظيم دولي" فعلي للإخوان، وعلى الرغم من أن فكرة إنشاء "تنظيم دولي للإخوان" بدأت عام 1937 عندما تشكلت أولى الحلقات الفرعية للتنظيم خارج مصر خاصة في سوريا ولبنان وفلسطين والأردن[11] إلا أن التنظيم الدولي ظل يعمل كـ"مكتب للتنسيق" بين الأفرع الإخوانية في العالم حتى نجح "مشهور" في وضع الهيكلة المؤسسية له حيث عمل على توسيع أفرع وهياكل التنظيم في الدول كافة، إضافةً إلى تقريب وجهات النظر بين المدارس الإخوانية المختلفة، ليتم

التأسيس الرسمي "للتنظيم الدولي للإخوان"[12] .1982وأعلن لائحته الرسمية التي عُرِفت بـ "النظام العام للإخوان المسلمين".[13]

وبعد وفاته خلفه عدد من المرشدين منهم "محمد مأمون الهضيبي" الذي تولى القيادة في الفترة من (2002-2004)، و"مهدي عاكف" الذي تولى القيادة في الفترة من (2004- 2010)، و"محمد بديع" والذي تولى القيادة في الفترة (2010-2013) إلى أن جاء "محمود عزت" ليتولى القيادة في وقت يعاني فيه التنظيم من جملة من التحديات الهيكلية على رأسها الثورة الشعبية ضد حكمه في مصر.

3. محمود عزت:

"محمود عزت" هو (القائم بأعمال المرشد العام لتنظيم الإخوان) في الفترة من 2013-2020، ويتمتع بمكانة بارزة داخل التنظيم باعتباره أحد الأعضاء المؤثرين، وهو "محمود حسين عزت إبراهيم" ولد في أغسطس عام 1944، وحصل على بكالوريوس الطب عام 1975من جامعة الزقازيق، ثم نال درجة الدكتوراه في الطب عام 1985 [14]

ارتبط بتنظيم "الإخوان" فكريًا وتنظيميًا في وقت مبكر من حياته حتى انضم لصفوفه بعد نحو 18 عامًا من ميلاده، وبعد الانتظام في صفوف التنظيم بثلاثة أعوام تم اعتقاله عام 1965 على خلفية القضية الشهيرة آنذاك والتي عرفت "بتنظيم 65"، والتي انتهت إلى الحكم على "سيد قطب" ونحو 6 آخرين من قيادات "الإخوان" بالإعدام، في حين قضى "عزت" نحو 10 سنوات داخل السجن على إثر هذه القضية.[15]

وفي أعقاب خروجه من السجن، ونظرًا لسماته الشخصية تم اختياره وهو في السابعة والثلاثين من عمره لعضوية مكتب الإرشاد في عام 1981، وقد تأثر بأفكار "قطب" بحيث أصبح فيما بعد أحد قيادات الجناح القطبي. وانعكس

ذلك على أفكاره في مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013، حيث بدأ التنظيم في انتهاج العنف والعمل المسلح وذلك عبر أسانيد وتفسيرات قد وضعها "عزت" حدد من خلالها أسلوب إدارة التنظيم، وهو ما تم الإشارة إليه في كتاب "فقه المقاومة الشعبية" الصادر عام 2015، والذي حمل إمضاء "بابا محمود"، إذ أشارت أغلبية التحليلات أن هذا التوقيع يخص "محمود عزت."[16]

وقد جاءت عملية القبض على "عزت" في أغسطس 2020 لتضيف مزيدًا من الضغط على التنظيم، وذلك على خلفية دوره المحوري في قمة الهرم التنظيمي، باعتباره العقل المدبر ومهندس كافة التحركات داخل التنظيم سواء ما يتعلق باستراتيجية العمل أو أدوات الحركة، حيث تسبب القبض على "عزت" في هزة كبيرة للتنظيم، امتدت تداعياتها إلى صراع بين أجنحه التنظيم، ممثلةً في الصراع القائم بين مكتب "لندن" ومكتب "إسطنبول"، وهو ما سوف يتم شرحه تفصيلًا في محور التدفقات باعتبارها أحد تأثيرات المرتبطة بشبكة تنظيم "الإخوان"

- **الروابط:**

تعد الروابط أحد أبرز مكونات الشبكات، ويقصد بها التفاعلات والعلاقات التي تساهم في تعزيز النفوذ، ومن ثم كان هناك جملة من الروابط ساهمت في تعزيز تماسك تنظيم "الإخوان"، ويمكن استعراض أبرز نماذج هذه الروابط على النحو التالي:

1. شبكات التمركز والانتشار:

على الرغم من أن الدولة المصرية هي الدولة الأم لتنظيم "الإخوان"، إلا أنه منذ نشأته حرص على تدشين فروع خارجية له في مختلف البلدان، وذلك على خلفية رغبة "البنا" في أن يتضمن مشروعه أبعادًا أممية واضحة المعالم، فكان هدف التنظيم قيام حركة أممية متخطية الحواجز القومية والوطنية، وارتباطًا

بهذا الطرح سوف يتم تناول معظم المناطق التي توجد فيها التنظيم، وذلك على سبيل الإشارة وليس الحصر:

الدول العربية: سعى تنظيم "الإخوان" إلى إيجاد تمركز قوي له في معظم الدول العربية سواء عن طريق النشاط الدعوي أو العمل السياسي أو التغلغل في منظمات المجتمع المدني، غير أن النمط الأوضح لوجودهم في المجتمعات العربية تمثل في الممارسة السياسة على خلفية الرغبة في الوصول للسلطة، وبالتالي يوجد التنظيم في تونس ممثلًا في حزب "النهضة"، وفي فلسطين من خلال حركة "حماس"، وفي ليبيا عبر حزب "العدالة والبناء"، وفي المغرب من خلال حزب "العدالة والتنمية"، وفي اليمن ممثلًا في حزب "التجمع اليمني للإصلاح".

بينما يوجد في الجزائر بوجود حركة "مجتمع السلم"، وفي الأردن من خلال حزب "جبهة العمل الإسلامي" وفي السودان عبر حزب "المؤتمر الوطني السوداني"، وفي الصومال ممثلًا في حركة "الإصلاح"، وفي موريتانيا من خلال حزب "التجمع الوطني للإصلاح والتنمية"، وفي البحرين عبر جمعية "المنبر الوطني الإسلامي"، وفي الكويت عبر الحركة "الدستورية الإسلامية".

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد أن معظم الأحزاب والحركات سالفة الذكر تعاني في الوقت الحالي من تحديات متعددة في سياق وجودها داخل المجتمعات التي تنشط فيها سواء على مستوى الثقة السياسة في أدائها أو على مستوى الانشقاقات الداخلية أو على مستوى الحاضنة الشعبية، وهو ما سوف يتم تناوله على نحو تفصيلي في محور التدفقات.

الدول الأوروبية: يعود تاريخ الوجود النشط لتنظيم "الإخوان" في أوروبا إلى أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن الماضي، حينما غادر عدد من عناصر التنظيم من مختلف بلدان الشرق الأوسط إلى أوروبا في ضوء الضغط الأمني الذي تعرضوا له، نتيجة دورهم في زعزعة الاستقرار الداخلي لبلدانهم، وشكلوا -بجانب الطلاب المتأثرين بفكر التنظيم الذين انتقلوا للدراسة في الجامعات

الأوروبية – عددًا من المنظمات التابعة للتنظيم، والتي شهدت تطورًا سريعًا في أواخر السبعينيات، وبدأت في التفاعل مع بعضها البعض، مما انصرف إلى تكوين شبكات رسمية وغير رسمية تابعة له في أوروبا.[17]

وتعد بريطانيا من الدول التي شهدت تنامي للنفوذ الإخواني، على خلفية العلاقات التاريخية التي جمعت بينهما، والتي كان محركها الرئيسي البرجماتية السياسية لكلا الطرفين. وقد استغل التنظيم مفردات المجتمع البريطاني الداعمة لمنظمات المجتمع المدني، ومن ثم شرع في تدشين عدد من المنظمات التابعة له بهدف تحقيق أجندته، حيث تنوعت أدوار هذه المنظمات بين العمل الخيري والتنموي، والحقوقي، والإعلامي، والتعليمي، والاقتصادي. وعد أبرز تلك المؤسسات: مؤسسة الإغاثة الإسلامية (IRW)، الرابطة الإسلامية في بريطانيا (MAB)، المجلس الإسلامي البريطاني (MCB)، وغيرها من المؤسسات المختلفة.

لم يختلف نهج تنظيم "الإخوان" في كل من فرنسا وألمانيا عن نهجهم في بريطانيا، فبالنسبة للأولى استغل الطلاب الذين ينتمون إلى التنظيم السياسات المرنة التي اتبعتها تجاه موجات العمالة والهجرة السياسية منذ عام 1981 من أجل إيجاد مساحات للتنظيم هناك، إذ تم تدشين "اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" (UOIF) عام 1983، وبعد ذلك تتابع إنشاء العديد من المنظمات التابعة له هناك.

وبالنسبة للثانية، اتبع التنظيم منذ وجوده على الأراضي الألمانية استراتيجية ناعمة لخدمة مشروعه، تقوم على التركيز على الأنشطة الدعوية لجذب المسلمين، وتبلور الوجود الإخواني في ألمانيا مع تأسيس الجمعية الإسلامية عام 1958، ثم المركز الإسلامي في ميونخ عام 1960 الذي أصبح فيما بعد المركز الأساسي للتنظيم، ليس فقط على مستوى ألمانيا وإنما في أوروبا بأسرها، ومدخلها غير المباشر لاحقًا للسيطرة على عدد من المساجد والجمعيات الخيرية الإسلامية هناك.[18]

ومؤخرًا يواجه التنظيم تضييقًا من قبل بعض الدول الأوروبية، إذ شرعت عدد من الدول في تفعيل خطوات في هذا الصدد، بداية من مراقبة نشاطه، مرورًا بمناقشة إمكانية حظره، وصولًا إلى تصنيفه كتنظيم إرهابي، وذلك على خلفية تغيير الموقف الأوروبي تجاهه، بعد أن انكشفت ازدواجية ممارساته، واستغلاله الديمقراطية الأوروبية لتحقيق أهدافه السياسية.[19]

الولايات المتحدة: تعززت علاقة "الإخوان" بواشنطن في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما أرسلت السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية لتحيطها علمًا بمقترح "الإخوان" حول مشاركة "سعيد رمضان" (صهر حسن البنا) في المؤتمر الذي تنظمه جامعة "برنستون للدراسات الإسلامية" في الولايات المتحدة، والذي يهدف لتكوين أرضية مناهضة للشيوعية في الدول المستقلة حديثًا. غير أن أغلب التحليلات اتجهت إلى اعتبار عام 1982 بداية للتواصل الأوسع بين الإدارة الأمريكية وقادة "الإخوان"، فقد تم استقبال "عمر التلمساني" في زيارته للولايات المتحدة على خلفية قرار الإدارة الأمريكية اعتزامها دعم الجماعات الدينية، اتساقًا مع سياستها في أفغانستان خلال هذه المرحلة.[20]

وعند هذه المرحلة بدأ نشاط "الإخوان" في الولايات المتحدة، حيث تمكنوا من تدشين مجموعات مؤيدة لهم من خلال المنظمات التي أسسوها والتي انقسمت إلى نوعين، النوع الأول: منظمات اجتماعية تهدف إلى نشر الأيديولوجية الإخوانية وتعزيزها، ويُعد أبرزها: الجمعية الإسلامية لأمريكا الشمالية (ISNA)، والجمعية الإسلامية (MAS)، أما النوع الثاني: فهي منظمات سياسية تهدف إلى تقديم نفسها كصوت للمسلمين الأمريكيين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترمي إلى التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية طبقًا لمصالح الجماعة الأم، ويعد أبرزها: المجلس الإسلامي الأمريكي (AMC)، ومجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)، ومجلس التنسيق السياسي للمسلمين الأمريكيين (AMPCC)[21]

الدول الآسيوية: سعى تنظيم "الإخوان" إلى الوجود في المجتمع الآسيوي بدوائر وأنماط مختلفة غير أن نفوذه تركز بالأساس في دول جنوب شرق آسيا لا سيما ماليزيا وإندونيسيا، فبالنسبة للأولى، تشير العديد من الكتابات إلى تأثير تنظيم "الإخوان" خلال مراحل نشأة وتطور الحركات الإسلامية داخل ماليزيا. وتمثلت بداية الأمر مع تأسيس "الحزب الماليزي الإسلامي" (باس) عام 1951، الذي عرف نفسه بأنه ممثل عن التنظيم، وإلى جانب الحزب، تأسست عدد من الحركات الإسلامية الأخرى المتأثرة بفكر التنظيم، كجماعة "التبليغ"، و"دار الأرقم"، وجماعة "إصلاح ماليزيا"، وحركة "الشباب المسلم".[22]

وبالعودة إلى الوقت الراهن، فمن الواضح استمرار قدر من الاتصال بين القيادات الماليزية والتنظيم. فخلال الفترة ما بين ديسمبر 2013 ومارس 2018 استضافت ماليزيا عددًا من مؤتمرات "التنظيم الدولي" للإخوان، كان أولها: نهاية 2013 في اجتماع "الوسطية والاعتدال"، الذي عُقد تحت رعاية الحزب الحاكم في ماليزيا "أومنو"، بحضور "خالد مشعل" (رئيس المكتب السياسي لحركة حماس)، و"عبد الموجود الدرديري" (عضو لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة).[23] كذلك في نوفمبر 2020، أصدرت 17 منظمة إسلامية ماليزية بيانًا استنكرت فيه إعلان هيئة كبار علماء السعودية تنظيم "الإخوان" كحركة إرهابية منحرفة لا تمثل الإسلام الحنيف، ودعت المنظمات الهيئة إلى التراجع عن قرارها.[24]

أما بالنسبة للثانية: فيمكن اعتبار حزب "العدالة والرفاهية الإسلامي" الامتداد الفكري والتنظيمي لتنظيم "الإخوان"، إذ يعد امتدادًا لـ"حزب العدالة" الذي تأسس في يونيو 1998، وفي 20 أبريل 2002 تم التغيير للاسم الجديد وتمثل حزب "العدالة والرفاهية الإسلامي"،) (ويتبع الحزب نهجًا جديدًا لم يعرفه التاريخ السياسي الإندونيسي من قبل قائمًا على ربط الدين بالسياسة، ذلك

أن المصدر الرئيسي للإلهام الإيديولوجي والتنظيمي للحزب، يقوم بشكل مركزي على تنظيم "الإخوان"[26].

2. شبكات التمويل:

يتميز الاقتصاد بأهمية استثنائية لدى تنظيم "الإخوان" على خلفية كونه أحد مرتكزات قوته وأهم أدوات تنفيذ مشروعه الفكري والسياسي، وعلى الرغم من عدم وجود رقم محدد حول اقتصاديات التنظيم، إلا أن قرار "لجنة التحفظ وإدارة أموال جماعة الإخوان في مصر" في سبتمبر 2018 بالتحفظ على 118 شركة متنوعة النشاط، و1133 جمعية أهلية، و104 مدارس، و69 مستشفى، و33 موقعًا إلكترونيًا وقناة فضائية،[27] يمكن أن يبلور تصور عن حجم أموال التنظيم، وفي هذا السياق يمكن استعراض أبرز مصادر تمويل التنظيم على النحو التالي:

الاشتراكات والتبرعات: يعتمد تنظيم "الإخوان" في تمويله على اشتراكات أعضائه وتبرعاتهم، إذا أشارت اللوائح المالية للتنظيم في بداية تأسيسه إلى أن ماليته تتكون من الاشتراكات التي يدفعها الأعضاء العاملون والمساعدون والمنتسبون[28] وهو الطرح الذي أكده كتاب (اقتصاديات الإخوان في مصر والعالم) الصادر في 2014 "د. عبد الخالق فاروق"، إذ لفت الكتاب إلى بلوغ الاشتراكات السنوية لأعضاء التنظيم إلى 87 مليون جنيه، وتصل إلى 187 مليون جنيه بمتوسط 141 مليون جنيه سنويًا.[29] كذلك لا يمكن إغفال أن التبرعات تعتبر مصدرًا من المصادر المهمة للتمويل، حيث اعتمد التنظيم في تمويله على التبرعات من قبل الأفراد المتعاطفين معه.[30]

المشروعات الاستثمارية: بدأ "البنا" في التفكير في ضرورة ممارسة النشاط الاقتصادي منذ عام 1938، وذلك مع تأسيس شركة "المعاملات المالية"، وكانت أول شركة مصرفية في مصر تدعي العمل وفق أسس الشريعة

الإسلامية، وعدت بمثابة النواة التي انطلقت منها العديد من الشركات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[31]

غيرأن الضغط الأمني الذي شهده التنظيم في فترة الخمسينيات والستينيات ساهم في تراجع نفوذه المالي، إلا أنه مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بدأت عودة رأس المال الإخواني الموجود في الخارج، حيث ظهرت طبقة من رجال الأعمال والمستثمرين "الإخوان"، كما ظهرت أيضًا شبكة من المؤسسات والشركات الاقتصادية وثيقة الصلة بالتنظيم.[32] وقد حرص رجال أعمال التنظيم على الاستثمار في السلع الاستهلاكية ذات الربح السريع مثل إنشاء معارض للأثاث المنزلي والملابس الجاهزة والأجهزة المنزلية.[33]

التمويل من الخارج: اعتمد تنظيم "الإخوان" في تمويله من الخارج على جملة من الأدوات المتنوعة منها: الاستثمار فيما يسمى "تجارة الحلال"، وأموال التبرعات من الجمعيات الخيرية، وشركات الـ "أوف شور"؛ فبالنسبة للأولى: يعد "اقتصاد الحلال" موردًا مهمًا من موارد تمويل التنظيم، فقد نما في السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة وأضحى اقتصادًا حجمه عدة مليارات من الدولارات في أوروبا وأمريكا، حيث يُقام له الأسواق المخصصة والتي تخضع لسلسلة إجراءات كالحصول على رخصة لمزاولة الأعمال من المؤسسات الدينية والمراكز الإسلامية والتي يسيطر على أغلبها عناصر "الإخوان".[34]

أما بالنسبة للثانية: فتلعب التبرعات للجمعيات الخيرية الإخوانية دورًا رئيسيًا في تمويل التنظيم، إذ توسع التنظيم في تأسيس هذه المؤسسات في أوروبا والولايات المتحدة من أجل تعزيز وجوده في المجتمعات الغربية، متبعًا استراتيجية "التغلغل الناعم"، ومن أشهر هذه المؤسسات، مؤسسة الإغاثة الإسلامية (IRW)، الرابطة الإسلامية في بريطانيا (MAB)، ومنتدى الجمعيات الخيرية الإسلامية (MCF)

وفيما يتعلق بالثالثة: فقد قدم الصحفي "فرح دوجلاس"، تقريرًا تحت عنوان "اكتشاف جزء صغير من إمبراطورية شركات "الأوف شور" لجماعة الإخوان المسلمين الدولية"، أشار فيه إلى أن "الإخوان" نجحوا بالتوازي مع بداية ظاهرة البنوك الإسلامية الحديثة، التي عرفها العالم في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، في بناء هيكل متين من شركات "الأوف شور"، التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من قدرتها على إخفاء ونقل الأموال حول العالم، فهي شركات يتم تأسيسها في دولة أخرى غير الدولة التي تمارس فيها نشاطها، وتتمتع هذه الشركات بغموض كبير، يجعلها بعيدة عن الرقابة، وهو ما جعلها تنجح في صرف أنظار أجهزة المخابرات والمنظمات القانونية التي تطارد هياكل تمويل الإرهاب، في كل أنحاء العالم.[35]

وفي الوقت الحالي، يفتقر التنظيم للنفوذ المالي على خلفية الملاحقات الأمنية التي يعاني منها سواء داخل مصر أو خارجها، ومع تعاظم الأزمات الأيديولوجية والاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية للتنظيم، تحول لحركة معزولة ذات جماهير محدودة، وهي حالة لا تسمح لها بتوفير الجاذبية والثقل السياسي.[36]

3. شبكات الإعلام:

أدرك "البنا" مبكرًا الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه الإعلام باعتباره رابطًا تنظيميًا من أهم الروابط، ومن ثم استغل التنظيم كافة الوسائل الإعلامية المتاحة من أجل توظيفها بهدف تحقيق أهدافه، وفي هذا السياق يمكن استعراض أبرز أدوات التنظيم الإعلامية على النحو التالي:

الصحف والمطبوعات: لم تمضِ سوى سنوات قليلة على تأسيس تنظيم "الإخوان" حتى تم إصدار أول مطبوعة ورقية لها عام 1933 وعُرفت باسم مجلة "الإخوان المسلمين"، ثم توالت بعدها إصدارات التنظيم متخذة مسميات مختلفة وتنوعت بين ما هو يومي، وما هو أسبوعي، وما هو شهري، ومنها: مجلة "النذير الأسبوعية" (1938)، مجلة "المنار" (1939)، مجلة

"التعارف الأسبوعية" (1940)، مجلة "الشعاع الأسبوعية" (1940)، مجلة "الإخوان المسلمون اليومية" (1942)، مجلة "الشباب الشهرية" (1947)، مجلة "الكشكول الجديد" (1948)، مجلة "الدعوة" والتي استمرت من عام (1951- 1957) والتي توقف إصدارها على خلفية قرارات الرئيس "عبد الناصر" بحل التنظيم.[37]

ومع عودته لممارسة نشاطه مرة أخرى في عهد الرئيس "السادات"، اقتصر نشاطه الإعلامي على الجرائد والصحف الخاصة بالجامعات المصرية في إطار الحركة الطلابية مع استمرار منعه من امتلاك أي وسيلة إعلامية، وقد امتد هذا الوضع من عهد الرئيس "السادات" إلى عهد الرئيس "مبارك"، مما دفعه إلى البحث عن تكتيكات جديدة من أجل الحفاظ على وجود رسالته الإعلامية، حيث عمل على استقطاب بعض الكتاب والصحفيين في محاولة للوجود في وسائل الإعلام بشكل غير مباشر.[38]

غير أنه مع اندلاع أحداث 25 يناير 2011، استغل التنظيم الإعلام بشقيه التقليدي وغير التقليدي، حيث امتلك العديد من الوسائل الإعلامية، ما بين صحف ورقية، وقنوات تلفزيونية، ومواقع إلكترونية، وهو ما سوف يتم استعراضه في المحورين التاليين.

الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي: أتاح التطور التكنولوجي فرصة للتنظيم لإيجاد ساحة بديلة ينشط فيها إعلاميًا، حيث بدأ في توظيف شبكة الإنترنت لنشر أفكاره والترويج لها، ويعود أول تعامل من قبل "الإخوان" مع الإعلام الرقمي إلى عام 1998 حينما أطلق التنظيم موقعًا إلكترونيًا لمجلته المطبوعة "الدعوة"، وبعد ذلك تم إطلاق مجموعة من المواقع الإلكترونية التابعة له، مثل "إخوان أون لاين" عام 2003، و"إخوان ويب" عام 2005، و"إخوان ويكي" عام 2009، و"إخوان بوك" عام 2010[39].

وقد توسع في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي عقب أحداث 25 يناير باعتبارها ساحة تأثير كبرى، بهدف الترويج لأيدولوجيته وأفكاره، إذ أطلق خلال عام 2011 حسابه على موقعي "فيسبوك" و"تويتر"، كذا أطلق حساب حزب الحرية والعدالة على "فيسبوك"،[40] ناهيك عن تدشينه عددًا من الصفحات التابعة وفقًا للمناطق الجغرافية مثل "إخوان الفيوم"، و"إخوان بورسعيد"، و"إخوان الشرقية"، وغيرها.

مع قيام ثورة 30 يونيو 2013، كنتيجة منطقية لممارساته استغل التنظيم وسائل التواصل الاجتماعي كسلاح ضد الدولة المصرية لنشر الشائعات، وشن حملات إلكترونية ضد عناصر الجيش والشرطة، فضلًا عن التحريض ضد السلطات. وكرد فعل لنجاح الدولة المصرية في تضييق الخناق عليه عبر منصات التواصل الاجتماعي التقليدية مثل "فيسبوك" و"تويتر"؛ تحول تركيزه إلى الاعتماد بشكل أوسع على تطبيق "التليجرام" على خلفية ما يتميز به الأخير من تشفير عالي الدقة فضلًا عن تمتعه بدرجة عالية من الخصوصية.

كذلك نشط بكثافة على تطبيق "كلوب هاوس"، حيث انخرطت العناصر الإخوانية في غرف التطبيق للدردشة الصوتية وذلك على خلفية عدم وجود "بيانات" مخزنة يمكن الرجوع إليها في حالة كان هناك أي شكاوى أو مساءلة أو تحقيق؛ فالمحادثات تتم بشكل مباشر، ولا يتم أرشفتها[41]

القنوات الفضائية: تمتع تنظيم "الإخوان" بعد أحداث 25 يناير بحرية الحركة على أصعدة مختلفة، والتي تعد أحد تجلياتها حرية الحركة الإعلامية، إذ أطلق قناة فضائية عرفت باسم "مصر 25" والتي عدت الناطق الرسمي باسمه، وتركز دورها على الترويح لخطابه وأهدافه، ومع السقوط المدوي له في أعقاب ثورة 30 يونيو، اتجه إلى الخارج لتأسيس شبكة إعلامية ضمت بعض القنوات كـ: مكملين، والشعوب، والشرق، والوطن، والحوار، والتلفزيون العربي، حيث

تبنت هذه القنوات الخطاب الإعلامي المضلل القائم على المظلومية الإخوانية والتي قوامها الرئيسي نشر الفوضى واستهداف أمن الدول والمجتمعات.

ويمكن تقسيم استراتيجية "الإخوان" الإعلامية إلى مرحلتين أساسيين، المرحلة الأولى في الفترة (1933 -2013)، والمرحلة الثانية ما بعد 2013. فبالنسبة للمرحلة الأولى: ركز على نشر أفكاره والترويج لها، بجانب العمل على استقطاب أعضاء جدد وتجنيدهم، فضلًا عن كسب تعاطف الرأي العام. أما المرحلة الثانية: فقد كان المحرك الرئيسي للتنظيم فيها هو التصفية السياسية للخصوم سواء أفراد أو حكومات، وذلك عبر نشر الشائعات، والتضليل، والتلفيق، بجانب استهداف المزاج العام للدول والمجتمعات التي عارضت توجهاته السياسية وأجندته الإقصائية وممارساته الإرهابية.[42]

- **التدفقات:**

تعد التدفقات هي المخرجات الرئيسية للتفاعل بين العقد والروابط، حيث تشير إلى التأثير التي تحققها الشبكة، وبتطبيق هذا الطرح على شبكة تنظيم "الإخوان" تظهر جملة من التدفقات منها ما هو داخلي أي متعلق بالتنظيم ذاته، ومنها ما هو خارجي أي متعلق بممارسات التنظيم في المجتمعات التي يوجد فيها، ويمكن تناولها على النحو التالي:

1. أزمة القيادة:

تبلورت أزمة القيادة داخل تنظيم "الإخوان" في أعقاب القبض على "محمود عزت" (القائم بأعمال المرشد العام آنذاك) في أغسطس 2020، وتنصيب "إبراهيم منير" (قائمًا بأعمال المرشد العام) في سبتمبر 2020، حيث ظهرت جملة من التحديات، يتعلق أولها: بالخروج عن أن الفقه الكلاسيكي للتنظيم والذي يقتضي بوجود من يتولى مسئولية منصب "المرشد العام" في مصر. غير أن التنظيم تعاطى مع هذا الموقف باللجوء إلى "فقه الضرورة"، وهو ما يعد إحدى أهم أدواته الفقهية لتحقيق أهدافه. ويمكن القول إن انتقال قيادته من

داخل مصر لخارجها، يؤكد حجم التحدي الذي يمر به من ناحية، ويشير إلى صعوبة هيكلته داخل مركزه من ناحية أخرى.[43]

وينصرف ثانيها: إلى وجود حالة من الصراع الداخلي بين مكوناته، والتي ظهرت كنتيجة لعدم توافق عدد من قيادات التنظيم حول "منير"، لا سيما "محمود حسين" (الأمين العام السابق)، ما أفضى إلى الدخول في صراع مفتوح بين جبهة "إبراهيم منير" المعروفة بجبهة "لندن"، وجبهة "محمود حسين" المسماة بجبهة "إسطنبول". أسفر عن قيام كل جبهة بعزل ممثل الجبهة الأخرى عبر إصدار جملة من البيانات على المواقع الإلكترونية الخاصة بكل منها،[44] وبعد وفاة "منير" دخل الصراع بين الجبهتين منعطفًا جديدًا، إذ أعلنت جبهة "لندن" في 5 نوفمبر 2022 على لسان "صهيب عبد المقصود" المتحدث باسمها، تكليف "محيي الدين الزايط" (عضو مجلس شورى الإخوان) بإدارة أمور التنظيم "مؤقتًا" حتى يتم الإعلان عن القائم بالأعمال الجديد.

في المقابل، أصدرت جبهة "إسطنبول" على موقع "الإخوان أون لاين" التابع لها بيانًا تحت عنوان "بيان مهم من مجلس شورى عام جماعة الإخوان المسلمين" في 16 نوفمبر 2022، بهدف إعلان تنصيب "محمود حسين" قائمًا بأعمال المرشد العام للإخوان خلفًا لـ"منير"، وذلك استنادًا للمادة الخامسة من اللائحة العامة للتنظيم والتي تُعطي الحق لـ"حسين" لإدارة التنظيم، وذلك على خلفية كونه القيادة الوحيدة من بين أعضاء مكتب الإرشاد الموجودة خارج السجن.[45] وقد أعلنت جبهة "لندن" في بيان لها على موقع "الإخوان سايت" في 19 مارس 2023 عن تنصيب "صلاح عبد الحق" قائمًا بأعمال المرشد العام للإخوان المسلمين.[46]

وبالتالي، يعكس المشهد سالف الذكر حالة الانقسام والتناحر التي يعيشها التنظيم، إذ أصبح له قيادتان متصارعتان على السيطرة، وتسعى كل منهما إلى فرض نفوذها وأجندتها دون الرغبة في قبول الطرف الآخر، الأمر الذي يؤكد

حالـة الانشـطار التنظـيمي التي يواجههـا التنظيـم في الوقـت الحالي، والتي تمتـد آثارهـا إلى مسـارات عملـه واستراتيجيـات تحركاتـه.

2. العنف مكون رئيسي:

يعـد العنـف نهجًـا متبعًـا لـدى تنظيـم "الإخـوان" مـن بدايـة تكوينـه واسـتمر وتطـور في المراحـل المختلفـة، فهـو في صميـم الاستراتيجيـة التي تحكـم علاقتـه مـع بـاقي مكونـات المجتمـع، وفي هـذا السـياق تحـدث "البنـا" في رسـالة المؤتمـر الخامـس 1938 عـن احتماليـة لجـوء التنظيـم إلى العنـف قـائلًا: "ويتسـاءل كـثيرمـن النـاس: هـل في عـزم الإخـوان المسـلمين أن يسـتخدموا القـوة في تحقيـق أغراضهـم والوصـول إلى غايتهـم؟، ولا أريـد أن أدع هـؤلاء المتسـائلين في حيرة؛ بـل إنني أنتهـز هـذه الفرصـة فأكشـف اللثـام عـن الجـواب السـامر، قـائلًا: إن القـوة شـعار الإسلام، وأول درجاتهـا قـوة العقيـدة والإيمـان، ويلـي ذلـك قـوة الوحـدة والارتبـاط ثـم بعدهـا قـوة السـاعد والـسلاح.. إن الإخـوان المسـلمين سيسـتخدمون القـوة العمليـة حيـث لا يجـدي غيرهـا."

وقـد بـرز عنـف التنظيـم بوضـوح مـن تأسيـس "النظـام الخاص" الـذي تـورط في عمليـات اغتيـال كبرى تـم الإشـارة إليهـا سـابقًا، إلا أن بعـد تجربـة "النظـام الخاص" طـور التنظيـم استراتيجيـة جديـدة قائمـة علـى خلـق كيانـات تدّعـي عـدم انتمائهـا للتنظيـم، ولكنهـا تقـوم بأعمـال العنـف بنيابـة عنـه دون تورطـه، وقـد بـدأ تطبيـق تلـك الاستراتيجيـة في السـبعينيات مـع الـدور الـذي لعبـه التنظيـم في تأسيـس كل مـن تنظيـم "الفنيـة العسـكرية"، و"الجماعـة الإسلاميـة"، و"الجهـاد"، و"التكفير والهجـرة، وتنظيـم "الشـوقيين"[47]

وفي أعقـاب ثـورة 30 يونيـو، تصاعـد عنـف "الإخـوان" وتمثـل في تـدشين عـدد مـن التنظيمـات الإرهابيـة مثـل: حركـة "حسـم" و"كتائـب حلـوان"، و"لـواء الثـورة" وغيرهـا. فمـع مطلـع عـام 2014، ظهـرت مجموعـة أطلقـت علـى نفسـها اسـم "حركـة سـواعد مصـر" وعُرفـت اختصـارًا بـ"حسـم"، وأعلنـت أنهـا حركـة ثوريـة

ولا صلة لها بـ"الإخوان" وسرعان ما قامت الحركة بعمليات إرهابية، وتنوعت بين هجوم على كمائن واستهداف رجال الأمن أمام أقسام الشرطة. وبإلقاء القبض على المتورطين في عمليات إرهابية من أعضائها اعترفوا بأنهم على تواصل مع قيادات تنظيم "الإخوان" الهاربين في الخارج، حيث ساعدوهم في توفير أماكن للتدرب على حمل السلاح، وتصنيع العبوات شديدة الانفجار.[48]

كذلك أعلن تنظيم "كتائب حلوان" عن نفسه في أغسطس 2014 من خلال فيديو على السوشيال ميديا يضم عددًا من العناصر الإرهابية، وتوعد باستهداف رجال الشرطة بالهجمات والعمليات الإرهابية، وبالفعل قامت العناصر التابعة له باستهداف القوات الأمنية، ومنشآت تابعة لوزارة الداخلية، وشبكة الطرق. وقد كشفت التحقيقات أن عناصره تنتمي لتنظيم "الإخوان"، حيث حصلوا على أموال من قياداته لتنفيذ عملياتهم الإرهابية.[49]

وفي السياق ذاته، برزت حركة "لواء الثورة" في أغسطس 2016، التي قامت بتصفية العميد "عادل رجائي" رئيس المنطقة المركزية بسيناء في أكتوبر 2016، كما استهدفت في نوفمبر 2016 موكب القاضي "أحمد أبو الفتوح"، وكان الحدث الأكبر هو تبني الحركة لتفجير الهرم في ديسمبر[50]، 2016 وقد اعترف أعضاؤها بعد القبض عليهم بتواصلهم مع قيادات تنظيم "الإخوان" بالخارج.[51]

3. الإرهاب المعولم:

مثل تنظيم "الإخوان" التنظيم الأم الذي خرج منه أشهر التنظيمات الإرهابية لا سيما تنظيمات الإرهاب المعولم كتنظيمي "القاعدة" و"داعش"، إذ لعبت عناصر "الإخوان" أدوارًا رئيسية في تأسيس هذه التنظيمات، فتنظيم "القاعدة" تأسس على يد عدد من القيادات التي لديها ارتباطات مباشرة مع "الإخوان" وفي مقدمتها "عبد الله عزام" الذي كان عضوًا في تنظيم "الإخوان" بالأردن منذ منتصف الخمسينيات. وبجانب "عزام"، هناك أيضًا "أيمن الظواهري" (زعيم

تنظيم القاعدة السابق)، الذي انضم لـ"لإخوان" متأثرًا بخاله "محفوظ عزام" حيث كان الأخير مستشارًا قانونيًا للتنظيم، وفي تسجيل للأول اعترف أن "أسامة ابن لادن" كان عضوًا في تنظيم "الإخوان"،[52] كذلك كشفت وثائق خاصة لـ"ابن لادن" نشرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية عن العلاقة التي ربطت بين كل من تنظيمي "الإخوان" و"القاعدة". وبحسب ما أظهرته إحدى الوثائق من إقرار خاص من "ابن لادن" بالتزامه وتأثره بتنظيم "الإخوان" منذ تأسيسه في مصر على يد "البنا." وبحسب ما جاء في مذكراته، قال ابن لادن: "لقد كنت ملتزمًا مع جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من مناهجهم المحدودة".[53]

وفي رسالة في أبريل 2011، قال "ابن لادن" إن جماعات مثل جماعة الإخوان تدعو فقط إلى "حلول نصفية"، لكن هناك تيارات سلفية داخل الجماعة تعترف بالحقيقة. وتنبأ بأن تنظيم "الإخوان" سيصطف مع رؤية تنظيم "القاعدة" قائلًا: "إن عودة جماعة الإخوان المسلمين إلى الإسلام الحقيقي هي مسألة وقت".[54] أما فيما يخص تنظيم "داعش" فقد صرح "يوسف القرضاوي" (القيادي الإخواني) في أكتوبر 2014، بأن "البغدادي" (الزعيم السابق لتنظيم داعش) كان ينتمي لتنظيم "الإخوان" في شبابه.[55]

هذا فضلًا عن تأثر تلك التنظيمات بأفكار "البنا" على وجه العموم، وأفكار "سيد قطب" على وجه الخصوص حيث تميز الأخير بتقديم المنهج الحركي لعمل هذه التنظيمات، إذ شكلت كتاباته عن الحاكمية والجاهلية والعزلة الشعورية، الأساس لفكرة الخروج على الدولة والأمة ووضع الشريعة في مواجهتهما معًا، وهو ما استلهمت منه التنظيمات الإرهابية الأخرى بنيتها الفكرية.

وفي إطار تأثر التنظيمات الإرهابية بالبنية الفكرية "لقطب" نجد أن كتابات تنظيمي "القاعدة" و"داعش" اتفقت على مبدأ عام وهو تكفير من لم يحكم بما أنزل الله، لأنه أخل بتوحيد الحاكمية، وتكفير كل من لم يكفر هؤلاء جميعًا؛ لأن تكفيرهم من مستلزمات التوحيد الحق.[56]

4. الفشل السياسي:

مثلت الثورات العربية التي اندلعت عام 2011 حافزًا لصعود تنظيم "الإخوان" والجماعات التابعة له في عدد من المجتمعات العربية، حيث زادت كثافة مشاركته في الحياة السياسية، ولكن صاحب هذا الصعود فشل في تقديم حلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول، فضلًا عن تورطه في عدد من جرائم العنف والفساد، الأمر الذي انصرف إلى فشله السياسي وفقدانه الحاضنة الشعبية؛ فبالنسبة لمصر، شهدت الدولة المصرية سقوطًا جليًا لحكم التنظيم في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013، وذلك نتيجة لإخفاقاته المتتالية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية، وتوظيفه العنف والإرهاب بهدف استمراره من ناحية أخرى.

وبالنظر إلى تونس، نجد أن حركة "النهضة" تشهد حالة من تقويض نفوذها، إذ يشير واقعها الحالي إلى وجودها في عزلة اجتماعية وسياسية، نتيجة لفقدانها حاضنتها الشعبية على خلفية ممارستها الإقصائية، وتراجع قدرتها على التأثير داخل المجتمع التونسي، فلم تستطع تعبئة الشارع لصالح أجندتها، ناهيك عن عدم تمكنها من عقد تحالفات مع القوى السياسية، هذا فضلًا عن تورط عدد من قياداتها في القضايا التي تمس الأمن القومي، الأمر الذي انصرف إلى تراجع حضورها وتقليص مكانتها، واستبعادها السياسي من أجهزة الدولة.[57]

وبمتابعة الأوضاع في المغرب، نجد أن المشهد السياسي هناك يعكس حالة التراجع التي يشهدها التنظيم في المنطقة العربية، فقد مُني حزب "العدالة والتنمية" بخسارة مدوية بعدما حصد 12 مقعدًا في الانتخابات التشريعية في سبتمبر 2021 مقارنة بـ 125 مقعدًا في انتخابات عام 2016، وبالنظر إلى أسباب ذلك التراجع يمكن إرجاعها إلى إدراك الناخب المغربي إلى التباين الشاسع بين وعود "الإخوان" وبين ما تم تنفيذه على أرض الواقع، مما يشير إلى عجزهم عن صياغة مشروع قابل للتطبيق الفعلي.[58]

وبالانتقال إلى ليبيا، نجد أن ممارسات "الإخوان" الممثلة في حزب "العدالة والبناء" لم تختلف عن ممارستهم في مصر وتونس والمغرب، إذ سعى الحزب إلى تحقيق أجندته بمعزل عن مصالح الدولة الليبية، مما ترتب عنه تصاعد حالة من الرفض الشعبي للحزب.

وباستعراض تجارب "الإخوان" في الحكم في دول مختلفة، يمكن القول إن فشل التنظيم في الاستمرار في الحكم نتيجة لما يعانيه من إخفاقاته الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية في ضوء جملة من العوامل؛ يتعلق أولها: بغياب مشروع فكري وسياسي للتنظيم صالح للتطبيق في الواقع، وينصرف ثانيها: إلى توظيفه العنف والإرهاب من أجل الحفاظ على هيمنته، ويتصل ثالثها: بسعيه نحو الإقصاء لكافة الفصائل السياسية وتحركه نحو ديكتاتورية الممارسة.

ثانيًا | شبكات تنظيم "داعش"

مرّ تنظيم "داعش" بتحولات متعددة منذ تأسيس النواة الأولى المتمثلة في جماعة "التوحيد والجهاد" على يد "أبي مصعب الزرقاوي" عام 2003، مرورًا بالانتماء إلى تنظيم "القاعدة"، إذ بايع الأخير "أسامة ابن لادن" عام 2004 وتحول اسم الجماعة إلى "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، ثم الإعلان عن تنظيم "دولة العراق الإسلامية" عام 2006 في إطار ما عرف بـ"مجلس شورى المجاهدين" الذي تشكل بعد مقتل "الزرقاوي" وضم الحركات السنية المسلحة وتولى قيادتها "أبو عمر البغدادي"، وتدشين الخلافة على يد "أبو بكر البغدادي"، وصولًا إلى أزمة القيادة التي يعاني منها في الوقت الحالي، وبالتوازي مع هذه التحولات نجح التنظيم في تدشين شبكة ديناميكية سعيًا لتحقيق أهدافه من ناحية والحفاظ على بقائه من ناحية أخرى، ويمكن استعراض مكوناتها على النحو التالي:

- **العقد**

ثمة فواعل رئيسية في سياق عمل تنظيم "داعش" شكلت "العقد" الأساسية في شبكته التنظيمية، وذلك على خلفية مساهمتها بأدوار محورية في تأسيس هياكله واستراتيجيات عمله، وتمثلت أبرز هذه الفواعل في كل من "أبي مصعب الزرقاوي و"أبي بكر البغدادي"، ويمكن تناولهما على النحو التالي:

1. أبو مصعب الزرقاوي:

هو "أحمد فضيل نزال الخلايلة" ولد عام 1966 في مدينة الزرقاء الأردنية، وتعرض للعديد من التحولات بداية من كونه شابًا جانحًا لم يكمل تعليمه، مرورًا بتحوله إلى متطرف طموح متأثر بتيار السلفية الجهادية، وصولًا لاعتباره أحد أشهر القيادات الإرهابية.[59] لعب "الزرقاوي" دورًا بارزًا في وضع النواة الأولى لتنظيم "داعش" عبرتأسيس ما عرف بجماعة "التوحيد والجهاد" وذلك على خلفية الخبرات الميدانية التي مر بها نتيجة لتواجده على الأراضي الأفغانية في فترتين مختلفتين، الأولى: من 1989 – 1992 من أجل المشاركة في "الجهاد ضد السوفييت"، حيث حصل على تلقين أيديولوجي وتدريب عملياتي في معسكر "سادا" الذي أقامه "عبد الله عزام". والثانية: من 1999– 2001، حيث أقام معسكر تدريب لعناصره في مدينة "هرات" تحت اسم "جند الشام".

وقد هيأ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 البيئة الحاضنة لتتحول العراق إلى ساحة لنشاط التنظيمات الإرهابية، وهو الأمر الذي أدركه "الزرقاوي" جيدًا ودفعه لتدشين جماعة "التوحيد والجهاد" والتي نفذت العديد من العمليات الإرهابية الموجهة نحو أهداف غربية وشيعية.

وقد استهدفت تلك الجماعة قوات الاحتلال، بجانب جملة من الأهداف الرئيسية الأخرى وهي: الأردن (عدو الزرقاوي التقليدي) والمجتمع الدولي، والشيعة، الذين اعتبرهم "الزرقاوي" التهديد الرئيسي للقوة السنية في العراق والمنطقة على نطاق أوسع، حيث ظن أن تنظيمه يستطيع الاستفادة من

الفوضى الناتجة عن ذلك الصراع ليقدم نفسه كمدافع عن الطائفة السنية والبدء في إقامة دولة إسلامية.[60]

ويمكن الوقوف على ملامح رؤية "الزرقاوي" العقائدية واستراتيجيته القتالية بالنظر إلى رسالته الأولى التي أرسلها إلى "ابن لادن" في فبراير2004، حيث كتب "كما تعلمون أن الله منّ على الأمة بالجهاد في سبيل الله في أرض الرافدين، ومن المعلوم لديكم أن الساحة هنا ليست كسائر الساحات.. ومن أعظم إيجابيات هذه الساحة أنه جهاد في عمق أرض العرب، وبينه وبين أرض الحرمين والأقصى رمية حجر، وإننا نعلم من دين الله أن المعركة الحقيقية والفاصلة بين الكفر والإسلام هي في هذه الأرض، أي في الشام وما حولها، وعليه فلا بد من بذل الغالي والنفيس والسعي الحثيث من أجل أن نثبت موطئ قدم في هذه الأرض.[61]

ومن ثم يعكس هذا الطرح مدى إدراك "الزرقاوي" لأهمية العراق كساحة مثالية لانطلاق نشاطه، إذ يرى أن نجاح الإرهاب في العراق قد يؤدي إلى توسع النشاط للتمدد إلى الشرق الأوسط. حيث نظر إلى العراق باعتباره نقطة مركزية لانطلاق شبكته الإرهابية، وذلك على خلفية قناعته بالتمدد الجغرافي والعملياتي.

2. أبو بكر البغدادي:

مر تنظيم "داعش" بأطوار متعددة ومسميات مختلفة إلى أن أعلن "أبو بكر البغدادي" خلافته المزعومة، وقد أحدث الأخير طفرة في تاريخ العمل الإرهابي حيث مثل حالة من التفرد في سياق عمل التنظيمات الإرهابية بتأسيس سيطرة مكانية على مساحة جغرافية واسعة في العراق وسوريا في إطار ما أطلق عليه من قبل التنظيم بالخلافة"، وبالعودة إلى "البغدادي"، نجد أن المصادر المختلفة تشير إلى عدم توفر معلومات تفصيلية بشأنه، غير أن هناك جملة من المعطيات قادرة على بلورة تصور عن السيرة الذاتية الخاصة به، فهو "إبراهيم عوّاد إبراهيم البدري"، ولد في مدينة سامراء العراقية عام 1971،

وقد حصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة بغداد عام 1996، ثم الماجستير والدكتوراه في الدراسات القرآنية من جامعة صدام حسين للدراسات الإسلامية بين 1999 – 2007.

غير أنه مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 انخرط في حركات مقاومة مسلحة وقبض عليه، حيث مكث في معسكر "بوكا"، وداخل السجن دشن علاقات وثيقة مع عدد من المتشددين، وبعد إطلاق سراحه أواخر عام 2004 تواصل مع "الزرقاوي" وانضم إلى تنظيم "دولة العراق الإسلامية"، وسرعان ما تدرج في مناصب عليا في السلم القيادي للتنظيم، حيث تم تعينه رئيسًا لهيئة الشريعة في التنظيم، ثم عضوًا في مجلس شورى التنظيم، إذ ضم المجلس 11 عضوًا لتقديم المشورة لزعيم التنظيم آنذاك وهو "أبو عمر البغدادي". [62]

وبعد مقتل "أبي عمر البغدادي" في عام 2010، اختار مجلس الشورى "أبا بكر البغدادي" أميرًا للتنظيم. وتمكن الأخير من إعادة بناء التنظيم بعد الإنهاك الذي تعرض له بفعل ضربات قوات العمليات الخاصة الأمريكية، حيث عدت أهم معالم التغيير الذي طرأ على التنظيم، في إعلان "دولة الخلافة الإسلامية" في 29 يونيو 2014، لتحل محل كل الأشكال التي اتخذها كافة التنظيمات الإرهابية من قبل. ويمكن القول إن خلال فترة قيادته نجح في تحويل التنظيم من تنظيم سلفي جهادي إلى منظمة بيروقراطية عسكرية بالغة التعقيد، عبر إقامة هياكل حكم تابعة له، وإرساء منظومة سياسية وتشريعية وإدارية متكاملة.

وعلى الرغم من الطفرة التي حققها "البغدادي" عبر تقديمه نموذجًا لتنظيم إرهابي شديد التطور، إلا أن هذا التوسع الكبير للتنظيم بجانب وحشية ممارسته دفع المجتمع الدولي إلى ضرورة القضاء عليه وحرمانه من ملاذاته الآمنة، ومع استمرار الحملات العسكرية من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقوات التحالف الروسي، أُجبر على التخلي عن معاقله الرئيسية وعاد للعمل كتنظيم وليس كدولة خلافة مزعومة.

وبعد هزيمته في الباغوز مارس 2019، والتي عدت آخر معاقله في سوريا، تحول التنظيم من نمط "الحروب التقليدية" إلى نمط "حروب العصابات" أو "حروب الاستنزاف"، وهو ما اتضح في التسجيل الذي جاء تحت عنوان "في ضيافة أمير المؤمنين" في إبريل 2019 حيث قال "البغدادي": (إنهم يعملون على إثبات قدرتهم على امتلاك زمام المبادرة في معركة استنزاف للعدو، استنزاف لمقدراته البشرية والعسكرية والاقتصادية واللوجستية.. استنزاف في كل شيء.. فالمعركة اليوم هي استنزاف ومطاولة للعدو، فالجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة).[63] وبعد مقتل "البغدادي" بدأ التنظيم يعاني من أزمة قيادة، على خلفية جملة من المتغيرات والتي سوف يتم إيضاحها تفصيلًا في محور التدفقات.

- **الروابط**

لعبت الروابط دورًا مهمًا في تعزيز نفوذ الشبكات وزيادة تماسكها التنظيمي، ويمكن القول إن الروابط المتعلقة بشبكة تنظيم "داعش" تتخذ ثلاثة أنماط وهم: شبكات الانتشار، والتمويل، والإعلام.

1. شبكات التمركز والانتشار:

تبنى تنظيم "داعش" استراتيجية قوامها البقاء والتمدد من أجل تحقيق خلافته المزعومة، وعلى خلفية هذا المنطق سعى إلى تدشين مناطق نفوذ خاصة به في مساحات متعددة يمكن استعراضهم على النحو التالي:

الشرق الأوسط: انبثق تنظيم "داعش" من تنظيم "دولة العراق الإسلامية" التابعة لتنظيم "القاعدة"، وازدهر في العراق اعتبارًا من عام 2006، ثم توسع في سوريا عام 2011 نتيجة لحالة الفوضى التي نتجت عن أحداث الثورات العربية، على الرغم من إعلان العراق هزيمته في 2017، كذا إعلان سوريا القضاء على نفوذه في الباغوز –والتي تعد آخر معاقله– في 2019، إلا أن الأخير ظل محتفظًا في الوقت الحالي بنفوذ في معاقله الرئيسية.

ففي العراق استمر في نشاطه بشكل منخفض مستغلًا الثغرات الأمنية على طول إقليم كردستان العراق لتهيئة المجال لشن هجمات، وفي سوريا واصل التنظيم شن هجماته بشكل رئيسي في حمص، ودير الزور، والرقة، وحماة، والحسكة.

وتشير التقديرات في الوقت الحالي إلى انطواء ما بين 5000 و7000 عضو تحت لوائه في كل من العراق وسوريا، فضلًا عن اتباعه استراتيجية قائمة على مسارين متوازيين، المسار الأول: يتمثل في إعادة البناء والتجنيد من المخيمات الواقعة في شمال شرق سوريا. والمسار الثاني: يتجلى في اتباع استراتيجية "الانتقاء المؤثر" والتي تشير إلى تنفيذ هجمات تحقق له أكبر قدر من التأثير وفي الوقت ذاته تكبده قدرًا محدودًا من الخسائر.[64]

وبالحديث عن الوجود الداعشي في ليبيا، يمكن القول إن عام 2014 شهد أول ظهور للتنظيم هناك؛ حيث ظهر عدد من المسلحين التابعين لما يسمى "مجلس شورى شباب الإسلام" في مدينة "درنة" ممن بايعوا التنظيم، غير أنه فشل في استمرار الوجود بها، وتحول بعد ذلك للسيطرة على مدينة "سرت"، لكن بفضل الضربات الجوية الأمريكية المستمرة على معسكراته الموجودة خارج المدينة شهد نشاطه تراجعًا منذ عام 2017.[65]

وقد ساعده اتساع مساحة الدولة الليبية وعدم خضوعها للمراقبة، على إعادة التموضع في الجنوب الليبي، وتشكيل كيان جديد اتخذ اسم "سرايا الصحراء"، حيث يحاول الحفاظ على وجوده في المناطق الوسطى والجنوبية من ليبيا في ظل غياب سلطات حكومية موحدة.[66]

في الوقت الحالي، يتراوح قوامه بين 300 إلى 500 عنصر، فضلًا عن معاناته من نقص حاد في مصادر التمويل، مما دفعه للبحث عن مصادر جديدة، وبدأ في المشاركة في أعمال التهريب عبر الحدود، مثل: تهريب السلع والبضائع،

والمشتقات النفطية، والمخدرات. وهو ما يتيح له موارد ماليةً محتملةً تُمكّنه من تمويل نشاطه.

وبالانتقال إلى اليمن نجد أن ظهوره هناك يعود إلى شهر أكتوبر من العام 2014، حين أعلن مجموعة من المنشقين عن "القاعدة" مبايعتهم لزعيم التنظيم "أبو بكر البغدادي"، غير أنه لم يتمتع بنفوذ كبير في اليمن في سياق تواضع مقدراته البشرية من ناحية، فضلًا عن الصراع بينه وبين فرع تنظيم "القاعدة" هناك من ناحية أخرى، وفي الوقت الحالي، يقدر قوامه بحوالي 100 عنصر، يوجدون في شكل خلايا نائمة في محافظتي البيضاء وعدن، بينما توجد قياداته في ملاذات آمنة في شبوة ومأرب، ويعملون على وضع بنية تنظيمية جديدة.[67]

أفريقيا: سعى تنظيم "داعش" في إطار استراتيجيته القائمة على التمدد إلى تعزيز نفوذه في أفريقيا وفي هذا الإطار دشن ثلاث ولايات رئيسية، على رأسها "ولاية غرب أفريقيا" التي تشكلت في مارس 2015 عندما قامت سابقتها "بوكو حرام" بقيادة "أبو بكر شيكاو" بمبايعة "داعش"، ومن ثم تغير اسم التنظيم إلى "ولاية غرب أفريقيا"، والتي تتراوح عناصرها بين 4000 إلى 5000 عنصر.

ينشط التنظيم في منطقة بحيرة تشاد التي تضم أربعة بلدان هي: نيجيريا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد، حيث يركز في معظم هجماته على استهداف الجيش النيجيري.[68] ومؤخرًا يسعى لتعزيز وجوده في المجتمعات المحلية من خلال تجنب الهجوم على المدنيين، وملء الفراغ في الحكم المدني وتوفير الخدمات[69] مع العمل على تنويع مصادر تمويله، عبر انخراطه في شبكات الجريمة المنظمة.

وقد ظهرت "ولاية الصحراء الكبرى" مع إعلان "عدنان أبي الوليد الصحراوي" (القيادي في تنظيم "المرابطين") بيعته للبغدادي في منتصف عام 2015. وبعد فترة خمول لقرابة عام ونصف، أعلن التنظيم عن نفسه بقوة عبر سلسلة

عمليات بارزة نهاية سنة 2016.[70] إذ ينشط في المنطقة المسماة "الحدود الثلاثة" التي تجمع بين مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر.

وتتباين التقديرات حول قوته البشرية، غير أن أكثر التقديرات شيوعًا تشير إلى أنه يضم أعدادًا تتراوح بين 400 إلى 1000 عنصر، يتألف من مقاتلين من قبائل الفولاني والطوارق، وغيرهما.[71] ويعتمد على الأنشطة الإجرامية كمصدر رئيسي للتمويل، وهذه الأنشطة: تشمل السرقة، والابتزاز، وتهريب المخدرات. وتستهدف عملياته القوات العسكرية وقوات الشرطة في البلدان التي ينشط فيها، كذلك القوات الفرنسية، والأمريكية، والأممية في المنطقة.[72] كذلك أعلن التنظيم عن تشكيل "ولاية وسط أفريقيا" في أبريل 2019، بعد تبنيه هجومًا شنه مقاتلو "تحالف القوى الديمقراطية" في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد فترة وجيزة في يونيو 2019، أعلن مسئوليته عن هجوم نفذته حركة "أهل سنة والجماعة" في موزمبيق، وبالتالي تم دمج الحركة رسميًا في "ولاية وسط أفريقيا"[73]

إذ تتكون "ولاية وسط أفريقيا" من مكونين غير متصلين، بما في ذلك الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تتراوح أعداد تحالف القوى الديمقراطية بين 1500 إلى 2000 إرهابي، وشمال موزمبيق، إذ تقدر أعداد جماعة أهل السنة والجماعة بحوالي 200 إرهابي. ويعتمد بشكل أساسي على المقاتلين الأجانب لا سيما من تنزانيا، وجنوب أفريقيا، وأوغندا، وتشاد، وكينيا، والصومال. وعلى الرغم من أن المقاتلين المتمركزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية أقل نشاطًا من نظرائهم الموزمبيقيين، إلا أنهم قادرون على شن الهجمات على قوات الأمن.[74]

آسيا: عمل تنظيم "داعش" على إيجاد مساحات عمل له في آسيا، وتعد أفغانستان من أبرز الساحات التي شهدت توسعًا لنشاطه في آسيا وذلك على خلفية تأسيس "ولاية خراسان" في يناير 2015، وقدر عدد أعضائها في بداية

تشكيلها بحوالي 150 داعشيًّا؛ إلا أن التنظيم نجح في تجنيد أعضاء من التنظيمات الإرهابية الأخرى بما فيها حركة "طالبان" وحركة "أوزبكستان"، بالإضافة إلى عناصر من آسيا الوسطى، والشيشان، والهند، وبنغلاديش، وأقلية من الإيغور الصينية، حيث يقدر عددهم في الوقت الحالي ما بين 4000 إلى 6000 عنصر.

وبالرغم من الهجمات التي تعرض لها من جانب القوات الأمريكية، والتي أسفرت عن قتل العديد من أعضائه، وقطع خطوط إمداده؛ إلا أنه نجح في المقاومة والصمود بسبب استراتيجيته المرنة، وقدرته على البقاء والحفاظ على بنيته الهيكلية[75] ومع صعود حركة "طالبان" إلى حكم أفغانستان، كثف التنظيم من عملياته ضدها وضد أهداف دولية بهدف تقويض قدرتها على توفير الأمان في أفغانستان، وينظر إلى "ولاية خراسان" في الوقت الحالي بوصفها أخطر تهديد إرهابي في أفغانستان.[76]

وارتباطًا بما تقدم تجدر الإشارة إلى دور "المكاتب الإدارية" المشرفة على الولايات التابعة لتنظيم "داعش" (يطلق عليها في بعض الأدبيات الإدارة العامة للولايات أو الإدارات البعيدة)، ففي أعقاب خسارة التنظيم خلافته المزعومة، أقام "مكاتب إدارية" للولايات التابعة له بغرض الحفاظ على استمراريته والتكيف مع مرحلة الضغط، وهي مؤسسات إدارية لا تعمل فقط كجسر بين القيادة المركزية لتنظيم "داعش" ومختلف ولايته، ولكنها أيضًا مسئولة بشكل مباشر عن إدارة الشئون رفيعة المستوى داخل مجال الولايات، وهذا يشمل إصدار مبادئ توجيهية حول كيفية تنظيم الولايات، والإشراف على انتخاب الشخصيات القيادية، والعمل كقاضٍ في سياق المشاكل داخل الولايات.[77] وتعد أحد العناصر المركزية في العلاقة بين "المكاتب الإدارية" والولايات، وهو إلزام الأخيرة بإرسال تقارير شهرية عن الوضع العسكري المستمر في منطقتها، وفي المقابل، تلقي المشورة بشأن الاستراتيجية والتكتيكات المستقبلية،[78] وفي عهد "أبي إبراهيم الهاشمي القرشي" (الزعيم السابق لتنظيم داعش) تم تقوية دور"

المكاتب الإدارية" التابعة للتنظيم، إذ احتلت موقعًا مركزيًا في تنفيذ العمليات الإرهابية الخارجية للولايات.[79]

وفي هذا السياق قدم تقرير مجلس الأمن الثلاثون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المعني بتنظيمي "داعش" و"القاعدة" الصادر عن الأمم المتحدة الصادر يوليو 2022 صورة أكثر وضوحًا عن عمل المكاتب الإدارية التابعة لتنظيم "داعش"، وعن الشبكات التي تديرها، فلدى التنظيم في معقله هيكلان تنظيميان منفصلان للعراق وسوريا، حيث يعمل التنظيم في الأراضي السورية بتوجيه من مكتب "الأرض المباركة"، بينما أنشئ "مكتب الفاروق" في تركيا لإدارة الشبكة التي تشمل أيضًا القوقاز وروسيا وأجزاءً من أوروبا الشرقية، إلا أن الاعتقالات التي قامت بها السلطات التركية أغلقت مكتب الفاروق فعليًا، ويقال إن مكتب "الأرض المباركة" هو الذي يتولى حاليًا إدارة شبكة التنظيم في تركيا.[80]

كذلك لفت التقرير إلى المكاتب الإدارية القوية التي تتمثل في مكتب "الصديق" الذي يغطي كلًا من: أفغانستان، وباكستان، والهند، وبقية جنوب آسيا، وآسيا الوسطى، ومكتب "الكرار" والذي يغطي الصومال وموزمبيق والكونغو الديمقراطية، مكتب "الفرقان" والذي يتولى شئون حوض بحيرة تشاد والساحل. وأشار أيضًا إلى عدد من المكاتب الإدارية التي يشهد نشاطها تراجعًا واضمحلالًا وهم: مكتب "الأنفال" وهو مسئول عن ليبيا وأجزاء من شمال أفريقيا، مكتب "أم القرى" يغطي اليمن وشبه الجزيرة العربية، مكتب "ذي النورين" ويغطي مصر والسودان.[81]

2. شبكات التمويل:

مثل عنصر التمويل محور ارتكاز رئيسيًا في استمرارية نشاط التنظيمات الإرهابية. وقد أتاح هذا التوسع الجغرافي الكبير لتنظيم "داعش" توافر الموارد المالية المتجددة التي ساعدته على التمدد، إذ تنوعت هذه الموارد ما بين تهريب

النفـط، وابتزاز المجتمعـات بفـرض ضرائـب عليهـا، والخطـف مـن أجـل الفديـة. وقـد قـدرت ميزانيتـه مـع احتلالـه للموصـل في يونيـو 2014، بـأكثر مـن مليـاري دولار أمريكـي.[82] غير أنـه في عـام 2023 انخفضـت هـذه الاحتياطـات الماليـة نتيجـة للهزيمـة التي مني بهـا التنظيـم لـتتراوح مـا بين 25 و50 مليـون دولار[83] وفيمـا يلـي يمكـن اسـتعراض أبـرز مصـادر دخلـه علـى النحـو التـالي:

النفـط: مـع التوسـع الجغرافي لتنظيم "داعـش" في أعقاب إعلانـه خلافته المزعومة، نجـح في السـيطرة علـى العديـد مـن حقـول النفـط في العـراق وسـوريا، ففـي العـراق وفقًـا لتقديـرات الوكالـة الدوليـة للطاقـة، سـيطر التنظيـم علـى 13 حـقلاً نفطيًـا في محافظـات: نينـوى، والأنبـار، وصلاح الديـن، وكركـوك بطاقـة إنتاجيـة 60.000 برميـل في اليـوم، وفي سـوريا سـيطر التنظيـم علـى 7 حقـول نفطيـة في منطـقتي ديـر الـزور والرقـة، ومـن بينهـا حقـل العمـر، (الـذي يعـد أكبر حقـل نفـط سـوري)، والتنـك والجفـرة، بطاقـة إنتاجيـة إجماليـة تبلـغ 60 ألـف برميـل في اليـوم.[84]

وقـد حقـق تهريـب النفـط والغاز أكبر قـدر مـن الإيـرادات خلال ذروة نفـوذ التنظيم، حيـث قـدر المسـئولون العراقيـون في وزارة النفـط عـام 2014 أن الأخير كان يجني مليـون دولار أمريكـي يوميًـا مـن عائـدات النفـط في العـراق، ويقـوم أيضًـا بتحصيـل مبالـغ مماثلـة مـن حقـول النفـط في شـرق سـوريا.[85] ووفقًـا لتقديـرات مختلفـة تراوحـت عائـدات النفـط للتنظيـم بين 150 و450 مليـون دولار أمريكـي في عـام 2014، وارتفعـت للـتتراوح بين 435–550 مليـون دولار في عـام 2015.[86] ولكـن مـع الضغـط العسـكري الـذي مـورس عليـه خسـر مسـاحات واسـعة مـن سـيطرته، وبالتـالي فقـد جـزءًا كـبير مـن مـوارده الماليـة.[87]

الضرائـب: بالإضافـة إلى المـوارد الماليـة النفطيـة، سـعى تنظيم "داعـش" إلى تنويع مصـادر تمويلـه، حيـث توسـع في فـرض الضرائـب في مناطـق نفـوذه، إذ فـرض 50% ضريبـة علـى الموظـفين الذيـن تدفـع الحكومـة رواتبهـم، و3 إلى 5% ضريبـة علـى جميـع الشـركات المحليـة و10 إلى 15% علـى جميـع الشـاحنات التجاريـة التي تمـر

عبر أراضيها.[88] كما اقتطع أيضًا نسبة من الحوالات المالية التي ترسل إلى أناس يقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرته.[89]

وتشير التقديرات إلى تلقي التنظيم حوالي 300–400 مليون دولار من الضرائب في عام 2014، وعلى الرغم من خسارة عدد من الأراضي خلال عام 2015، إلا أن تحصيله للضرائب ارتفع إلى 400–800 مليون دولار في العام ذاته، وذلك على خلفية استغلال التنظيم سيطرته على المراكز السكانية الرئيسية في العراق. ولكن انصرفت خسارته المدن الرئيسية ومعاقله الأساسية إلى انخفاض عائدات الضرائب في عام 2016 إلى 200–400 مليون دولار.[90]

النهب والخطف: مثلت عمليات النهب والخطف جزءًا مهمًا في تمويل تنظيم "داعش"، فبالنسبة لعمليات النهب، قام التنظيم ببيع الآثار المنهوبة من المناطق الخاضعة لسيطرته في كل من العراق وسوريا. وتشمل الآثار العناصر المسروقة من المتاحف الوطنية والمجموعات الخاصة والمواقع الأثرية، حيث تم تهريب هذه الآثار إلى أوروبا. وتشير التقديرات إلى حصوله على 100 مليون دولار سنويًا من نهب وبيع الآثار.[91] وفي الفترة الأخيرة، وبعد هزائمه المتكررة التي تعرض لها، لجأ إلى تزوير الآثار وبيعها على أنها قطع أثرية لاستكمال الحصول على تمويل من هذا المصدر.[92]

أما بالنسبة لعمليات الخطف، اتبع التنظيم هذا التكتيك بغية تحقيق هدفين؛ يتعلق أولهما: باستخدام عمليات خطف الرهائن كوسيلة ضغط ومصدر للتمويل، وينصرف ثانيها: إلى توظيف الخطف والإعدام كوسيلة للدعاية ونشر الرعب. وتلفت التقديرات إلى أن الأموال التي جناها من الفدية تراوحت بين 20–40 مليون دولار خلال عام 2014، وبين 10 –30 مليون دولار خلال عام 2016، مع غياب لأرقام دقيقة خلال عام 2015.[93]

العملات الافتراضية: دفع حرمان تنظيم "داعش" من معاقله الرئيسية إلى البحث عن تكتيكات جديدة للتأقلم مع الضغط العسكري عليه، حيث أدرك

أن اعتماده على العملات الورقية سهّل استهداف الولايات المتحدة لمخازن احتياطاته النقدية؛ ومن ثم العمل على توظيف العملات الافتراضية.[94]

وتختلف العملات الافتراضية عن مثيلتها الورقية، كونها تمتاز بعددٍ من السمات؛ يتمثل أبرزها في حماية الهوية، إذ لا يتطلب تنفيذ عمليات الشراء أو البيع الإفصاح عن أيّة معلوماتٍ شخصية لمستخدميها. ناهيك عن صعوبة التعقب، وتعد تلك السمة من أهم مميزاتها، حيث يصعب تعقب المعاملات التي تتم بها. وبالتالي، لا يسهل معرفة مستخدميها.[95]

وقد حفزت السمات سالفة الذكر تنظيم "داعش" على استخدام تلك العملات، وتعد أبرز الشواهد المؤكدة على ذلك؛ الأدلة التي كشفتها شركة "إس توتي" التابعة لجهاز المخابرات السيبرانية في سنغافورة في يناير 2015 والتي تؤكد طلب خليةٍ إرهابيةٍ تابعة لتنظيم "داعش" من داعميها جمع تبرعاتٍ بالعملات الافتراضية لتعزيز جهودها، ناهيك عن الدور الذي لعبته البيتكوين في العملية الإرهابية التي استهدفت سريلانكا في 2019؛ فقد استخدم التنظيم بوابة الدفع CoinPayments لتحويل البيتكوين إلى نقودٍ ورقية.[96]

3. شبكات الإعلام:

يُعد تنظيم "داعش" من أكثر التنظيمات الإرهابية استغلالًا لوسائل الإعلام من أجل تحقيق أهدافه، حيث نجح في جعل الأخيرة أداة لنشر فكره المتطرف من ناحية، فضلًا عن استخدامها من أجل تعزيز صورته الجهادية من ناحية أخرى، حيث دشن شبكة ضخمة من المؤسسات والمراكز الإعلامية في إطار ديوان الإعلام المركزي التابع له، والتي سنتناول بعضها على سبيل الإشارة وليس الحصر:

المؤسسات الإعلامية: تأتي المؤسسات الإعلامية من ضمن شبكة تنظيم "داعش" الإعلامية، وعدت أبرز هذه المؤسسات؛ مؤسسة "الفرقان للإنتاج

الإعلامي" والتي تعد منصة إعلامية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للتنظيم، وذلك في ضوء مسئوليتها عن نشر خطابات وبيانات قاداته. كذلك "مؤسسة حياة الإعلامية"، والتي تعد مؤسسة مركزية بالنسبة للتنظيم حيث تنتج مقاطع الفيديو التي تركز على استقطاب المسلمين في الغرب فضلًا عن إصدارها مجلتي رومية ودابق (والتي كانت توزع ورقيًا في مناطق سيطرة التنظيم في العراق وسوريا)، لكنهما لم يعودا يُصدران (توقف دابق عن الصدور في 2016 ورومية في أواخر 2017).

الوكالات الإخبارية: تعد الوكالات الإخبارية أحد أبرز مكونات شبكة تنظيم "داعش" الإعلامية، وهنا تبرز بقوة وكالة "أعماق للأنباء" وهي وكالة الأنباء الرسمية للتنظيم، حيث تنشر بيانات تبنيه المسئولية عن العمليات الإرهابية التي ينفذها عناصره، ويبدو أن الوكالة تحافظ على اتصال مع العناصر الميدانية للتنظيم في مناطق القتال المختلفة، والذين يتم الحصول منهم على تقارير محدثة عن العمليات الإرهابية التي يتم تنفيذها.

الصحف الإلكترونية: تلعب الصحف الإلكترونية دورًا مهمًا في شبكة تنظيم "داعش" الإعلامية، ويأتي على رأس هذه الصحف، صحيفة "النبأ" والتي تعد المجلة الرئيسية للتنظيم، وتصدر أسبوعيًا باللغة العربية. وتحتوي على مقالات تتضمن معلومات عن ساحات معارك التنظيم، مع إبراز انتصاراته. فضلًا عما تتضمنه من بيانات إحصائية عن عملياته، بجانب نشرها مقالات ذات طابع ديني، ومقابلات مع قادة التنظيم.

وسائل التواصل الاجتماعي: وظف تنظيم "داعش" كافة وسائل التواصل الاجتماعي كـ"الفيسبوك" و"تويتر" لنشر رسائله الإعلامية، حيث يعد الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي من أهم ملامح الآلة الإعلامية للتنظيم، غير أنه في مرحلة ما بعد حظر حسابات عناصره من على هذه المنصات، توسع في استخدام "التليجرام"، إذ يحظى الأخير بشعبية كبيرة بين عناصر التنظيم لاحتوائه على مفتاح تشفير يصعب فك تشفيره وإتاحته إجراء

محادثات سرية يتم مسح محتواها بعد وقت محدد مسبق.[97] بالرغم من أن إدارة "التليجرام" تقوم بحذف مئات الآلاف من الحسابات كل يوم، فقد أطلقت مؤخرًا حملة غير مسبوقة لحجب المجموعات والمحادثات التابعة للتنظيم، إلا أن شبكة الإعلام التابعة له وداعميها يقومون بفتح حسابات جديدة، وبالتالي لا يزال التنظيم نشطًا على "التليجرام".[98]

وبصفة عامة يمكن تقسيم استراتيجية "داعش" الإعلامية إلى مرحلتين أساسين، المرحلة الأولى: وهي مرحلة التمدد في الفترة من (2014 إلى 2019). والمرحلة الثانية: وهي مرحلة التراجع بعد عام 2019. فبالنسبة للمرحلة الأولى: ركز التنظيم في فترة قوته على جملة من الرسائل الأساسية، يتعلق أولها: بإبراز انتصاراته الميدانية ونجاحه في السيطرة المكانية على مساحة واسعة من الأراضي، وينصرف ثانيها: إلى التأكيد على قوته كدولة خلافة مزعومة لديها مؤسسات حكم مختلفة، ويتصل ثالثها: باستعراض العنف والوحشية المفرطة بدافع جذب انتباه وسائل الإعلام، وتعزيز الصورة الجهادية، والحصول على ميزة تنافسية، ولا سيما في ظل تصاعد التنافس بينه وبين غيره من التنظيمات الإرهابية. ويدور رابعها: حول القضايا الدينية بهدف إضفاء الشرعية على ما يقوم به من أفعال إرهابية.[99]

أما بالنسبة للمرحلة الثانية: حيث تراجع نشاط التنظيم وفقد سيطرته الميدانية على معظم الأراضي، ما انصرف إلى جملة من التحولات في رسالته الإعلامية، يتعلق أولها: بغياب موضوعات كالخلافة، حيث تحولت فكرة الخلافة من أمر واقع إلى خلافة افتراضية، ينصرف ثانيها: إلى تصاعد التحريض على هجمات الذئاب المنفردة، مع التركيز على عمليات الطعن والدهس، وإطلاق نار، وتفجير الأحزمة الناسفة، ويتصل ثالثها: بتأكيد الوجود والنفوذ في الساحة الأفريقية، فمع الخسائر التي مني بها التنظيم سعى لهيكلة نهجه الإقليمي للتمركز في أفريقيا، وبالتالي أصبحت ولايات التنظيم في أفريقيا تشكل حيزًا كبيرًا من خطابه الإعلامي.[100]

ويـدور رابعهـا: حـول قضيـة تحريـر الأسـرى، فمـع الضغـط العسـكري عليـه، والقبـض علـى عـدد كـبير مـن عناصـره في سـوريا والعـراق؛ تصاعـد الخطـاب الـداعشي المحفـز علـى تحريـر الأسـرى، وعلـى الرغـم مـن تـوالي قيـادات مختلفـة علـى زعامـة التنظيـم، إلا أنـه اسـتمر في التأكيـد علـى محوريـة تلـك القضيـة بالنسـبة لـه.[101]

- **التدفقات:**

تـأتي التدفقـات لتـشير إلى نتـائج للتفاعـل بين العقـد والروابـط، حيـث تعكـس التـأثيرات التي تحققها الشـبكة وبتطبيق هـذا الطرح على شـبكة تنظيـم "داعـش" تظهـر جملـة مـن التدفقـات منهـا مـا هـو داخلـي أي متعلـق بالتنظيـم ذاتـه، ومنها ما هـو خـارجي أي متعلـق بممارسـات التنظيـم في المجتمعـات التي يوجـد فيهـا، ويمكـن تناولهـا علـى النحـو التـالي:

1. أزمة القيادة:

تمثـل أزمـة القيـادة أحـد أبـرز التدفقـات المرتبطـة بالتنظيـم "داعـش"، حيـث يواجـه " في الوقـت الحالي تحديًـا كـبيرًا مرتبطًـا بقياداتـه، والـذي تبلـور في أعقـاب وفـاة "البغـدادي"؛ ويمكـن رصـد أبـرز ملامحـه في ضـوء متغيريـن رئيسـيين، يتعلـق أولهمـا: بانخفـاض دورة حيـاة زعمائـه، حيـث شـهد التنظيـم عـددًا مـن الضربـات اسـتهدفت قياداتـه المركزيـة بدايـة مـن: أبي بكـر البغـدادي" في أكتوبـر 2019، مـرورًا بـ"إبراهيـم الهـاشمي القـرشي" في فبراير 2022، ثـم " أبـو الحسـن الهـاشمي القـرشي " في أكتوبـر2022، وصـولًا لـــــ"أبي الحسين القـرشي" (إبريـل 2023).

وبالنظـر إلى فترة قيـادة كل منهـم للتنظيـم نجـد أن "البغـدادي" اسـتمر في قيـادة التنظيـم مـن يونيـو 2014 إلى أكتوبـر 2019 أي نحـو 5 سـنوات، ثـم نصـب "أبـو إبراهيـم القـرشي " مـن أكتوبـر 2019 إلى فبراير 2022 ليسـتمر قرابـة عـامين، وجاء "أبـو الحسـن القـرشي"، ليقـود التنظيـم مـن مـارس 2022 إلى أكتوبـر 2022 ليظـل في المنصـب نحـو 8 أشـهر فقـط، إلى أن وصلنـا إلى "أبي الحسين القرشي" ليتـولى إدارة

شـئون التنظيـم مـن نوفـمبر 2022 إلى إبريـل 2023 لتصـل مـدة قيادتـه للتنظيـم لحـوالي 6 شـهور كأقصـر مـدة قضاهـا زعيـم للتنظيـم في منصبـه. الأمـر الـذي يعكـس ضعـف إمكانـات التنظيـم الأمنيـة في الوقـت الحالي وعجـزه عـن تـوفير الحمايـة اللازمـة لزعمائـه.[102]

وينصـرف ثانيهـا: إلى الغمـوض المحيـط بزعمائـه، إذ مثـل مقتـل "البغـدادي" نهايـة حقبـة "الخلفـاء المعـروفين" للتنظيـم، فمنـذ تنصيـب "إبراهيـم الهـاشمي القـرشي" اتبـع التنظيـم اسـتراتيجيـة قائمـة علـى إخفـاء هويـة قياداتـه سـعيًا لحمايتهـم مـن أي هجـوم أو اسـتهداف. واسـتمر هـذا النهـج كتكتيـك دائـم مـع كل من "أبي الحسـن الهـاشمي القـرشي"، و"أبي الحـسين الهـاشمي القـرشي" وصـولًا إلى "أبي حفـص الهـاشمي القـرشي" الزعيـم الحالي للتنظيـم.

2. العنف:

تأسـس تنظيـم "داعـش" على دسـتور قوامـه "إدارة التوحش"، إذ أفـرط في توظيف أقصى درجـات العنـف والوحشـية تجـاه المجتمعـات التي نشـط فيهـا، فلـم يكتـف باسـتهداف الجيـوش النظاميـة؛ بـل امتـد إلى اسـتهداف المدنيين، ففـي المناطق التي وقعـت تحـت سـيطرته عـانى سكانهـا مـن وحشـية الأعمـال التي ارتكبهـا التنظيـم، حيـث قـام بقطـع رقـاب الرجـال والنسـاء والأطفـال علـى حـد سـواء وإطلاق النـار عليهـم ورجمهـم وحرقهـم، فـضلًا عـن تطبيقـه عقوبـات الحـدود الجسـدية بمـا في ذلـك الجلـد وقطـع الأيـدي.

كذلـك ركـز التنظيـم علـى اسـتهداف فئـات معينـة بالعنـف، بمـا في ذلـك العنـف الجنسي.[103]إذ توسـع في ممارسـة العنـف الجنسي تجـاه المجتمـع الإيزيـدي (طبقـا للتقديـرات كان يعيـش في العـراق 600 ألـف إيزيـدي قبـل أغسـطس 2014)، فمـع سـقوط مدينـة سـنجار (مدينـة عراقيـة يسـكنها أغلبيـة مـن الإيزيـديين) في قبضتـه في 4 أغسـطس 2014، قـام بإعـدام حـوالي 5000 رجـل إيزيـدي، وتـم

القبض على 7000 امرأة إيزيدية وفتاة ليتم إجبارهن فيما بعد على العبودية الجنسية.[104]

وقد عملت التنظيمات الإرهابية على توظيف العنف على وجه العموم والعنف الجنسي على وجه الخصوص كتكتيك للإرهاب سعيًا لتحقيق أهدافها، وتنوعت دوافع التنظيمات الإرهابية في هذا الشأن، بين الرغبة في تعزيز الصورة الجهادية، إذ أن ممارسة أشكال مروعة من العنف تجذب انتباه وسائل الإعلام[105]، وبين اجتذاب المجندين، إذ أن القيام بالترويج لاستراتيجية العنف الجنسي يجذب المجندين الانتهازيين الذين يسعون إلى الانضمام للتنظيمات من أجل الحصول على الحوافز المادية. ناهيك عن أن استخدام العنف الجنسي ليس له تأثير على النساء فقط؛ بل يمتد أثره إلى المجتمع بأكمله مما يسمح للتنظيمات بتحقيق الهيمنة والنفوذ [106].

3. العائدون من "داعش":

تُعد ظاهرة العائدين من "داعش" إحدى أهم الظواهر المرتبطة بالظاهرة الإرهابية بصفه عامة وتنظيم "داعش" بصفة خاصة لا سيما مع نجاحه في اجتذاب أعداد كبيرة من المتطرفين حول العالم، وانتقال هؤلاء من موطنهم الأصلي إلى المناطق التي سيطر عليها التنظيم، غير أنه مع الهزيمة العسكرية والجغرافية التي تعرض لها، تصاعد الحديث عن التحديات التي تمثلها عودة هؤلاء إلى بلدانهم الأصلية.

وتتمثل أبرز خصائص ظاهرة العائدين من "داعش" في كثافة أعدادها، إذ أعلنت الأمم المتحدة في فبراير 2019 إن ما يزيد على 40 ألف مقاتل أجنبي قدموا من 110 دول دخلوا سوريا والعراق للانضمام إلى تنظيم "داعش "[107] وعلى الرغم من مقتل أعداد منهم خلال عمليات مكافحة الإرهاب إلا أن التقديرات ترجح أن ثلث هؤلاء الأشخاص سيصبحون عائدين، الأمر الذي يعكس ضخامة أعداد الظاهرة والتهديدات الأمنية المرتبطة به.

فضلًا عن أن الظاهرة لم تقتصر على الرجال فقط؛ بل اشتملت على النساء أيضًا؛ إذ أدرك التنظيم الأهمية الرمزية والاستراتيجية للنساء، فعمل على تجنيدهن، وتنوعت مهامهن داخل التنظيم، بدايةً من تربية جيل جديد من المتطرفين، مرورًا بالترويج لأيديولوجية التنظيم وأفكاره المتطرفة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وصولًا إلى المشاركة في العمليات الانتحارية.

وتبرز خطورة الظاهرة في التحديات المرتبطة بها، فبجانب الإشكاليات القانونية المرتبطة بالقوانين والآليات التي ستتم محاسبتهم بها، هناك جملة من التهديدات الأمنية المحتملة حال عودتهم لبلدانهم الأصلية أو انتقالهم إلى بلد آخر، سواء عبر تنفيذ عمليات إرهابية، أو نشر أيديولوجية التنظيم.

وتزداد التحديات المرتبطة بظاهرة العائدين من "داعش"، في ظل حالة الجدل حول فاعلية برامج الدمج الاجتماعي؛ إذ تعددت الحالات والنماذج المختلفة التي فشلت فيها تلك البرامج في تحقيق أهدافها، وذلك نتيجة لصعوبة نزع عقيدة التطرف والعنف التي تم غرسها في نفوس هؤلاء من جهة، ومن جهة أخرى عجز برامج الدمج الاجتماعي عن تقديم رؤية بديلة وجديدة للعالم تستند على القيم الإيجابية والتفاعلات الصحيحة مع الآخرين. وبالتالي تنصرف ظاهرة العائدين من "داعش" إلى تهديد أمن الدول والمجتمعات.[108]

4. مخيم الهول:

يأتي "مخيم الهول" باعتباره أحد تدفقات تنظيم "داعش"، وهو أكبر مخيم للنازحين في شمال شرق سوريا، ويقع في مدينة الهول بالقرب من الحدود السورية العراقية، قد تم إنشاؤه بواسطة الأمم المتحدة لاحتجاز اللاجئين من العراق في عام 1991. وفي عام 2016، أعادت قوات سوريا الديمقراطية فتح المخيم مرة أخرى، حيث يضم المخيم الأشخاص الذين فروا من تنظيم "داعش" قبل هزيمته، والعائلات المرتبطة بالتنظيم بعد هزيمته. يتميز المخيم عن مخيمات النازحين الأخرى في شمال شرق سوريا كالروج

وعين عيسى (الذي انهار بعد الغزو التركي) بأن سكانه أكثر ارتباطًا بتنظيم "داعش" وأكثر تطرفًا من أولئك المحتجزين في المخيمات الأخرى.[109] وقد بلغ عدد قاطنيه في الوقت الحالي وفق تقديرات الأمم المتحدة نحو (56 ألف) شخص، موزعين على 51 جنسية.[110]

ومنذ بداية عام 2019، تم تقسيم المخيم إلى قسمين، القسم الأول: خاص بالسوريين والعراقيين، ويمثل القسم الأكبر في المخيم. والقسم الثاني: المعروف باسم "الملحق"، ويضم الأجانب. ويُسمح للمحتجزين في القسم الأول المخصص للعراقيين والسوريين بمزيد من حرية الحركة رغم أنهم لا يستطيعون مغادرة المخيم. كما يسمح لهم بالتواصل مع العالم الخارجي عبر استخدام نظام الحوالة لتحويل الأموال، وعبر استخدام الهاتف المحمول.

وفي السياق ذاته، يوجد تدفق مستمر للأموال إلى عائلات "داعش" داخله من خلال الحوالات المالية الصادرة من داخل وخارج سوريا، حيث تأتي تلك الأموال من حوالي 40 دولة مختلفة. وتُستخدم تلك الموارد المالية في رشوة المسئولين، وشراء الوثائق المزورة، ودفع المال للمهربين لنقل عائلات التنظيم خارج مخيم الهول.[111]

كما تعمل نساء "داعش" داخل مخيم الهول على نشر أفكار التنظيم بين صفوف السوريين والعراقيين القاطنين هناك، ناهيك عن قيامهن بدور كبير في نقل أيديولوجيا التنظيم عبر غرس أفكاره ومعتقداته في عقول أطفالهن. ومن يتتبع نشاطهن يصل إلى قناعة مفادها أن تحركهن يأتي بشكل مُنظم وليس عشوائيًا.

وبصفة عامة، يَمثّل وضع مخيم الهول تحديًا كبيرًا أربك صانعي السياسات إقليميًّا ودوليًّا، ولا سيما في ضوء حالة عدم الاستقرار التي يشهدها على خلفية كثافة أعداد القانطين فيه، بالتوازي مع تصاعد الخطاب الداعشي،

ناهيك عن انعدام سبل الحياة، ما يُمثل معضلة كبرى ستنصرف تداعياتها إلى أمن المنطقة ككل.

ختامًا:

إن التأمل في فاعلية شبكتي تنظيمي "الإخوان" و"داعش" وما ارتبط بهما من عقد وروابط وتدفقات، يظهر جملة من الاستخلاصات التي يجب إدراكها لفهم حدود دور الشبكات في الحفاظ على بقاء التنظيمات الإرهابية، ويمكن استعراض أبرز هذه الاستخلاصات على النحو التالي:

1. العقد:

- تُحدد فاعلية عناصر الشبكة، قوة أو ضعف تأثيرها، وبالنظر إلى شبكتي تنظيمي "الإخوان" و"داعش"، نجد أنهما على مستوى "العقد" يمران بتحدٍ متمثل في القيادة، فعلى الرغم من الدور الفاعل الذي لعبته قيادات التنظيمين في وضع أسس واستراتيجيات عملهما، إلا أن في الوقت الحالي يشهد كل منها أزمة داخلية على مستوى القيادة.

- فبالنسبة لتنظيم "الإخوان" يعاني من حالة الانقسام والتناحر وذلك على خلفية وجود صراع داخلي بين أجنحته. أما بالنسبة لتنظيم "داعش" نجد أن هناك حالة من الغموض والضبابية تحيط بزعمائه لاسيما بعد مقتل "البغدادي"، الأمر الذي يؤثر من شرعية زعيم التنظيم ويمتد تأثيره إلى التنظيم ذاته. وبالتالي أثرت التحديات التي تشهدها "العقد" في كلا التنظيمين على ضعف فاعلية شبكتيهما ومن ثم تقويض نفوذهما.

2. الروابط:

- بالحديث عن الروابط ودورها في تعزيز نفوذ الشبكات، يتسنى لنا التأكيد على أن الروابط التي تتضمنها شبكتا تنظيمي "الإخوان" و"داعش" لعبت

دورًا كبيرًا في الحفاظ على بقائهما، وذلك على الرغم من التحديات التي تعرضا لها سواء التحديات الداخلية المتعلقة بأزمات القيادة أو التحديات الخارجية المتعلقة بالضغط الأمني والنفور الشعبي، وبالتالي مثلت شبكات الانتشار والتمركز، فضلًا عن شبكات التمويل والإعلام، رقمًا فعالًا في قدرة التنظيمي على الاستمرار والتكيف، إذ أتاح تعدد الروابط وتشابكها فضلًا عن تنوعها مساحة للتوصل لصياغات متعددة وأنماط مختلفة للحفاظ على الوجود والبقاء.

3. التدفقات:

- بالانتقال إلى التدفقات الناتجة عن شبكتي تنظيمي "الإخوان" و"داعش"، نجد أن هناك اختلافًا في التدفقات بينهما، وهذا الاختلاف يعود إلى اختلاف طبيعية التنظيمين عن بعضها البعض، فعلى الرغم من وجود العنف كتدفق رئيسي لكل منها على خلفية كونه رقمًا أساسيًا في البنية التنظيمية المتعلقة بهما، إلا أن الأول يتميز بقدرة على التلون بلون المجتمع المحلي متبعًا أنماطًا مختلفة من التغلغل السياسي والاجتماعي، مدعيًا نبذ العنف بغرض تحقيق أجندة عمله، بينما الثاني على الرغم من كونه أحد أبرز تدفقات الأول، إلا أنه له وجه واحد متمثل في ممارسة العنف بشكل مباشر في ضوء قناعته بأن العنف هو الأداة الوحيدة لتحقيق أهدافه.

- بعبارة أخرى، يمكن القول إن تدفقات تنظيم "الإخوان" تشتمل على العنف كتدفق رئيسي بجانب وجود أنماط أخرى من التدفقات على رأسها التغلغل في المجتمعات، بينما تدفقات تنظيم "داعش" فهي تتضمن ممارسة العنف بأشكال مختلفة على رأسها امتدادات التنظيم إلى مخيم "الهول"، فضلًا عن ظاهرة العائدين من "داعش".

- تأتي التدفقات باعتبارها مؤشرًا على عجز التنظيمين عن تحقيق أهدافها كاملة، فعلى الرغم من أن شبكتي التنظيمين أتاحتا لهما البقاء

والتمدد وتحقيق أهدافهما لفترة مرحلية، إلا أنهما لم تستطيعا الحفاظ على النجاحات التي تم تحقيقها بشكل طويل الأمد؛ فبالنسبة لتنظيم "الإخوان"، أخفق في الحفاظ على نفوذه في معظم المجتمعات التي شهدت صعوده، وذلك على خلفية ما يعانيه من أزمات الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية، وبالنسبة لتنظيم "داعش"، فشل هو الآخر في الاحتفاظ بسيطرته المكانية في معاقله التقليدية، حيث شهد هزيمة جغرافية وميدانية.

- ويمكن تفسير هذا في ضوء جملة من العوامل، يتعلق أولها: بتطور أساليب مكافحة الظاهرة الإرهابية، إذ تطور المكافحة من أساليبها وأدواتها يحول دون فاعلية الشبكات ويعمل على تقويض نفوذها، وينصرف ثانيها: إلى الصراعات الداخلية التي يشهدها التنظيمان، فبالنسبة لتنظيم "الإخوان" نجد أنه في حالة من عدم التوافق الداخلي على منصب "القائم بأعمال المرشد"، وبالنسبة لتنظيم "داعش" لا يمكن إغفال الخلافات الداخلية التي يشهدها التنظيم داخل ولاياته في ظل غياب شرعية كاملة للخليفة في ضوء الغموض المحيط به. وينصرف ثالثها: إلى السياق المحيط بالشبكات، إذ تؤثر طبيعة المجتمعات التي توجد في هذه الشبكات على نشاطها. بعبارة أخرى؛ قد تتيح بعض المجتمعات الفرصة لتمدد الشبكات، أو قد تقوض نشاطها، أو قد تساعدها على الوجود بأنماط تتسق مع مفرداتها.

المراجع:

1. David Lazer, Networks in Political Science: Back to the Future, Political Science & Politics , Volume 44 , Issue 1 , January 2011 , pp. 61 – 68

2. خالد حنفي، "أي دور للشبكات في تغيير عالمنا؟"، ملحق اتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد 202، أكتوبر 2015، ص 3.

3. Manuel Castells, A Network Theory of Power, International Journal of Communication, 2011 https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/view/1136/553

4. "مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا"،) دار الدعوة: الإسكندرية، 1984) ص 131.

5. لمزيد من التفاصيل حول نشأة تنظيم "الإخوان" انظر: جمعة أمين، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2002)، ص 143. إبراهيم عبد الله البنا، "الفكر السياسي عند جماعة الإخوان المسلمون: آراء حسن البنا نموذجًا"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الاول ،2017.

6. محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون.. أحداث صنعت تاريخ ،(الإسكندرية: دار الدعوة ،1994).

7. يعد النظام الخاص تنظيمًا سريًا يتلقى أفراده تدريبًا عسكريًا، ويتكون من مجموعة من الخلايا، حيث تتكون كل خلية من خمسة أشخاص ويرأسها عضو لا يتصل إلا بهم، ولكل عشرة من رؤساء الخلايا مجموعة يرأسها عضو لا يتصل إلا بهم، وهذه المجموعة لها مسئول آخر. بمعنى أن هذا النظام يتدرج هرميًا، حتى يصل إلى الرئيس الفعلي للجهاز المجهول من خلاياه.

8. حسام تمام، الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة ،(القاهرة: دار الشروق ،2013)،ص 143.

9. علي بكر، "علاقة الإخوان المسلمين بالعنف والتنظيمات الإرهابية"، الملف المصري، العدد 13، سبتمبر 2015. ص 18–19.

10. دعاء إمام، "مصطفى مشهور.. صاحب خطة الصدام مع الدولة"، المرجع، 20 يوليو 2018..https://www.almarjie-paris.com/2184

11. نوران محمد عمر عطية، السياسة الخارجية للحركات الإسلامية: دراسة حالة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2013، ص 106.

12. يتميز البناء التنظيمي للتنظيم الدولي للإخوان بهيكل مشابه إلى حد كبير للبناء الخاص بالتنظيم الأم، متمثلًا في الأمين العام للتنظيم الدولي (الذي يقوم بدور المرشد)، ومكتب الإرشاد العام للتنظيم الدولي، ومجلس الشورى العام للتنظيم الدولي. لكن التنظيم الدولي يضم بين طياته العديد من المنظمات السياسية والدينية والإعلامية التي تقوم بالعديد من المهام التي تخدم أنشطة التنظيم.

13. في الوقت الحالي يعاني التنظيم الدولي للإخوان من جملة من التحديات على خلفية التحديات التي يمر بها التنظيم ذاته، سواء على صعيد البنية التنظيمية، أو على صعيد تراجع الجاذبية الأيديولوجية، أو على صعيد فقدان الحاضنة الشعبية، غير أن أكثر الأزمات حدة هي المتعلقة بالصراع السياسي بين أجنحته والتي تعصف بتماسكه التنظيمي وهياكله المؤسسية.

14. تقى النجار، "محمود عزت الصيد الثمين في قبضة الأمن المصري"، المرصد المصري، 28 أغسطس 2020 .https://marsad.ecss.com.eg/38451

15. محمود قاسم، "صيد الصقر.. عملية نوعية تصيب الإخوان في مقتل"، المرصد المصري، 28 أغسطس 2020 -https://mar-sad.ecss.com.eg/38454

16. المرجع ذاته.

17. Brigitte Maréchal, The Muslim Brothers in Europe: Roots and Discourse, (Leiden/Boston: Brill, 2008), pp 56–82.

18. صلاح وهبه، "تشديد الحصار.. ملاحقة نشاط الإخوان في ألمانيا"، المرصد المصري، 20 ستمبر 2022 .https://marsad.ecss.com.eg/72990

19. تقى النجار، "حصاد تنظيم الإخوان: أزمات متتالية وإشكاليات متعددة"، المركز المصري للفكر والدراسات والاستراتيجية، 18 ديسمبر 2022 https://ecss.com.eg/31796/

20. مها علام وتقى النجار، "تواصل ممتد: محدِّدات مستقبل العلاقة بين واشنطن والإخوان"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 14 أغسطس 2012 https://ecss.com.eg/author/mahaallam-toqaa-el-nagar/

21. المرجع ذاته.

22. نوران عوضين، "العلاقات الماليزية التركية واقع التقارب ودوافع التباعد، الاستراتيجية التركية في آسيا.. التمدد المزدوج بين القوتين الصلبة والناعمة"، إصدار خاص، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يناير 2021، ص 26–33

23. "تقدير موقف: ماليزيا ملاذ بديل للإخوان: ما مدى واقعية هذا الطرح"، مركز مينا للدراسات، 18 أغسطس 2022 / /https://shrtco.de/kJiNhD

24. نوران عوضين، "العلاقات الماليزية التركية واقع التقارب ودوافع التباعد"، مرجع سابق، ص 26–33

25. مها علام، "الاختراق العثماني الناعم: هل تنجح تركيا في التغلغل داخل المجتمع الإندونيسي؟ الاستراتيجية التركية في آسيا.. التمدد المزدوج بين القوتين الصلبة والناعمة"، إصدار خاص، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، يناير 2021، ص 19–25

26. سامح إسماعيل، "كيف ارتبط الصعود السياسي للإخوان في إندونيسيا بتزايد معدلات التطرف؟"، كرتير، 14 يوليو 2022 https://www.cratar.net/archives/205470

27. أشرف عبد الحميد، "أموال مفزعة بجعبة الإخوان.. وهذه مكاسب مصر من مصادرتها"، العربية، 13 سبتمبر 2018. https://cutt.ly/jwxmW6ML

28. عبده مصطفى دسوقي، "مصادر التمويل في جماعة الإخوان المسلمين.. شهادات وحقائق"، إخوان ويكلي، 20 يناير 2012 https://cutt.us/84aVD

29. أشرف عبد الحميد، "تفاصيل ثروات إخوان مصر وكيف يديرونها؟"، العربية، 15 سبتمبر 2018 https://cutt.us/dYaAC

30. المرجع السابق

31. محمد الدابولي، "اقتصاد الإخوان.. من «شركة البنا» إلى «مجمعات الشاطر»"، المرجع، 27 يونيو 2018 https://www.almarjie-paris.com/2084

32. "الإخوان المسلمون والملف الاقتصادي في عهد مبارك"، الإخوان ويكلي، 10 فبراير 2014 https://cutt.us/TVZKQ

33. محمد الدابولي، "اقتصاد الإخوان.. من «شركة البنا» إلى «مجمعات الشاطر»"، مرجع سابق.

34. حسن الرضيع، "اقتصاد جماعة الإخوان ومدى تأثره بأزمات رأس المال المُعولم"، مركز ترينـدز للبحوث والدراسات، 19 مارس 2023 https://trendsresearch.org/research.php?id=54

35. Farah Douglas, The Little Explored Offshore Empire of the International Muslim Brotherhood, Strategy Center, April 18, 2006. http://www.strategycenter.net/research/

36. خيري عمر، "الإخوان المسلمون: أزمة تنظيمية وتراجع القدرات"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 14 يونيو 2023 https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alakhwan-almslmwn-azmt-tnzymyt-wtraj-alqdrat

37. أحمد كامل البحيري، "إعلام الإخوان بين الفاعلية والانحسار"، مركز الأهرام للدارسات السياسية والاستراتيجية، 5 يوليو 2017 https://acpss.ahram.org.eg/News/16333.aspx

38. أسامة عبد الحق، "الإسلاميون الجدد.. إلى أين؟"، صحيفة البيان، 7 نوفمبر 2005، https://www.albayan.ae/paths/books/2005-11-07-1.985780

39. خالد أحمد عبد الحميد، "جماعة الإخوان المسلمين وتوظيف الإعلام الرقمي"، مركز ترينـدز للبحوث والدراسات، 8 نوفمبر 2020 https://shrtco.de/Ztazct

40. المرجع ذاته

41. عليا العزي، "الإخوان والإعلام الرقمي.. الدور وحدود التأثير"، مركز ترينـدز للبحوث والدراسات، 19 مايو 2022 http://trendsresearch.org/research.php?id=294&title

42. لمزيد من التفاصيل حول توظيف تنظيم "الإخوان" للإعلام انظر: منيرأديب، "إعلام "تنظيم الإخوان الإرهابي".. منصات التضليل ونشر الشائعات"، العين الإخبارية، 28 ديسمبر 2018. https://al-ain.com/article/media-terrorism-qa-tar-egypt "كيف يستخدم الإخوان ولجانهم الإلكترونية منصات التواصل الاجتماعي في نشر الأكاذيب وإثارة الفتن وتأليب الرأي العام؟"، المرصد المصري، 24 يناير 2022. https://marsad.ecss.com.eg/66813/

43. تقى النجار، "التيار القطبي مازال مسيطرًا.. دلالات اختيار "إبراهيم منير" مرشدًا جديدًا للإخوان"، المرصد المصري، 5 سبتمبر 2020 https://marsad.ecss.com.eg/38983/

44. لمزيد من التفاصيل حول الصراع بين جبهتي "لندن" و"إسطنبول"، انظر: تقى النجار، "ماذا يحدث داخل تنظيم الإخوان؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 18 أكتوبر 2021 https://ecss.com.eg/17075/. "بيان من الإخوان المسلمين بشأن قرارات مجلس الشورى العام"، الإخوان أونلاين، 13 أكتوبر 2021. https://cutt.ly/mXs3qdz "بيان: ليسوا منا ولسنا منهم"، الإخوان سايت، 29 يناير 2022 https://ikhwan.site/p-222433

45. "بيان مهم من مجلس شورى عام جماعة الإخوان المسلمون"، الإخوان أونلاين، 16 نوفمبر 2022 https://shrtco.de/kSCzPj

46. "صلاح عبد الحق قائما بأعمال المرشد العام للإخوان المسلمين"، الإخوان أونلاين، 19 مارس 2023. https://ikhwan.site/p-222581

47. "ثروت الخرباوي: الإخوان أنشأوا جماعات عنف كثيرة ليبعدوا شبهة الإرهاب عنهم"، المصري اليوم، 16 أغسطس 2023 https://www.almasryalyoum.com/news/details/2959190

48. "حسم.. ذراع الإخوان الإرهابية التي تعبث بأمن مصر"، سكاي نيوز، 6 أغسطس 2016 https://shrtco.de/laMvQM

49. أحمد شلبي، "تحقيقات «كتائب حلوان»: المتهمون تلقوا تمويلًا من صهر «الشاطر» وأسلحة ثقيلة عن طريق السودان"، المصري اليوم، 1 إبريل 2015 http://cutt.us/LJ4gz

50. إيمان عبد المنعم، "جماعة الإخوان المسلمين والعنف"، الملف المصري، العدد 31، مارس 2017، ص 7

51. أحمد شلبي، "اعترافات تفصيلية لجماعتي «حسم» و«لواء الثورة» أمام نيابة أمن الدولة العليا"، المصري اليوم، 16 يونيو 2016. http://cutt.us/Cuglq

52. "الظواهري: بن لادن كان عضوًا في جماعة الإخوان"، موقع العربية، 31 يناير 2015 https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2015/01/30/الظواهري-بن-لادن-كان-عضوًا-في-جماعة-الإخوان-.html

53. "وثائق بن لادن: «الإخوان» وجهوا فكر زعيم القاعدة.. والتعاون مع إيران «شريان مهم»"، موقع الأهرام، 3 نوفمبر 2017 http://cutt.us/HmgYJ

54. The Muslim Brotherhood's Ties to ISIS and Al-Qaeda (), The Counter Extremist Project, https://www.counterextremism.com/content/muslim-brotherhood%E2%80%99s-ties-isis-and-al-qaeda

55. "القرضاوي: البغدادي كان من الإخوان وقد أغراه "داعش" بالزعامة"، العربية، 16 أكتوبر 2016. https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/10/16/qaradawi-albaghdadi-islamic-brotherhood

56. معتزالخطيب، العنف المستباح: الشرعية في مواجهة الأمة والدولة، (القاهرة: دار المشرق، 2017)، ص 205

57. فريد بن بلقاسم، "تونس بعد الاستفتاء على الدستور: هل هي القطيعة مع الإسلام السياسي؟"، مركز ترينـدز للبحوث والاستشارات، 15 أغسطس 2022. https://cutt.ly/oXhtDuB

58. عبدالفتاح نعوم، "سقوط إخوان المغرب في انتخابات 8 سبتمبر. كيف ولماذا؟"، مركز ترينـدز للبحوث والاستشارات، 16 سبتمبر 2021. https://cutt.ly/gXhgj6J

59. George Michael, The Legend and Legacy of Abu Musab al-Zarqawi, Defense Studies ,September2007https://www.researchgate.net/publication/232828844_The_Legend_and_Legacy_of_Abu_Musab_al-Zarqawi

60. Chaeles Lister, Profiling the Islamic State, Brookings Doha Centre, December1, 2014.P6. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2014/12/en_web_lister.pdf

61. "مبتدأ ينفرد بنشر أخطر رسالة جهادية من الزرقاوي إلى بن لادن"، مبتدأ، 31 يوليو 2015 https://shrtco.de/ysJCyq

62. Joby Warricku, Abo Bakr al-Baghdadi, extremist leader of Islamic State, dies at 48, Washington post, October 27, 2019 https://www.washingtonpost.com/local/obituaries/abu-bakr-al-baghdadi-islamic-states-terrorist-in-chief-dies-at-48/2019/10/27/0d004abc-663d-11e7-8eb5-cbccc2e7bfbf_story.html

63. دلال محمود، عن "خلايا التماسيح" وظهور البغدادي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 30 إبريل 2019 https://ecss.com.eg/5840/

64. تقى النجار، "كيف يمكن فهم تصعيد تنظيم "داعش" في سوريا؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 15 أغسطس 2023https://ecss.com.eg/36051/

65. تقى النجار، "داعش ليبيا: لا يزال التهديد مستمرًا"، المرصد المصري، 26 يونيو 2020. https://marsad.ecss.com/eg/33552/

66. Thirty-second report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2610 (2021) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, United Nations Security Council, July 25, 2023.

67. I Bid

68. Twenty-ninth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2368 (2017) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, United Nations Security Council, February 3,2022

69. Facing the Challenge of the Islamic State in West Africa Province, Crisis Group, May16, 2019https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/nigeria/273-facing-challenge-islamic-state-west-africa-province

70. Katherine Zimmerman, Salafi-jihadi ecosystem in the Sahel, American Enterprise Institute, April 22, 2020, https://www.aei.org/wp-content/uploads/2020/04/Salafi-Jihadi-Ecosystem-in-the-Sahel.pdf

71. Twenty-ninth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2368 (2017) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, Opt.cit

72. تقى النجار، "تحولات خريطة الإرهاب في إفريقيا"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 8 مارس 2020. https://ecss.com.eg/8358/

73. Daveed Gartenstein-Ross, Emelie Chace-Donahue, Colin P. Clarke, The Evolution and Escalation of the Islamic State Threat to Mozambique ,Foreign Policy Research Institute ,April 13,2021 https://www.fpri.org/article/2021/04/the-evolution-and-escalation-of-the-islamic-state-threat-to-mozambique/

74. Jacob Zenn, ISIS in Africa: The Caliphate's Next Frontier, Newlines Institute, May 26, 2020 https://newlinesinstitute.org/isis/isis-in-africa-the-caliphates-next-frontier/

75. تقى النجار، "هل تشهد أفغانستان الصحوة الجديدة لتنظيم داعش"؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 4 أغسطس 2018. 6632/https://ecss.com.eg/

76. Fourteenth report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2665 (2022) concerning the Taliban and other associated individuals and entities constituting a threat to the peace stability and security of Afghanistan, United Nations Security Council, June 1, 2023

77. Tore Refslund Hamming, The General Directorate of Provinces: Managing the Islamic State's Global Network, Combating Terrorism Center, July 2023 https://ctc.westpoint.edu/the-general-directorate-of-provinces-managing-the-islamic-states-global-network/

78. Tore Refslund Hamming, The General Directorate of Provinces: Managing the Islamic State's Global Network, Opt.cit

79. Twelfth report of the Secretary-General on the threat posed by ISIL (Da'esh) to international peace and security and the range of United Nations efforts in support of Member States in countering the threat, Opt.cit

80. Thirty report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2610 (2021) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, United Nations Security Council, July 15, 2022

81. I Bid

82. Martin Chulov, How an arrest in Iraq revealed Isis's _ 2bn jihadist network, The Guardian, 15 Jun 2014 https://www.theguardian.com/world/2014/jun/15/iraq-isis-arrest-jihadists-wealth-power

83. Thirty-second report of the Analytical Support and Sanctions Monitoring Team submitted pursuant to resolution 2610 (2021) concerning ISIL (Da'esh), Al-Qaida and associated individuals and entities, Opt.cit

84. أحمد زكريا البسوسي، "دور محدد الطاقة في استراتيجية الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول في الشرق الأوسط: حالتا تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 2، أبريل 2022. https://jpsa.journals.ekb.eg/article_233861.html

85. Karen Leigh, ISIS Makes Up To $3 Million a Day Selling Oil, Say Analysts, Abc News, August 2, 2014, https://abcnews.go.com/International/story?id=24814359

86. Stefan Heißner, Peter R. Neumann, John Holland-McCowan, Rajan Basra, Caliphate in Decline: An Estimate of Islamic State's Financial Fortunes, ICSR, 2017 https://icsr.info/wp-content/uploads/2017/02/ICSR-Report-Caliphate-in-Decline-An-Estimate-of-Islamic-States-Financial-Fortunes.pdf

87. "كيف عطّلت قوات الأمن العراقية مصادر تمويل داعش؟"، التحالف الدولي، 28 سبتمبر 2022 https://cutt.us/kcKsY

88. "الابتزاز والضرائب التي تفرضها داعش مربحة ويصعب سحقها"، بروكينغز، 20 نوفمبر 2015 https://cutt.us/DdW85

89. "مصادر تمويل "داعش" غير النفطية في الفايننشال تايمز"، BBC عربي، 15 ديسمبر 2015 https://www.bbc.com/arabic/inthepress/2015/12/151214_press_uk_tuesday

90. Stefan Heißner, Peter R. Neumann, John Holland-McCowan, Rajan Basra, Caliphate in Decline: An Estimate of Islamic State's Financial Fortunes, Opt.cit

91. Carla E. Humud, Robert Pirog, Liana Rosen, Islamic State Financing and U.S. Policy Approaches, Congressional Research, 2015 https://fas.org/sgp/crs/terror/R43980.pdf

92. "كيف استخدم داعش الثقافة ليمول إرهابه"، التحالف الدولي، 20 نوفمبر 2019 https://cutt.us/zcZeR

93. Stefan Heißner, Peter R. Neumann, John Holland-McCowan, Rajan Basra, Caliphate in Decline: An Estimate of Islamic State's Financial Fortunes, Opt.cit

94. رغدة البهي، "العملات الافتراضية وسيلة جديدة لتمويل الإرهاب.. أفكار مقترحة للمواجهة"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 18 يوليو 2019 https://ecss.com.eg/6484/

95. رغدة البهي- تقى النجار، "ساحات بديلة: كيف وظّفت التنظيمات الإرهابية التطورات التكنولوجية؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 8 أغسطس 2019. https://ecss.com.eg/6679/

96. رغدة البهي، "العملات الافتراضية وسيلة جديدة لتمويل الإرهاب.. أفكار مقترحة للمواجهة"، مرجع سابق

97. Mia Bloom and Chelsea Daymon, Assessing the Future Threat: ISIS's Virtual Caliphate, Orbis, May 2018. Bennett Clifford, Trucks, Knives, Bombs, Whatever: Exploring Pro-Islamic State Instructional Material on Telegram, Combating Terrorism Center, May 2018 https://ctc.westpoint.edu/trucks-knives-bombs-whatever-exploring-pro-islamic-state-instructional-material-telegram/

98. Rita Katz, The Islamic State may have a new propaganda haven, The Washington Post, January 28, 2019 https://www.washingtonpost.com/opinions/the-islamic-state-might-have-found-the-perfect-propaganda-machine/2019/01/28/0d31f7ec-2036-11e9-8e21-59a09ff1e2a1_story.html

99. هاجر أيمن، "ماذا تغيّر في الخطاب الإعلامي لداعش؟"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 28 يوليو 2023 https://ecss.com.eg/35568/

100. المرجع السابق.

101. تقى النجار، "هدم الأسوار: استراتيجية "داعش" للخروج من حالة الكمون"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 11 نوفمبر 2020 https://ecss.com.eg/12249/

102. تقى النجار، "التكيف مع التحديات: "داعش" من عملية "كايلا مولر" إلى زلزال سوريا"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 22 فبراير 2023https://ecss.com.eg/32894/

103. Mara Redlich Revkin, Elisabeth Jean Wood, The Islamic State's Pattern of Sexual Violence: Ideology and Institutions, Policies and Practices, The Journal of Global Security Studies, July 19, 2020. P13-15

104. Dave van Zoonen and Khogir Wirya, The Yazidis: Perceptions of Reconciliation and Conflict, Middle East Research Institute, 2017.pp. 7-12 http://www.jstor.org/stable/resrep13635.5

105. Christophe Paulussen, ISIS and Sexual Terrorism: Scope, Challenges and the (Mis)Use of the Label, International Centre for Counterterrorism, January27, 2021https://icct.nl/publication/isis-and-sexual-terrorism-scope-challenges-and-the-misuse-of-the-label/

106. Jonathan Matusitz, Gender Communal Terrorism or War Rape: Ten Symbolic Reasons, Sexuality & Culture 21, 2017,p 830-844

107. "المقاتلون الأجانب في تنظيم الدولة الإسلامية: كم بقي منهم في العراق وسوريا؟"، BBC عربي، 20 فبراير 2019https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47293415

108. تقى النجار، "تهديد مستمر: العائدون من داعش"، المرصد المصري، 2 إبريل 2022 .https://marsad.ecss.com/eg/68763

109. تقى النجار، "سيناريوهات متعددة: مخيم الهول وإعادة إنتاج داعش"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 23 سبتمبر 2020https://ecss.com.eg/11046/

110. "إيجاز صحفي هاتفي مع الجنرال مايكل كوريلا، قائد القيادة المركزية الأمريكية"، وزارة الخارجية الأمريكية، 22 ديسمبر 2022 https://shrtco.de/kcWXjz

111. تقى النجار، "سيناريوهات متعددة: مخيم الهول وإعادة إنتاج داعش"، مرجع سابق.

الفصل الخامس

وسائل التواصل الاجتماعي
الانتشار والمقومات

* د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تمهيد

يتعاظم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي عالميًا، بالنظر إلى الصلاحيات الواسعة والسلطات غير المقيدة التي تُمكنها من مراقبة الكيفية التي يقضي بها الأشخاص أوقاتهم والأماكن التي يترددون عليها، وتنامي قدرتها على جذب الجماهير والهيمنة على الشركات الصغيرة ومنافسة مصادر الأخبار المحلية، وغير ذلك. إذ يبرز تأثيرها العالمي لدورها البارز في التواصل ومشاركة المعلومات وتكوين العلاقات وتسويق المنتجات لتقطع بذلك شوطًا طويلًا منذ إطلاق (SixDegrees.com) كأول موقع للتواصل الاجتماعي في عام 1997، ليتصل بها اليوم ما يزيد على 4 مليار مستخدم في جميع أنحاء العالم، لتقدم بذلك نموذجًا بارزًا على صعيد الشبكات الاجتماعية.

إذ تعتمد وسائل التواصل الاجتماعي كشبكات اجتماعية على التكنولوجيا الحديثة والاتصال بالإنترنت، كونها تتكون من مجموعة واسعة من مواقع الويب والتطبيقات والخدمات الموجودة على الإنترنت التي تُركز على المحتوى الذي يُنشئه المستخدم، وتسمح له بإنشاء ملف تعريفي يحتوي على معلوماته الشخصية، وتقدم له طريقة للاتصال الدائم مع مختلف المستخدمين وتشكيل شبكات من العلاقات. مع الأخذ في الاعتبار أن بعض التحليلات تُفرق بين الشبكة الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي، لأن الأُولى تركز على الروابط والعلاقات بين الأفراد، فيما تركز الثانية على مشاركة الفرد مع جماهير كبيرة عدديًا. فيما تدفع تحليلات أخرى بأن المصطلحين يستخدمان

بالتبادل لا سيما مع اتفاق كليهما في أربعة أهداف رئيسية هي: (1) الاتصال ومشاركة المعلومات ومشاركة الصور ومقاطع الفيديو، (2) تلقي الأخبار العاجلة والتفاعل، (3) كسر حواجز الوقت والمسافة، (4) التسويق وتعزيز الوعي بالعلامات التجارية لدى مستخدمي المنصة.

وبصرف النظر عن الفروق الدقيقة بين كلا المصطلحين، يتعامل هذا الفصل مع وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها نموذجًا للشبكات الاجتماعية ذات التأثيرات الدولية؛ فيقف على طبيعة انتشارها مع بيان مقوماتها وركائز انتشارها، ويناقش بعض التأثيرات الدولية والإشكاليات الجدلية التي أفرزتها، ويختتم بآفاقها المستقبلية من خلال الوقوف على بعض العوامل والمتغيرات المؤثرة في مسارها وبعض الاتجاهات المحتملة لتطورها. مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الفصل يتبنى مدخلًا كليًا يركز على ما هو سياسي على الرغم من الطبيعة الاجتماعية لوسائل التواصل الاجتماعي.

أولًا | طبيعة الانتشار

حظيت وسائل التواصل الاجتماعي بانتشار عالمي الطابع يُدلل عليه جملة من المؤشرات الرئيسية التي يأتي في مقدمتها: عدد مستخدميها، وتعدد فئات هؤلاء المستخدمين (الأفراد والجماعات والدول)، بجانب تضخم أرباح الشركات المالكة لها من بين مؤشرات أخرى. وبالنظر إلى المؤشر الأول، يمكن القول إنه في عام 2023، بلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي 4.9 مليار شخص في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يقفز هذا الرقم إلى ما يقرب من 5.85 مليار مستخدم بحلول عام 2027. مع الأخذ في الاعتبار أن هؤلاء المستخدمين لا يرتبطون بمنصة واحدة بطبيعة الحال؛ فقد يستخدم المستخدم الواحد 6 منصات في الأوان نفسه[1]. ويمثل هؤلاء المستخدمون في مجملهم 59.9٪ من سكان العالم و92.7٪ من جميع مستخدمي الإنترنت.

وقد بلغ عدد المستخدمين الجدد بين إبريل 2022 وإبريل 2023 نحو 150 مليون مستخدم بزيادة قدرها 3.2٪ على أساس سنوي، وهو ما يساوي 410 ألف مستخدم جديد كل يوم و4.7 مستخدم جديد كل ثانية. والجدير بالذكر -في هذا الصدد- تعدد وسائل التواصل الاجتماعي التي يستخدمها المستخدمون كل شهر لتصل إلى 6.6 شبكات اجتماعية مختلفة في المتوسط، ويبلغ متوسط الوقت الذي يقضيه المستخدمون عليها يوميًا ساعتين و24 دقيقة، وهو ما يعني أن العالم يقضي بشكل جماعي 11.5 مليار ساعة على منصات التواصل الاجتماعي يوميًا. ومن بينها، تعد منصة "تيك توك" المنصة الاجتماعية الأكثر شعبية من حيث الوقت الذي يستغرقه المستخدمون في تصفحها؛ إذ يقضي المستخدمون -ممن يملكون جهاز "أندرويد" - ما يقرب من 31 ساعة و32 دقيقة على "تيك توك" شهريًا. بيد أن هذا لا يقلل من شعبية منصات أخرى؛ ففي إبريل 2023، أمكن ترتيب منصات التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا من حيث عدد المستخدمين النشطين عالميًا لتأتي منصة "فيسبوك" في المرتبة الأولى يليها "يوتيوب" ثم "واتساب" و"انستغرام" و"وي تشات".

وتدلل الإحصائيات السابقة على صعوبة تخلي شرائح واسعة من المستخدمين لا سيما المراهقين عن وسائل التواصل الاجتماعي؛ فقد أكد 54.8٪ من المراهقين في الولايات المتحدة صعوبة التخلي عنها، وبخاصة مع ذيوع استخدامها بين المستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا. كما تشير تلك الإحصائيات إلى ريادة تطبيق "فيسبوك" عالميًا؛ إذ يستخدمه 2.037 مليار شخص يوميًا، ونحو 2.989 مليار مستخدم نشط شهريًا (ما يمثل 57.2٪ من إجمالي مستخدمي الإنترنت). وفي العام الماضي فحسب، زاد عدد مستخدمي "فيسبوك" بمقدار 53 مليون شخص، وقد كان رابع أكثر تطبيقات التواصل الاجتماعي تنزيلًا في الولايات المتحدة في عام 2022، حيث تم تنزيل 45.5 مليون مرة. حيث يقضي مستخدمو "أندرويد" 18 ساعة و17 دقيقة على تطبيق "فيسبوك" شهريًا[2].

أما بالنظر إلى قيمة سوق تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2022، فقد بلغت 49.09 مليار دولار. كما حققت الشركات المالكة لبعض أبرز تطبيقات التواصل الاجتماعي (مثل: "سناب شات"، و"تيك توك"، و"يوتيوب"، والتطبيقات التابعة لشركة "ميتا") إيرادات خلال الربع الأول من عام 2023 بلغت 36.48 مليار دولار، مقارنة بالإيرادات التي حققتها خلال الفترة المماثلة من 2022 والتي بلغت 35.63 مليار دولار. وخلال الربع الأول من عام 2023، نمت الإيرادات بنسبة 2.4% فقط، في حين حققت خلال الفترة المماثلة من عام 2022 نموًا عند 9.5%، ونموًا خلال الفترة نفسها في 2021 عند 48%[3]. كما حققت شركة "بايت دانس" (المالكة لتطبيق "تيك توك") إيرادات بقيمة 350 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2022، لتصل قيمتها السوقية إلى 205 مليون دولار[4].

ولا شك أن الأرقام سابقة الذكر ليست مجرد إحصاءات صماء؛ إذ تسلط الضوء على التأثير الواسع والإمكانات المذهلة التي تتملكها منصات التواصل الاجتماعي كونها أداة واسعة الانتشار متعددة الاستخدامات لا تعترف بحدود جغرافية أو سياسية. كما تدلل على الانتشار الواسع لها ليس فقط على مستوى الفرد؛ بل على مستوى الجماعة أيضًا، وهو ما يمكن التدليل عليه بمثالين فحسب عن وسائل الإعلام والأحزاب السياسية، وذلك قبل الانتقال إلى مستوى الدول. فقد تحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى سلاح إعلامي فعال بعد أن أصبحت المعلومات المتوافرة عليها مادة ثرية لوسائل الإعلام التقليدية كالصحافة والتليفزيون؛ فاتجهت لنقل أخبارها من خلالها وتقديم نشراتها اليومية عبرها. فقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي إحدى أدوات صناعة الإعلام، وليست مصدرًا للمعلومات فحسب، حيث اتجهت العديد من وسائل الإعلام التقليدية لها لعرض أخبارها، بعد أن أصبحت بمثابة نافذة "رسمية" للعديد من الرموز السياسية للإدلاء بتصريحاتهم من خلالها. كما عملت وسائل الإعلام التقليدية على خلق نوافذ صحفية لها عليها[5].

كما ذاع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قِبل الأحزاب السياسية للوصول إلى ناخبيهم وجماهيرهم المستهدفة بحكم انتشارها الواسع. وبعبارة ثانية، تتعدد الاستخدامات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي في الوقت الذي اتجه فيه الساسة إليها استجابة إلى انتشارها الواسع وتطورها المضطرد. وبعبارة ثالثة، أثرت التغيرات التي حدثت في العصر الرقمي على التواصل السياسي الذي يركز على كيفية انتشار المعلومات وتأثيرها في السياسة، وصناع القرار، ووسائل الإعلام، والمواطنين. ففي ظل وجود عدد كبير من الناخبين المحتملين على وسائل التواصل الاجتماعي، اتجهت الأحزاب السياسية إلى نشر حملاتها وشعاراتها عبرها بدلًا من توزيع النشرات والملصقات على الناخبين، لأن الحملات الانتخابية عبر الإنترنت رخيصة نسبيًا وموفرة للوقت. فمع التطور المضطرد في وسائل الإعلام والتكنولوجيا، تنوعت أنماط التواصل بين الجماهير والقادة وبين المؤيدين والمنافسين بشكل ملحوظ، وتمكن المرشحون المحتملون من التحدث إلى الناخبين من خلال تقنيات جديدة بالتوازي مع التغير في: طبيعة المعلومات، ومصادر الأخبار المتاحة، وتعدد قنوات التواصل. ولذا، تمتلك الأحزاب السياسية والسياسيون حسابات نشطة للغاية على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر أفكارهم، واستقطاب الناخبين، وجمع التبرعات، وغير ذلك[6].

ويبرز في سياق متصل مسألة دمج وسائل التواصل الاجتماعي في الحملات السياسية، الأمر الذي لم تبرز أهميته حتى الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2008، حين استخدمها المرشح الرئاسي آنذاك "باراك أوباما". فبفضل قوة الشبكات الاجتماعية، يصل المرشحون السياسيون إلى جمهور أوسع بالمقارنة باستخدام وسائل الإعلام التقليدية، لا سيما مع ثقة عدد كبير من المستخدمين فيما يتداول على تلك الشبكات بالمقارنة بالصحف ووسائل الإعلام المملوكة للدولة. فقد خلصت استطلاعات "جالوب" إلى أن 36٪ من المواطنين في الولايات المتحدة فحسب لديهم "قدر كبير" أو "قدر معقول" من الثقة في مصادر الأخبار السائدة بما يشمله ذلك من وسائل الإعلام المطبوعة.

فيما تؤكد بيانات مركز "بيو" على أن البالغين الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا يثقون في الأخبار الواردة من وسائل التواصل الاجتماعي بقدر ما يثقون في وسائل الإعلام التقليدية[7].

إذ توفر وسائل التواصل الاجتماعي للمستخدمين الفرصة لتوثيق ومشاركة معلومات قد لا يتمكنون من الحصول عليها في مكان آخر، كما تتيح أشكالًا مختلفة من التفاعل بين الناخبين والفاعلين السياسيين. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعتها التعاونية والمفتوحة قد تزيد من انخراط المواطنين في الأمور السياسية لا سيما أولئك الأقل إلمامًا بها. وبالتالي، يمكن لها أن تؤثر بشكل كبير على الساحة السياسية. فعلى سبيل المثال، حصل السياسيون الذين يتمتعون بمشاركة أعلى على وسائل التواصل الاجتماعي على عدد أكبر نسبيًا من الأصوات في الانتخابات الوطنية الهولندية لمجلس النواب في 9 يونيو 2010، وهو ارتباط إيجابي حدث داخل تسعة أحزاب من أصل ستة عشر[8].

لذلك، يعتمد المواطنون اليوم بدرجة أقل على التبادلات الشفوية والمكتوبة ودرجة أكبر على وسائل التواصل الاجتماعي التي استخدمها الجمهور والسياسيون والأحزاب السياسية لأهداف سياسية، وبخاصة في ظل الترابط بين الصور المرئية والنصية واللفظية وقدرة الرسائل ذات الطابع السياسي على التأثير في الجمهور. كما تعد وسائل التواصل الاجتماعي أداة مهمة للأحزاب السياسية لتوفير المعلومات للجمهور حول أنشطتها السياسية، وحشد المواطنين، والإعلان عن برامجها السياسية. لذلك، وتبعًا لدراسات الاتصال السياسي، فقد فتحت وسائل التواصل الاجتماعي فصلًا جديدًا في عالم الديمقراطية كونها وسيلة شجعت مستخدميها على الانخراط في اتصالات ثنائية الاتجاه؛ فقد يؤدي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلى أشكال غير تقليدية من الاتصال السياسي. وبعبارة ثانية، يتمتع مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي بالقدرة على التحول إلى قادة رأي جدد قادرين على حشد

أتباعهم. لذلك، تحتاج الأحزاب السياسية إليها حتى يتمكن كوادرها –لا سيما أعضاء المجلس التشريعي– من تقديم المعلومات للجمهور بصدق وشفافية.

كما أصبح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي –وبخاصة من قِبل السياسيين الرسميين على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية– منتشرًا بشكل متزايد[9]، وبخاصة بعد أن اتجهت الدول إلى توظيفها دفاعًا عن صورتها، والمساهمة في تحقيق أهدافها وبناء قوتها الناعمة، وتطوير أفكار جديدة لإدارة الصراع في بيئة اتصالية جديدة تغيرت فيها موازين القوى، وتطورت فيها أساليب التأثير على الجماهير لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. فلم تعد الحكومات الوطنية على اختلافها بحاجة إلى الاتصال بحكومات الدول الأجنبية وبناء العلاقات معها فحسب؛ بل بحاجة إلى الاتصال بالجماهير والتأثير على اتجاهات الرأي العام وغرس صورة إيجابية لها في أذهان مواطنيها أيضًا[10]. ففي بعض الحالات، تتحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى أداة سياسية تحقق أهدافًا استراتيجية؛ إذ إنها تتميز بوجود رأي عام إلكتروني قوي يتشكل بداخلها وإن كان قادرًا على الانتقال إلى الشارع السياسي بسرعة فائقة.

وعمومًا، شهدت السنوات الأخيرة تطورًا تكنولوجيًّا غير مسبوق، وأصبح استخدام الهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية من أساسيات الحياة اليومية لغالبية المستخدمين، ولم يعد ترفًا يقتصر استخدامه على فئة محددة من المجتمع دون الأخرى، نظرًا لتغيرات كبرى طرأت على أنماط المعيشة والأنشطة الاقتصادية والحياتية بشكل عام. وبالتالي، تعاظم دور وسائل التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة، حيث لم تعد مجرد وسيلة للتواصل بين الأفراد، وإنما أضحت أداة فعالة من أدوات التأثير على الأفكار والتوجهات، وصناعة الرأي العام، والتأثير على سلوكيات البشر في كل مكان[11].

ثانيًا | مقومات الانتشار

لقد ارتبط بزوغ مواقع التواصل الاجتماعي وانتشارها عالميًّا بتعزيز قيم الحرية والتواصل الحر والحق في التعبير، وهو الارتباط الذي تأكد مع استخدامها في دعم حركات الرفض والاحتجاج، وتداول المعلومات، وكسر قيود الحجب والحظر، وفضح ممارسات الفساد، وغيرذلك. فقد مكنت المستخدمين من التواصل مع بعضهم البعض والتعبيرعن أنفسهم بحرية، وبناء مجتمعات بلا حدود، والانخراط في مناقشات سياسية كونها منفذًا للتعبيرالحر عن الأفكار، وساحة للنقاش المفتوح حول كثيرمن القضايا. فقد أصبحت منصات مثل "فيسبوك" وانستغرام" منصة للنقاش الديمقراطي بين المواطنين وبعضهم البعض، وبين المرشحين والناخبين، وبين الناشطين والجماعات السياسية.

فمن خلالها، يمكن للسياسي أن يستمع لما يفكر فيه الجماهيرويتواصل ويشارك معها ما يشاء من معلومات؛ إذ تسهل عملية مشاركة مقاطع الفيديو والصور والمقالات بسهولة بالغة، وعليه يُسمح للأشخاص الذين لا يملكون القدرة على الوصول إلى المعلومات المتاحة عن السياسيين والأحداث الجارية بالوصول إلى تلك المعلومات من خلال التغريدات والمنشورات وما إلى ذلك. كما تتيح أيضًا الفرصة للتعبيرالحر عن الآراء لجميع المستخدمين بغض النظر عن أعمارهم أو معرفتهم السابقة بالشئون السياسية[12].

فلا شك في تعدد مقومات ومزايا وسائل التواصل الاجتماعي الجاذبة للسياسيين كونها أحد أهم مصادر انتقال الأخبار والمعلومات في العصر الرقمي؛ ولذا استخدمها السياسيون للتواصل مع الناخبين وإيصال رسائلهم، وتشكيل الرأي العام، وإطلاع المستخدمين على أحدث الأخبار والأحداث. كما أضحت أداة بارزة لجمع التبرعات للحملات السياسية، وحشد الأصوات، ورصد مشاعر الناخبين وبناء علاقات معهم، والتواصل مع الناخبين الشباب، والتأثير في الرأي العام، والتعرف على مخاوف المواطنين تجاه بعض القضايا الحساسة،

وبنـاء علاقـات مـع الأعضـاء الرئيسـيين في المجتمـع، والاطلاع الدائـم علـى الأحـداث الجاريـة. كمـا وفـرت للسياسـيين منصـة رئيسـية لمشـاركة سياسـاتهم ومعتقداتهـم مـع الجمهـور وجمـع البيانـات اللازمـة عـن توجهـات الـرأي العـام تجاه قضايـا محـددة. وهـو مـا يـعني أن وسـائل التواصـل الاجتماعـي تسـمح بـشكل مـن أشكال التواصـل ثنـائي الاتجـاه، وتسـاعد علـى بنـاء العلاقـات بين السياسـيين والجمهـور بعـد أن منحـت السياسـيين طريقـة جديـدة للتواصـل مـع الجمهـور ونشـر الدعايـة وتوصيـل رسـائلهم إلى جمهـور أوسـع ومعرفـة تعليقاتـه عليهـا[13].

إذ يسـهل علـى المسـتخدمين إعـادة مشـاركة المحتـوى بطريقـة سـهلة وجاذبـة تسـفر عـن طـول الأمـد الـذي يقضونـه علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي[14]؛ إذ يـقضي الشـخص العـادي حـوالي 145 دقيقـة عليهـا يوميًـا، فـإذا حافـظ علـى هـذا الاسـتخدام علـى مـدى متوسـط عمـر 73 عامًـا، فـإن النتيجـة النهائيـة هـي قضـاء 5.7 سـنة علـى تلـك المنصـات، مـا يعكـس سـهولة الاسـتخدام وجاذبيـة المحتـوى؛ ذلـك أن أكثر أنـواع المحتـوى جاذبيـة هـي مقاطـع الفيديـو القـصيرة لا سـيما تلك التي تقـل مدتهـا عـن دقيقـة واحـدة لقدرتهـا علـى جـذب انتبـاه 66٪ مـن المسـتهلكين. إذ تتمتـع مقاطـع الفيديـو تلـك بجاذبيـة أكبر بمـرتين ونصـف مـن مقاطـع الفيديـو الأكثر طـولًا.

وترجـع جاذبيـة وسـائل التواصـل الاجتماعـي إلى سـهولة الولـوج إليهـا باسـتخدام الأجهـزة المحمولـة؛ إذ يسـتخدم 99٪ مـن المسـتخدمين جهـازًا لوحيًـا أو هاتفًـا ذكيًـا للاتصـال بوسـائل التواصـل الاجتماعـي، في حين أن 78٪ يفعلـون ذلـك حصريًـا مـن خلال أجهزتهـم المحمولـة[15]. هـذا بجانـب إتاحـة الفرصـة للمسـتخدمين للتعـبير عـن أفكارهـم أينمـا كانـوا؛ إذ تـشير بعـض الدراسـات إلى أن مجـرد مشـاركة الشـخص لمشـاكله والتعـبير عنهـا والحصـول علـى دعـم الآخريـن أو سـماع خبراتهـم حـول المشكلـة نفسـها وكيفيـة حلهـا يُسـهّل علـى الشـخص تخطـي التجربـة بـشكل أفضـل. ناهيـك بإمكانيـة الحصـول علـى فرصـة عمـل؛ إذ تتوافـر إعلانـات عـن 6.5 مليـون فرصـة عمـل متاحـة علـى موقـع (com)، وهـو مثـال لمنصـة تواصـل اجتماعـي

مهنية تهدف إلى ربط الباحثين عن عمل وأصحاب العمل، بعد أن تزايد استخدام الشركات له كأداة لاستقطاب الموظفين في كل أنحاء العالم، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بمهارات التسويق التي تستخدم فيها مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات لإبراز مهارات الشخص وتوثيق إنجازاته في العمل.

إذ تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي إحدى أهم وسائل التسويق التي تستخدمها الشركات الكبرى والشباب وأصحاب الأفكار الجديدة لتسويق منتجاتهم وخدماتهم في إطار التسويق الإلكتروني الذي يخلق لهم فرص عمل عدة، ويسهم في ظهور مسارات مهنية جديدة لا سيما أن وسائل التواصل الاجتماعي أتاحت فرص عمل جديدة على شاكلة كاتب المحتوى التسويقي، وأخصائي تسويق التواصل الاجتماعي، ومصمم جرافيك متخصص في تصميم الإعلانات على منصات التواصل الاجتماعي[16].

وهو ما يعني أن وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للمستخدمين مشاركة الأفكار والصور والمنشورات والأنشطة والأحداث والاهتمامات مع مختلف الأشخاص والشركات بشكل ثنائي؛ فهي لا تمنح معلومة فحسب؛ بل تتيح للمستخدم التفاعل مع الزوار الآخرين في صورة طلب تعليق أو التصويت أو التوصية بناءً على تقييمات الأشخاص الآخرين الذين لديهم اهتمامات مماثلة[17].

وانتقالًا من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة، يمكن القول إن وسائل التواصل الاجتماعي تتمتع بجاذبية خاصة لدى المسئولين الحكوميين والحكومات الرسمية؛ إذ يمكن استخدامها لتقويض منابع تمويل المعارضين، وتكميم حرية التعبير، ومراقبة الإعلام بكافة أنواعه المقروء والمسموع والمرئي، ومراقبة خطب الجمعة والتجمعات، وتحديد نوعية القنوات الفضائية المسموح بمتابعتها، والكتب المسموح بقراءتها، وغيرذلك. ففي بعض الحالات وفي مقدمتها كوريا الشمالية، شكل النظام الحاكم ما يُعرف باسم "اللجان الإلكترونية" التي من مهامها شيطنة المعارضة والتسويق للنظام وتضخيم إنجازاته بما يخدم أهدافه.

ومن الاستخدامات القمعية الجاذبة للحكومات التسلطية: مراقبة النشطاء المعارضين للنظام من خلال تتبع ما يعرف بـ(Ip) الخاص بكل صاحب حساب على تلك المواقع، ومطالبة شركة الاتصالات التي ترأسها الدولة بالعمل على حجب بعض الحسابات والصفحات التي تمتلكها المعارضة، ونشر الافتراءات عن المعارضين وتشويه صورتهم أمام جمهورهم، وقراءة أفكار وآراء الجمهور حول قضية ما، وتعطيل صفحات وحسابات المعارضين من خلال اختراقها أو زيادة البلاغات ضدها بحجة أنها تحض على العنف والكراهية[18].

ويشير ذلك إلى تعدد الأطراف التي "تراقب" محتوى مواقع التواصل الاجتماعي مما يثير الجدل حول المراقبة التي تمارسها الحكومات لا سيما مع استخدام برمجيات للتجسس لقرصنة تلك المواقع، والحصول على بيانات شخصية تنتهك حقوق الأفراد وخصوصياتهم دون رقابة أو إذن قضائي. إذ تشمل الممارسات التي تتبعها الدول لمراقبة محتوى التواصل الاجتماعي إنشاء المراصد ووحدات المتابعة لرصد ما ينشر للتعرف على توجهات الرأي العام والرد على الشائعات وتتبع النشاطات غير القانونية (مثل: الدعاية الإرهابية، وممارسة الاحتيال، وغير ذلك)، بجانب استخدام تقنيات مراقبة المحتوى كونها حلولًا تقنية وخدمات تنتجها شركات الاستشارات التكنولوجية لرصد محتوى الإعلام الاجتماعي وجمع المعلومات عبر المنصات المختلفة، وكذا عقد تفاهمات مع شركات مواقع التواصل كي تقدم بموجبها الأخيرة المعلومات بشأن أنشطة المستخدمين، بجانب تقديم طلبات لإدارات مواقع التواصل الاجتماعي للكشف عن بيانات مستخدمين بعينهم لأسباب أمنية أو جنائية[19].

وبصرف النظر عن الجدل الأخلاقي والقانوني المرتبط بالرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن تلك الرقابة تؤكد تغلغل تأثير تلك الوسائل في حياة مختلف المواطنين بعد أن خلقت حالة من حالات الترابط العالمي الذي يدفع المستخدمين إلى الارتباط الدائم بالشبكات الاجتماعية للاطلاع على الأخبار، أو التفاعل، أو التعلم، أو التسويق، أو تبادل الآراء. وفي اتجاه مضاد لرقابة

الحكومات على وسائل التواصل الاجتماعي، فإن الأخيرة يمكنها التأثير في مختلف الحكومات؛ وهو ما تجلى في حالة الهند على سبيل المثال حيث ظهر مفهوم "الحكم بقيادة المواطن" (C-Governance). فقد أطلقت حركة "آنا هازاري" لمكافحة الفساد حركة تسمى (Satyagraha) بمعنى "الصوم من أجل قضية نبيلة" لتمرير قانون مكافحة الفساد في البرلمان الهندي بعد أن رفضت الحكومة الهندية تمريره. فاتجه مختلف المستخدمين إلى وسائل التواصل الاجتماعي لتدشين حملات توقيع إلكترونية، وقد أدى ذلك بالحكومة إلى النظر بجدية في مسألة إقرار مشروع القانون.

وقد شهدت السياسة العالمية الكثير من الأحداث التي لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا فيها، وإن أتى في مقدمتها الانتخابات الرئاسية الأمريكية. إذ تكشف الحملة الرئاسية للرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" عن الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في انتخابه كونه أول مرشح رئاسي يستخدمها بشكل فعال واستراتيجي في حملته الانتخابية في عام 2008 من خلال إرسال تذكيرات بالتصويت على "تويتر" والتفاعل مع الأشخاص على "فيسبوك". فعندما أعلن "أوباما" عن ترشحه في عام 2007، كان "تويتر" قد بدأ للتو، ولم تكن هناك هواتف (iPhone). لذا، كان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة إعلامية مبتكرة ساهمت في تعزيز حضوره وتسويق أفكاره. وفي نهاية حملته، كان لدى "أوباما" 22.7 مليون متابع و32.2 مليون إعجاب مقارنة بنحو 1.8 مليون متابع و12.1 مليون إعجاب لمنافسه الجمهوري "ميت رومني". وقد تُرجم ذلك إلى فوز تاريخي لأوباما رغم الظروف الاقتصادية القاتمة وضعف الدولار وارتفاع معدل البطالة آنذاك[20].

ويشير المثال السابق -إلى جانب ثورات الربيع العربي- إلى أن المشهد السياسي قد تغير قليلًا في العقدين الأخيرين بفعل التطورات التكنولوجية المضطردة ووسائل التواصل الاجتماعي حتى أضحت الأخيرة عاملًا مؤثرًا في مختلف الحملات السياسية، وقناة مؤثرة تتدفق عبرها الأخبار ونتائج الاستطلاعات

والشائعات بسرعة فائقة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ووسيلة للمشاركة في أحداث البث المباشر. وهو ما تتزايد أهميته في ظل ما يسمى "الاستهداف" المستخدم في صناعة الإعلانات للتأكد من وصول الإعلانات والرسائل إلى الجمهور المناسب. إذ يمكن للسياسيين والأشخاص الذين يترشحون للمناصب استهداف حملاتهم؛ فإذا أراد أحد المرشحين معالجة مخاوف النساء، أو طلاب الجامعات، أو المتقاعدين، أو اللاتينيين، أو أي مجموعة أخرى من الناخبين، فيمكنه تكييف رسائله مثلما يمكن للمعلنين على "فيسبوك" استخدام التحليلات والإعلانات المستهدفة، كي تبدو الرسائل السياسية وكأنها تتحدث إليهم شخصيًا.

ومن القوى البارزة في هذا الصدد أيضًا "التحيز التأكيدي" الذي تمتاز به وسائل التواصل الاجتماعي عندما يتعلق الأمر بالموضوعات المثيرة للجدل بما في ذلك الأمور السياسية، مما يعطي المستخدم الانطباع بأن معظم المستخدمين يتشاركون معه الرؤية نفسها ووجهة النظر نفسها التي يتبناها فيتخيل نفسه محاطًا بالعقول نفسها، وهذا "الوهم" يعطيه الانطباع بأن "الجميع" يفكرون بالطريقة نفسها، ما قد يثير تحيزات علنية وضمنية تؤثر في أراء مجموعات كاملة من المستخدمين المتفقين على القضايا السياسية عينها والناشرين لقصص ومنشورات تدلل على صدق رؤيتهم بشكل متكرر لتظل محيطة بهم كلما ولجوا إلى مختلف الشبكات الاجتماعية. ولهذا السبب، قد تجعل وسائل التواصل الاجتماعي من الصعب على المستخدمين التعرف على وجهات نظر بديلة، مما يقوي أراءهم وإن جعلهم هذا أقل تسامحًا مع الآخرين. وعلى صعيد متصل، فإن مقومات وسائل التواصل الاجتماعي الجاذبة لا تقتصر على ما سلف بطبيعة الحال، فهناك العديد من التغييرات السياسية التي ستحدث بسبب التصويت عن بعد، مما قد يؤدي إلى مشاركة المزيد من الأشخاص في الانتخابات، بجانب تزايد دقة تقنيات الاستطلاع، وكثرة التجمعات السياسية الافتراضية[21].

كما يمكن الدفع بأن الطبيعة المختلفة للمعلومات السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي جذابة بشكل خاص للأجيال الشابة التي ترى أن السياسة عملية مملة وأن وسائل الإعلام القديمة لا تركز عليهم. يضاف إلى سهولة الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي في كل مكان، مما يفسر الصلة الشخصية والتنوع والإقبال الكبير عليها للحصول على المعلومات السياسية. إن التعرض لتنوع أكبر من مصادر المعلومات السياسية يزيد عدديًا من الموضوعات أو القضايا التي يستحق المواطنون دعمها أو الانخراط فيها[22].

ثالثًا | الإشكاليات والتأثيرات السياسية

نتيجة لحجمها الاقتصادي والمالي الهائل، وهيمنتها على المناخ السياسي العام، وقدرتها على العمل دون التقيد بأطر قانونية ملزمة، واستحواذها على عدد من الشركات الناشئة والمتوسطة، تواجه بعض الشركات التكنولوجية الكبرى (وفي مقدمتها: "فيسبوك"، و"ألفابيت"، و"أمازون "، و"تويتر " و"مايكروسوفت "، و"علي بابا "، وغيرذلك) -منذ عدة سنوات- اتهامات عالمية بتقويض المنافسة، وترسيخ الاحتكار، وبسط الهيمنة، ونشر الأكاذيب، والترويج لثقافة المؤامرة، وبث خطابات الكراهية، ونشر أخبار زائفة مغلوطة[23].

وبعبارة ثانية، فإن استمرار وسائل التواصل الاجتماعي في نشر معلومات مضللة يُسهم في نشر "ثقافة المؤامرة"، ويروج لوجهات النظر المتطرفة، وينشر معلومات مغلوطة. وتكمن الإشكالية الكبرى في أن شبكات التواصل الاجتماعي -بحكم طبيعتها- لا تملك الكثير للحيلولة دون نشر الأكاذيب والمحتوى الضار. وهذا يعني تداول تلك الأكاذيب والأخبار المغلوطة لآلاف؛ بل وملايين المرات قبل حظرها[24]. ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد جائحة فيروس كوفيد-19 التي تحول على إثرها "فيسبوك" إلى ساحة للتضليل والأكاذيب والأخبار المغلوطة؛ فقد دفعت الجائحة ملايين المستخدمين إلى وسائل التواصل الاجتماعي للبحث

عـن المعلومـات المتعلقـة بهـا، والضوابـط التي يجـب اتّباعهـا، والمحاذيـر التي يجـب الابتعـاد عنهـا. غيرأنهـا روجـت لعـدد هائـل مـن الشـائعات والمعلومـات المغلوطـة، ممـا قـوض مـن ثقـة المسـتخدمين، وأثـار تسـاؤلات عـن مسـئوليتها عـن المحتـوى المتـداول علـى منصتهـا.

فقـد نشـرت (Avaaz)، وهـي إحـدى مجموعـات حقـوق الإنسـان المعنيـة بتتبـع المعلومـات الخاطئـة، تقريـرًا متعمقًـا فحـص 100 معلومـة خاطئـة متداولـة علـى "فيسـبوك" بسـت لغـات مختلفـة (هـي: الإنجليزيـة، والإسـبانية، والبرتغاليـة، والعربيـة، والإيطاليـة، والفرنسـية)، بين 21 ينايـر و17 أبريـل 2020. وهـي المعلومـات التي بلـغ عـدد مشـاهدتها 117 مليـون مـرة، وشـاركها المسـتخدمون أكثر مـن 1.7 مليـون مـرة. وهـو مـا يـعني تعـرض ملايين منهـم لمعلومـات مضللـة عـن فيروس كورونـا دون أي تحذيـر. ومـن بين هـذه المعلومـات -علـى سـبيل المثـال- قـدرة السـود علـى مقاومـة فيروس كورونـا، وإمكانيـة تـدمير الفيروس بواسـطة ثاني أكسـيد الكلـور، وقـدرة الغرغـرة بالمـاء والملـح أو الخـل علـى التخلـص منـه، وغير ذلـك. ومـن بين تلـك الادعـاءات، تمـت مشـاركة منشـور الغرغـرة بالمـاء والملـح أو الخـل أكثرمـن 31 ألـف مـرة قبـل أن يُحـذف في نهايـة المطـاف. ووفقًـا لتقريـر، اسـتغرق "فيسـبوك" 22 يومًـا للتحذيـر مـن المعلومـات الخاطئـة عـن فيروس كورونـا حتى الإبلاغ عـن محتـوى ضـار.

وفي تحقيـق شـركة "نيوزجـارد" (NewsGuard)، وهـي شـركة تحليـلات تتعقـب المعلومـات الخاطئـة، وُصـف "فيسـبوك" بـالأكثرترويجًـا للمعلومـات الخاطئـة عقـب تحليـل 36 صفحـة مختلفـة، وهـي الصفحـات التي حظـي كل منهـا علـى مـا يزيـد علـى 40 ألـف إعجـاب و13 مليـون متابعـة. وقـد وجـدت الشـركة أن تلـك الصفحـات تسـتهدف الجمهـور باللغـات الإنجليزيـة، والفرنسـية، والألمانيـة، والإيطاليـة. وفي تقريرهـا الصـادر في 6 مايـو 2020، سـلطت الشـركة الضـوء علـى نمـاذج وأمثلـة للمعلومـات الخاطئـة المتداولـة حتى 4 مايـو 2020، كتلـك التي تتصـل بالعلاجـات المزيفـة للـفيروس ونظريـات نشـأته. ففـي اللغـات الأربـع،

تداولت الشائعات المتعلقة بتخليق فيروس كورونا معمليًا وتوظيفه كسلاح بيولوجي بكثرة على الرغم من غياب الأدلة التي تدعم ذلك. وفي الصفحات الفرنسية، تمت مشاركة المنشور الذي يشير إلى تخليق الفيروس معمليًا أكثر من 1200 مرة. وانتشر مقطع فيديو بالفرنسية، وصف فيه قسيس كونغولي فيروس كورونا بأنه "سم من صنع الإنسان"، وهو الفيديو الذي شوهد أكثر من 856 ألف مرة حتى 6 مايو 2020، وشاركه أكثر من 28 ألف مستخدم[25].

وعلى صعيد آخر، تعكس جرائم الكراهية المنتشرة في عدد من الدول قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على تضخيم الأحداث، والترويج للشائعات، ودفع المستخدمين إلى أقصى حالات التطرف كتلك التي تتضح في حالات القتل والتطهير العرقي. وقد تجلى ذلك في عدد من الأمثلة والحالات التي شكلت في مجملها السياق العام لضبط وسائل التواصل الاجتماعي للمحتوى المتداول على منصاتها؛ وإن كان أبرزها البث الحي للقتل الجماعي الذي حدث في نيوزيلندا منتصف مارس 2019. وفي أعقابه، نادت "جاسيندا أرديرن" (رئيسة وزراء نيوزيلندا) بمكافحة المحتوى المتطرف على الإنترنت. ومن الأمثلة البارزة على ذلك أيضًا، نشر أحد الرهبان البوذيين في 2014 على "فيسبوك" ادعاءً كاذبًا من قبل إحدى السيدات بوقوع اعتداء جنسي عليها من قبل زميليها المسلمين، مما أسفر عن تصاعد معدلات العنف بين الأقلية المسلمة والأغلبية البوذية في مدينة مندلاي بوسط ميانمار، أدت إلى مقتل اثنين وإصابة 19 آخرين.

وقد خلصت إحدى الدراسات الصادرة عن جامعة وارويك البريطانية إلى أن الهجمات التي استهدفت اللاجئين في الفترة بين 2015 و2017 ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بتزايد استخدام "فيسبوك"، وبخاصة في الأوقات التي روج فيها اليمين المتطرف أو "حزب البديل من أجل ألمانيا" منشورات معادية لهم على صفحاته. كما أسفرت الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي عن حشد ما يزيد على 6 آلاف متظاهر من اليمين المتطرف في أغسطس 2019 في ولاية ساكسونيا الألمانية.

وتتصل هجمات الإرهاب الأبيض اتصالًا وثيقًا بالخطابات العنصرية التي يتم الترويج لها على الإنترنت، والتي تستعين بوسائل التواصل الاجتماعي للترويج والانتشار. فعلى سبيل المثال، اعتقد مطلق النيران في أحداث كنيسة تشارلستون في يونيو 2015 أن التفوق الأبيض يستوجب ممارسة وإعمال العنف، مما أسفر عن مقتل 9 من رجال الدين والمصلين. وقد تبلورت تلك الاعتقادات بشكل أو بآخر من خلال عمليات تعلم ذاتية على الإنترنت. وهو ما يتشابه إلى حد بعيد مع أحداث إطلاق النيران في كنيسة بطرسبرج في عام 2018. وفي إطارها، قُتل 11 مصليًا في قداس السبت الذي هدف إلى خدمة المهاجرين.

وفي ميانمار، أكدت بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة استخدام "فيسبوك" لنشر الكراهية وشيطنة القيادات العسكرية والقوميين البوذيين لأقلية الروهينجا المسلمة قبل وأثناء حملات التطهير العرقي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وفي مارس 2018، تم الترويج لعدة شائعات في سريلانكا، استهدفت أقلية التاميل المسلمة من خلال إحدى موجات العنف، وعلى خلفيتها قررت السلطات حظر كل من "فيسبوك"، و"واتساب"، وغيرهما لمدة أسبوع[26].

واستجابة للتحديات السالفة، كثفت وسائل التواصل الاجتماعي جهودها للحيلولة دون تكرار التلاعب بمنصاتها، وذلك من خلال: تعليق الحسابات المزيفة، وتفكيك شبكات من الحسابات المزيفة، والتأكيد على الجاهزية، ومراقبة مختلف التهديدات للحيلولة دون أي اختراق أو تسريب محتمل. وهو ما شمل مراقبة الحسابات المعطلة للحيلولة دون استخدامها من ناحية، بجانب مراقبة الشبكات ذات الحسابات صغيرة العدد، وخدمة مشاركة الصور على تطبيق "إنستجرام" التي قد تُستخدم كمنافذ إعلامية من ناحية ثانية. ناهيك بتفكيك بعض الحملات المضللة وحظر الإعلانات وتوظيف الذكاء الاصطناعي لحذف مليارات المنشورات والحسابات المزيفة، بجانب الاستعانة بجيوش من المتطوعين في إطار فرق التدخل السريع لإزالة المنشورات الزائفة.

ومع ذلك، تواجه منصات التواصل الاجتماعي تحديًا رئيسيًّا بشأن السرعة اللازمة لحظر المنشورات المضللة، ومدى جدوى إزالتها بعد اطّلاع المستخدمين عليها؛ فحتى إذا قامت مواقع التواصل الاجتماعي بوضع رموز على المنشورات الصادرة عن سياسيين مخالفين، فقد تصل إلى المستخدمين على نطاق واسع في غضون دقائق معدودة. فعلى سبيل المثال، حاز منشور الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" المتعلق بفيروس كورونا (والذي دفع فيه بأن الأخير ليس أسوأ من الأنفلونزا) على أكثر من 180 ألف إعجاب، كما أُعيد نشر التغريدة أكثر من 43 ألف مرة قبل أن يُخفي "تويتر" المنشور وراء ملصق تحذيري. كما واجهت وسائل التواصل الاجتماعي تدقيقًا وضغطًا شديدين من أجل بذل مزيد من الجهد بهدف الحيلولة دون تحول منصاتها إلى ساحة للمعلومات المضللة[27].

وعلى خطورة التداعيات والآثار السالفة، يمكن القول إن وسائل التواصل الاجتماعي تواجه تداعيات لا تقل خطورة عنها؛ ففي نوفمبر 2020، كشف باحثون النقاب عن عملية احتيال عالمية واسعة النطاق تستهدف مستخدمي "فيسبوك"، وذلك بعد العثور على قاعدة من البيانات غير الآمنة التي استخدمها المحتالون لتخزين أسماء المستخدمين وكلمات المرور لما لا يقل عن 100 ألف ضحية. كما ابتكر المحللون -في الشهر نفسه- طريقة جديدة لمحاولة تجاوز حماية المصادقة الثنائية (2FA) على منصة "فيسبوك". وبالتوازي لذلك، واصلت الأخيرة معركتها القانونية ضد مخترقي "واتساب"، بعد أن زعمت في دعوى قضائية رفعتها عام 2020 أن (NSO Group) المطورة لبرنامج التجسس المشهور "بيغاسوس" (Pegasus) قد استغلت ثغرة في "واتساب" لنشر برامجها الضارة ضد ناشطي حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين. وفي شهر نوفمبر 2020، أصلحت شركة "فيسبوك" ثغرة أمنية في تطبيق "ماسنجر" لنظام التشغيل "أندرويد" بعد أن سمحت للمهاجمين بالتجسس على المستخدمين دون علمهم.

ولا يخفى نهم شركات وسائل التواصل الاجتماعي للوصول لبيانات المستخدمين؛ بل والمتاجرة فيها كما تجلى في فضيحة "كامبردج أنالاتيكا". فقد استخدمت شركة خاصة -تعمل على الجمع بين استخراج البيانات وتحليلها ثم الوصول لاستنتاجات عند العمليات الانتخابية- معلومات شخصية للغاية عن ملايين المستخدمين بعد أن جمعتها سرًا من موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" دون إذن من الجهات المعنية بالأمر. ووفقًا لصحيفة "الجارديان"، فإن شركة "فيسبوك" كانت على علم بهذا الخرق الأمني منذ 2016 دون أن تفعل شيئًا لحماية مستخدميها؛ لتوصف تلك الفضيحة بأنها "لحظة فاصلة" في الفهم العام لطبيعة البيانات الشخصية للمستخدمين.

كما تتعرض وسائل التواصل الاجتماعي لضغوط دولية للكشف عن بيانات المستخدمين؛ فقد سبق أن طالبت لجنة التجارة الفيدرالية وسائل التواصل الاجتماعي بمشاركة التفاصيل المتعلقة بكيفية جمع واستخدام بيانات المستخدمين وكيفية توظيف معلوماتهم، وآليات استخدام الخوارزميات، وغير ذلك[28]. فقد تعددت الجهود الرامية إلى تقويض مساعي "فيسبوك" لتشفير الرسائل بحجتي الإرهاب واستغلال الأطفال، وفي إطارها حاولت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا تقويض التشفير -الطريقة الوحيدة الموجودة حاليًا لحماية المعلومات في العالم بشكل موثوق- من خلال الضغط على شركة "فيسبوك" إما لوقف خططها لتشفير الرسائل على التطبيقات التابعة لها، وإما لفتح المجال لحكومات الدول الثلاث للوصول إلى محتوى الاتصالات الخاصة بالمستخدمين. وقد عارضت الولايات المتحدة وحلفاؤها خطط شركة "فيسبوك" لتشفير تطبيق الماسنجر، لأنه يعوق جهود مكافحة الإرهاب واستغلال الأطفال بعد أن أبلغ "فيسبوك" في عام 2019 عن 16,8 مليون حالة تتضمن محتوياتها إساءة جنسية للأطفال. ووفقًا لها، تم اكتشاف تلك الحالات بسبب عدم تشفيرها، ومن شأن ذلك التشفير أن يحول دون اكتشاف 70% منها[29].

كما تعرضت وسائل التواصل الاجتماعي لانتقادات عدة جرّاء تحولها إلى مؤسسات احتكارية. إذ تنخرط شركات التواصل الاجتماعي في قطاعات عدة مثل: الهواتف المحمولة، وأنظمة التشغيل، والإعلانات، والبحث، والتجارة، وغير ذلك[30]. وتعالت المطالب الرامية لتقليص هيمنتها على عشرات القطاعات عبر تقسيم أعمالها. وتتحكم "جوجل" وفيسبوك "معًا في 60٪ تقريبًا من إيرادات الإعلانات الرقمية في الولايات المتحدة و64٪ من إيرادات الإعلانات للهواتف النقالة. وهو ما يعني أن تلك الشركات -في حقيقة الأمر- ليست أبنية احتكارية فحسب؛ بل هي مؤسسات ذات صبغة عالمية، لا يمكن محاربتها حربًا شعواء، وهو ما يفسر حقيقة تراجع جدوى السياسات الرامية إلى مكافحة الاحتكار بالنظر إلى تعقيد وتشعب أعمالها، بالإضافة إلى ظهور أصوات مؤيدة لنشاطها من قبل المنافسين والمستهلكين على حد سواء، ناهيك بتفضيل المستهلكين لتلك الشركات وخدماتها[31].

كما تحولت وسائل التواصل الاجتماعي -بفعل تعدد استخداماتها السياسية- إلى ساحة شاسعة للاستقطاب السياسي؛ وهو ما تجلى -على سبيل المثال- في الحرب الروسية-الأوكرانية حين تحول تطبيق الفيديوهات الشهير "تيك توك" إلى ساحة حرب موازية بين الجانبين؛ بعد أن وظف كلاهما ما يُسمى بـ"المؤثرين" (Influencers) من المتفاعلين مع وقائع الحرب؛ فقد حظيت مقاطع الفيديو التي نشروها بمشاهدات واسعة وصلت في بعض الأحيان إلى الملايين. فقد اتجه بعض المؤثرين إلى إطلاق حملات لجمع التبرعات تحت عناوين عديدة، كان أبرزها "مساعدة الأوكرانيين المحتاجين والمتأثرين بالحرب". والجدير بالذكر أن مقاطع الفيديو التي نشرها المؤثرون الداعمون لأوكرانيا حاولت دفع المشاهدين إلى التعاطف مع الشعب الأوكراني، واستثارة غضبهم، وصولًا إلى حثّ بعضهم على الذهاب إلى أوكرانيا للمشاركة في الحرب، ومشاركة آخر التطورات والمُستجدات عن الحرب الروسية؛ نظرًا لما تتيحه من أخبار وتحديثات ومعلومات يشاهدها ملايين المستخدمين حول العالم، حيث امتلأت موجزات "تيك توك" بفيديوهات يُسمع فيها صافرات الإنذار ودوي أصوات المدافع[32].

رابعًا | مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي

يجد مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي أواصره في جملة من العوامل والتطورات المحتملة التي يأتي في مقدمتها الذكاء الاصطناعي؛ فقد استثمرت منصات التواصل الاجتماعي مليارات الدولارات فيه كي يقوم بمهام عدة تشمل تحليل المحتوى وتنويع تجربة المستخدم، وعليه قد يشهد العقد المقبل انتشارًا أكبر للروبوتات والمساعدين الافتراضيين قياسًا على تطبيق "تشات جي بي تي" الذي يُمكّن من كتابة المنشورات والتواصل مع الجمهور، فقد يتطور ذلك مستقبلًا كي يقرر بمفرده ماهية وتوقيت ما يجب نشره انطلاقًا من تحليل منشورات حساب بعينه خلال الأعوام الماضية. وقد تتطور بالتبعية كيفية اختيار الذكاء الاصطناعي لأفضل الطرق للترويج لمنتج جديد وأفضل صوره، بجانب التخطيط بعيد المدى للمنشورات، مما يسهل عمل محرّري منصات التواصل الاجتماعي. إن الذكاء الاصطناعي سيشهد في المستقبل القريب استخدامًا مكثفًا له من قبل عمالقة التواصل الاجتماعي، وبخاصة على صعيد تحليل الصور والفيديوهات والحظر التلقائي لبعضها وتطويع الخوارزميات حتى تقدم لكل مستخدم ما يريد. وهو ما ينذر بصعود نجم المنصات الاجتماعية التي يتحكم بها المستخدمون، وتطور طرق التسوق، وانتشار العوالم ثلاثية الأبعاد[33].

ومما سبق، يمكن القول إنه في المستقبل سيتمكن المستخدمون من استخدام الواقعين الافتراضي والمعزز للتفاعل مع بعضهم البعض في الوقت الفعلي. كما ستسمح شبكات الجيل الخامس بمشاركة البيانات بشكل أسرع، لتقدم تجاربًا أكثر ثراءً تمكن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من التواصل مع بعضهم البعض بطريقة تفاعلية. وقد يؤدي ذلك إلى تجارب غامرة وجذابة تساعد المستخدمين على تكوين روابط أعمق لا سيما أن شركات الوسائط الاجتماعية تبحث أيضًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للمساعدة في أتمتة مهام بعينها، وتقديم الخدمة للعملاء على نحو أفضل، وتقديم توصيات

محتوى مخصصة. وهو ما تزداد أهميته مع تزايد عدد الأشخاص الذين يتصلون بالإنترنت كل يوم وتحسين فرصهم في الوصول إلى معلومات هائلة.

وبعبارة ثانية، فإنه مع التزايد العددي في الشركات التي تستثمر في الشبكات الاجتماعية، ستستمر وسائل التواصل الاجتماعي في لعب دور رئيسي في كيفية تواصل المستخدمين عبر العالم، وستستمر في النمو لتغيير الطريقة التي يتواصل بها المستخدمون مع بعضهم البعض مما يمكّن المستخدمين من التفاعل مع بعضهم البعض بسهولة وسرعة أكبر مع قدرة أكبر على مشاركة المعلومات بسرعة فائقة. ومن المحتمل أيضًا أن يلعب الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي دورًا في تطوير منصات الوسائط الاجتماعية في المستقبل، مما يسمح للشركات بتخصيص تجارب المستخدمين وتقديم محتوى مصمم خصيصًا لتلبية احتياجاتهم لتستمر وسائل التواصل الاجتماعي في النمو بالنظر إلى جملة من المؤشرات من أهمها قاعدة المستخدمين وحصصها السوقية.

ومع استمرار التطورات التكنولوجية، قد تُطور شبكات التواصل الاجتماعي خصائصًا إضافية قد تُمكن المستخدمين من التعاون في مشروعات ضخمة أو استضافة الأحداث عن بعد. ونتيجة لذلك، ستظل وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا مهمًا من حياة البشر لسنوات عدة قادمة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكتسب البث المباشر والتسويق المؤثر زخمًا في المستقبل القريب، ما يعني أن الشركات ستكون قادرة على الوصول إلى عملائها المستهدفين بشكل أكثر فاعلية من خلال تسخير قوة وسائل التواصل الاجتماعي[34].

ويعد "التعملق" -إن جاز التعبير- من العوامل الأخرى البارزة التي قد تسهم في تحديد مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي، بمعنى قدرة الشركات المالكة لها على تحقيق مزيد من النمو والتضخم في إطار تركز ملكيتها وتصاعد تأثيرها في الوقت الذي تجابه فيه ضغوطًا متزايدة لمكافحة أوضاعها الاحتكارية من قبل الكثير من الحكومات والأطراف ذات الصلة؛ إذ تتحكم خمس شركات

تكنولوجيـة عملاقـة في أكثر مـن ثـلثي الأنشـطة الاتصاليـة العالميـة، ممـا يـعني تزايـد نفوذهـا وتغلغلهـا في ملفـات استراتيجيـة بجانـب قضايـا الأمـن القـومي والتعليـم والصحـة والترفيـه وغيرذلـك مـن مجـالات حيويـة. فـإذا اسـتطاعت تلـك الشـركات العملاقـة أن تقـاوم الضغـوط التي تسـتند إلى ذرائـع حقوقيـة وقانونيـة وسياسـية وجيهـة، أو إذا نفـذت خططًـا ناجعـة للحـد مـن الإشكاليـات السـابقة الإشـارة إليهـا، فإنهـا سـتمضي في طريـق "التعملـق"، وسيزيـد تغولهـا علـى المجـال الاتصـالي العـالمي؛ بـل وقدرتهـا علـى تحـدي سـلطات الحكومـات الوطنيـة مـع تفضيـل أنمـاط الأداء التي تجلـب المزيـد مـن الأربـاح الاقتصاديـة علـى فـرض القيـود علـى المحتـوى الضـار المتـداول عبرهـا. إذ تواجـه شـركات التواصـل الاجتماعـي جملة مـن التحديـات التي سـتحدد مسـتقبلها بدقـة، ومنهـا: الخصوصيـة، ومشـاركة الأربـاح، واحترام الملكيـة الفكريـة، ومعالجـة المحتـوى الضـار، والحـد مـن الجرائـم الإلكترونيـة، وتعـدد التطبيقـات المحليـة للتراسـل وبـث المحتـوى الترفيهـي. فقـد تنجـح تلـك الإشكاليـات في تقييـد نطـاق عمـل وسـائل التواصـل الاجتماعـي علـى نطـاق عـالمي مدفوعـة بدعـاوي السـيادة السـيبرانية أو قـد تنجـح في تجاوزهـا[35] أو قـد تـقضي بعـض وسـائل التواصـل الاجتماعـي علـى البعـض الأخـر؛ فقـد قـال "درو بينفـي" (الرئيـس التنفيـذي لإحـدى الشـركات العاملـة في مجـال استشـارات وسـائل التواصـل الاجتماعـي): إن "ثريـدز سـيقضي علـى تـويتر"[36].

وبصـرف النظـر عـن مخرجـات مـا سـبق، فـإن هنـاك جملـة مـن الاتجاهـات التي يـدور حولهـا مسـتقبل وسـائل التواصـل الاجتماعـي التي لـم تعـد أداة للترفيـه؛ بـل مكانًـا يلجـأ إليـه المسـتخدمون للحصـول علـى آخـر الأخبـار وتطـورات الأحـداث، والتواصـل مـع الأصدقـاء، والعثـور علـى وظائـف جديـدة، والتسـوق عبرالإنترنـت، وتعلـم مهـارات جديـدة. لذا، مسـتقبلًا؛ سيسـتمر تأثيرهـا علـى السـلوك الاجتماعي ومختلـف أشـكال الاتصـال ومشـاركة الأفكاروالمعلومـات، وسـيصبح الواقـع المعـزز أكثرانتشـارًا لا سـيما أن تطبيقاتـه علـى وسـائل التواصـل الاجتماعـي لا تقتصـر فقـط علـى فلاتـر الصـور لنشـر منشـورات ممتعـة؛ بـل يمكـن للعلامـات التجاريـة أيضًـا الاسـتفادة منـه لتـوفير تجـارب تسـوق أفضـل لعملائهـا[37]. إذ تضيـف المنصـات

باستمرار أدوات وميزات جديدة لتحسين تجارب المستخدم وتلبية احتياجات وتوقعات المستهلكين الجديدة.

ومن هذا المنطلق، طرح مؤلف استراتيجية التسويق الرقمي (Simon Kingsnorth) 10 تنبؤات لمستقبل وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها: استمرار الاضطراب في "تويتر"، وتصاعد الجدل حول حرية التعبير قبل وضع المزيد من الضوابط على مضض، وتزايد أهمية الفيديوهات كوسيط رئيسي، واستمرار النمو المضطرد لتطبيق "تيك توك"، ونمو التعليم الترفيهي حيث تحاول العلامات التجارية والمبدعون نشر رسالتهم بطريقة ممتعة، واستمرار نمو الواقع المعزز، وتراجع أهمية محركات البحث، وتزايد توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي، واستمرار الاستثمار في الميتافيرس، وتصاعد التوظيفات السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي بطرق غير مسبوقة[38].

فمن المتوقع اتجاه مزيد من الأشخاص عالميًا إلى المصادر الرقمية ليتخلوا عن الأخبار التلفزيونية لا سيما بعد ظهور مفهوم (Twitterverse) الذي يشير إلى مستخدمي منصة التدوين المصغر بالإضافة إلى أولئك الذين يتعرضون لمحتواها عندما يتم نشرها من خلال وسائل إعلامية أخرى مثل القنوات الإخبارية التي تعمل على مدار 24 ساعة؛ فقد أصبح ذلك نقطة اتصال بين السياسيين والمواطنين والصحافة، ليتعزز "الحكم بالتغريدة". فمن المتوقع أن يحدث مزيد من التحولات على صعيد الإعلام السياسي، وتتسع الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام الاجتماعية في الحملات والخطابات الحكومية والحركات السياسية، فضلًا عن دورها في وسائل الإعلام الإخبارية.

وفي المقابل، سيتعزز استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الحركات الاجتماعية والاحتجاجات السياسية لترويج رسائلها وتسهيل خدماتها؛ فقد أصبحت حركة (#MeToo) ظاهرة عالمية نتيجة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بعد أن أرسلت الممثلة "أليسا ميلانو" تغريدة تشجع فيها النساء اللاتي تعرضن للتحرش أو الاعتداء الجنسي على استخدام "الهاشتاغ" الذي

يحمل اسم الحركة نفسها في موجز وسائل التواصل الاجتماعي. ففي غضون أربع وعشرين ساعة، استخدم 4.7 مليون شخص على "فيسبوك" وحوالي مليون آخرون على "تويتر" الهاشتاغ، كما ارتفع العدد إلى أكثر من خمسة وثمانين مليون مستخدم على "فيسبوك" خلال خمسة وأربعين يومًا[39].

كما تتعدد المؤشرات على احتدام الصدام بين الدول الكبرى وعمالقة مواقع التواصل الاجتماعي، ومن بين تلك المؤشرات تبرز تصريحات النائب الأول لمندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة "دميتري بوليانسكي" في مايو 2022 التي أكد فيها أن عمالقة مواقع التواصل الاجتماعي توقفوا عن إخفاء ارتباطاتهم السياسية، ويحجبون الحسابات التي لا تتوافق مع أجنداتهم. وهو ما يعني تطور تلك الإشكالية إلى مستوى نوعي جديد غير مسبوق بعد أن توقفت تلك المنصات في الآونة الأخيرة عن تمويه تحيزاتها السياسية. كما لفت -خلال اجتماع للجنة المعلومات التابعة للأمم المتحدة- إلى مشكلة الرقابة على فضاء المعلومات من قبل وسطاء الإنترنت وفي مقدمتهم عمالقة تكنولوجيا المعلومات الذين يحتكرون مجال شبكات التواصل الاجتماعي والفيديو[40].

كما تبرز في هذا الإطار فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب"، حين احتدم الصدام بينه وبين "تويتر" في يونيو 2020 بعد تغريدتين، زعمت الأولى منهما تدخل "تويتر" في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وزعمت ثانيتهما تزوير الانتخابات على نطاق واسع حال الاعتماد على التصويت بالبريد. وقد دفع ذلك "تويتر" إلى إضافة إخطار على شكل علامة تعجب زرقاء تحت التغريدتين (وهي العلامة التي تعني أن ما ورد فيهما يُروج لمعلومات مضللة)؛ بل وأضاف إليهما عبارة "تحققوا من الوقائع"، داعيًا إلى الحذر عند التعاطي معهما. وقد سبق له في 28 مايو 2020 -عقب اتهامه بنشر معلومات مضللة ومغلوطة وفي إطار حربه المستمرة على منصات التواصل الاجتماعي- أن أصدر أمرًا تنفيذيًا يستهدف كبرى شركات وسائل التواصل الاجتماعي (مثل: "تويتر"، و"يوتيوب"، و"فيسبوك" آنذاك)، ليجردها من الحماية والحصانة

القانونية التي تتمتع بها على صعيد المحتوى المتداول على منصاتها، ويُمكّن السلطات الفيدرالية من فرض مزيد من القيود الحكومية عليها[41].

ومع ذلك، هناك مؤشرات على تزايد توظيف السياسيين لوسائل التواصل الاجتماعي من ناحية، مقابل تعزيز الجهود الدولية لكبح جماحها والسيطرة على المحتوى المتداول عليها من ناحية ثانية. ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلك في الوقت الراهن مطالبة المدعين في محاكمة "ترامب" بفرض قيود على ما يمكن أن يقوله الرئيس السابق علنًا عن القضية، وذلك بعد أن شارك رسالة تهديد عبر الإنترنت وسط مخاوف من كشفه عن أدلة سرية بما في ذلك محاضر هيئة المحلفين الكبرى التي تم الحصول عليها من المدعين العامين بعد أن نشر منشور على شبكة "تروث" (Truth) الاجتماعية جاء فيه: "إذا سعيت لملاحقتي، فسألاحقك!"، بعد يوم واحد فقط من دفعه ببراءته من أربع تهم في قضية تزوير الانتخابات المزعومة، وإن أصرّ فريق "ترامب" على أن المنشور موجه ضد المعارضين السياسيين[42].

بالإضافة إلى ذلك، سيتزايد استخدام النخب السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع بعضها البعض، ومن الشواهد البارزة في هذا الإطار ما حدث في عام 2017، حين تبادل الرئيس الأمريكي آنذاك "ترامب" ورئيس كوريا الشمالية "كيم جونغ أون" انتقادات لاذعة على "تويتر"، حيث وصف الأول الثاني بأنه "رجل الصواريخ الصغير"، فيما وصف الثاني الأول بأنه "عجوز مجنون"، وهو ما أدى إلى تصعيد التوتر بين الدولتين بشأن الأسلحة النووية بعد أن تبادلا الإهانات الشخصية. كما سبق أن انخرط "ترامب" في معركة مريرة على "تويتر" مع الرئيس الفرنسي الحالي "إيمانويل ماكرون" ورئيس الوزراء الكندي "جاستن ترودو" بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي دفعت "ترامب" إلى مغادرة قمة مجموعة السبع في أوائل عام 2018[43].

ختاما،،

لقد زادت وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير من إمكانية وصول المعلومات السياسية إلى مختلف المستخدمين، ومكنتهم من التعبير عن أنفسهم علانية، وأبقت حركة (#MeToo) -وغيرها من الحركات السياسية والاجتماعية- على قيد الحياة. ومن المتوقع في المستقبل أن تستعيد الصحافة الاستقصائية -التي يغذيها جزئيًا الوصول إلى الموارد الرقمية الهائلة بما في ذلك الأرشيفات الحكومية وتحليل البيانات الضخمة- رونقها. ومن المتوقع أن تعتمد العلامات التجارية على المؤثرين، وخاصة أصحاب النفوذ الجزئي بدلًا من المشاهير، وسيستمتع المستهلكون بتجربة تسوق أكثر سلاسة، وستستفيد العلامات التجارية من روبوتات المحادثة.

ومن المتوقع أن يبحث المستهلكون عن معلومات على وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الذكاء الاصطناعي بدلًا من محركات البحث التقليدية. فوفقًا لتقرير اتجاهات المستهلك لعام 2023، يبحث 24٪ من المستهلكين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و54 عامًا عن العلامات التجارية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بدلًا من محرك البحث، ويصل هذا الرقم إلى 36٪ بين مستخدمي الجيل زد. فإذا فشلت محركات البحث التقليدية في مواكبة احتياجات المستهلك، فقد يأخذ تطبيق "تيك توك" والمنصات الاجتماعية الأخرى زمام المبادرة في اكتشاف المنتجات والمحتوى، لأنها تعطي الأولوية للمحتوى المرئي، ناهيك بروبوتات الدردشة المدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل "تشات جي بي تي" الذي يستقبل حاليًا حوالي مليار زائر شهريًا ولديه ما يقدر بنحو 100 مليون مستخدم نشط.

ويمكن القول إنه على تعدد الاتجاهات المستقبلية المحتملة، فإن الأمر المؤكد هو تزايد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي عالميًا قياسًا على التأثيرات التي أحدثتها حتى الآن في العلاقات الدولية؛ فقد ساهمت في تصاعد حالة التفاعل الدولي،

ودعمت الصلات بين المتخصصين حول العالم، وعززت التفاعل بين النشطاء عبر العديد من المنتديات الإلكترونية والشبكات الاجتماعية والمواقع الإلكترونية والموسوعات العلمية، وأثرت سلبًا في السيادة الوطنية بعد أن تراجعت الحدود الفاصلة بين الداخل والخارج، وعجزت الدول القومية عن السيطرة على ما يتداول عبر منصاتها، وتراجعت الحواجز الفاصلة بين الشعوب، وساهمت في تدويل الشئون المحلية، وهيأت الفرصة لتدخل الخارج في الشئون الوطنية الخالصة. لذا، من المتوقع في المستقبل أن تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في التلاشي التام للحدود الفاصلة بين الداخل والخارج، ودفع وتيرة المبادلات عبر الحدود الوطنية، وتوسيع دائرة العلاقات غير الرسمية بين المجتمعات، وتزايد معدلات الاتصال بين الأفراد عبر الدول، وغير ذلك. إذ من المتوقع أن تسفر الأنماط الجديدة من العلاقات غير الرسمية بين الدول مع زيادة كثافة الاتصالات الدولية عن تجاوز ظاهرة "المجتمع الشبكي".

فقد أسهمت التغيرات الهائلة في مجال التواصل الاجتماعي والرأسمالية العالمية في تغيير شكل المجتمعات، الأمر الذي تعددت مسمياته لتشمل: مجتمع المعلومات، ومجتمع المعرفة، ومجتمع المعلومة، والمجتمع ما بعد الصناعي، ومجتمع ما بعد الحداثة، وغير ذلك. بيد أن "المجتمع الشبكي" كما أسماه عالم الاجتماع "مانويل كاستلز" يظل هو المفهوم الأكثر قبولًا، لأن التواصل عبر الشبكة في هذا المجتمع هو المحور الأساس الذي يميزه، وفي القلب من ذلك التطور المضطرد في الاتصال الإعلامي والسياسي والتطورات التكنولوجية المتلاحقة التي من غير المتوقع في إطارها أن تتراجع أهمية وسائل التواصل الاجتماعي أو أن تنعكس آثارها الدولية.

المراجع:

1. Biasharaleo, Number of Social Media Users To Reach 5.85 billion By 2027 (28% Increase), Asante Media Limited, February 16, 2023, Available at: https://biasharaleo.co.ke/number-of-social-media-users-to-reach-5-85-billion-by-2027-28-increase/, Accessed on: 13 August 2023.

2. Annabelle Nyst, 134 Social Media Statistics You Need to Know For 2023, Search Engine Journal, July 14, 2023, Available at: https://www.searchenginejournal.com/social-media-statistics/480507/#close, Accessed on: 13 August 2023.

3. وحدة التقارير الاقتصادية، 36.5 مليار دولار إيرادات شركات التواصل الاجتماعي .. «ميتا» أعلاها و«تيك توك» الأكثر تراجعًا، الاقتصادية، 31 مايو 2023، متاح على: https://www.aleqt.com/2023/05/31/article_2557641.html، تاريخ الاطلاع 14 أغسطس 2023.

4. Belle Wong, Top Social Media Statistics and Trends Of 2023, Forbes, May 18, 2023, Available at: https://www.forbes.com/advisor/business/social-media-statistics/, Accessed on: 13 August 2023.

5. إيهاب خليفة، حروب مواقع التواصل الاجتماعي (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016)، ص ص. 36-37.

6. Karissa Angela Carlos, Danilo Vargas, Maria Adrielle Estigoy, Parsons Hail, Effects of Social Media on Political Communication, SSRN Electronic Journal, January 2022, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID4157044_code5331354.pdf?abstractid=4157044&mirid=1

7. Brent Barnhart, Social Media and Politics: Why it Matters + 10 Tips for Campaigns, Sproutsocial, November 2, 2022, Available at: https://sproutsocial.com/insights/social-media-for-political-campaigns/, Accessed on: 13 August 2023.

8. Sereyvisith Sokhan, Social Media and its Political Impact: A Case Study of Cambodia 2013 Election 2014, Örebro University, School of Business- Project Work (IK4002), 2015, Available at: https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:860507/FULLTEXT02.pdf, Accessed on: 13 August 2023.

9. Muhammad Budiana, Use of Social Media in Political Communication, Jurnal Info Sains: Informatikan dan Sains, Vol. 12, No. 1, 2022, p.

10. سليمان صالح، كيف تستخدم الدول وسائل التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة؟، الجزيرة، 11 مايو 2023، متاح على: https://shorturl.at/aiyC8، تاريخ الاطلاع 17 أغسطس 2023.

11. المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، مؤشرات شبكات التواصل الاجتماعي عالميًا ومحليًا .. وتأثيرها على الأمن القومي، المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية، 10 أكتوبر 2022، متاح على: https://shorturl.at/nIPR8، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

12. Louis Gossard, The Pros and Cons of Social Media to Politics, DC Info Hub, 7 January 2022, Available at: https://www.escapulariodelcarmen.org/the-pros-and-cons-of-social-media-to-politics/, Accessed on: 13 August 2023.

13. Manjusha, Social Media in Politics: Benefits, Challenges, and How it's Used, Political Marketer, June 16, 2020, Available at: https://politicalmarketer.com/social-media-in-politics-benefits-challenges-and-how-its-used/, Accessed on: 13 August 2023.

14. Nick Clegg, Groundbreaking Studies Could Help Answer the Thorniest Questions About Social Media and Democracy, Meta, July 27, 2023, Available at: https://about.fb.com/news/2023/07/research-social-media-impact-elections/, Accessed on: 13 August 2023.

15. Belle Wong, Op.cit, Electronic Resource.

16. سبل للتثقيف والإرشاد المهني، وسائل التواصل الاجتماعي.. بين الإيجابيات والسلبيات، سبل للتثقيف والإرشاد المهني، متاح على: https://subol.sa/Dashboard/Articles/ArticleDetails/100، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

17. Surjit Kaur and Manpreet Kau, Impact of Social Media on Politics, Gian Jyoti e-Journal, Vol. 3, Issue 4, Oct-Dec 2013, pp. 23-26.

18. مصطفى أبو السعود، التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي، الجزيرة، 10 مارس 2017، متاح على: https://shorturl.at/vAIX6، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

19. فاطمة الزهراء عبد الفتاح، جدل عالمي: آليات وضوابط "مراقبة" مواقع التواصل الاجتماعي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 فبراير 2017، متاح على: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2515، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

20. Surjit Kaur and Manpreet Kau, Op.cit, pp. 23-26.

21. Media Intelligence, Pair Insights with Intuition to Drive your Business Forward, Meltwater, Available at: https://www.meltwater.com/en/suite/media-intelligence, Accessed on: 13 August 2023.

22. Kim Andersen, Jakob Ohme, Camilla Bjarnøe, Mats Joe Bordacconi, Erik Albæk, Claes de Vreese, Generational Gaps in Political Media Use and Civic Engagement, (London: Routledge, 1st Edition, 2020), pp. 99-100.

23. رغدة البهي، TECH SOVEREIGNTY: كيف تفرض الدول سيادتها على الفاعلين في المجال الافتراضي؟، دراسات خاصة، العدد 12، 24 يونيو 2021، ص. 8.

24. رغدة البهي، التضليل القاتل: تقييم سياسات مواقع التواصل الاجتماعي إزاء "أكاذيب" كورونا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 28 أكتوبر، 2021، متاح على: https://shorturl.at/mqvEN، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

25. رغدة البهي، كيف تحوّل "فيسبوك" إلى مركز للتضليل حول فيروس كورونا؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 16 يونيو 2020، متاح على: https://ecss.com.eg/9607/، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

26. رغدة البهي، مكافحة المحتوى المتطرف على وسائل التواصل الاجتماعي: الآليات والفعالية، العين الإخبارية، 13 أكتوبر 2020، متاح على: https://al-ain.com/article/facebook-terrorism، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

27. رغدة البهي، سياسات استباقية: مواقع التواصل الاجتماعي ومنع التدخل في الانتخابات الأمريكية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 1 نوفمبر 2020، متاح على: https://ecss.com.eg/12093/، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

28. رغدة البهي، الفرص والتحديات: وسائل التواصل الاجتماعي في 2020، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 27 يناير 2023، متاح على: https://ecss.com.eg/13261/، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

29. رغدة البهي، التشفير بين المتطلبات الأمنية وحماية الخصوصية، العين الإخبارية، 24 أكتوبر 2020، متاح على: https://al-ain.com/article/encryption-security، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

30. طارق بكار، الاحتكار يهدد مستقبل شركات التكنولوجيا الصينية، جريدة البشاير، 24 إبريل 2021، متاح على: https://bit.ly/3xGah9x، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

31. رغدة البهي، TECH SOVEREIGNTY: كيف تفرض الدول سيادتها على الفاعلين في المجال الافتراضي؟، مرجع سبق ذكره، ص. 12.

32. رغدة البهي، تصاعد أدوار "مؤثري" التواصل الاجتماعي في حرب أوكرانيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 03 أبريل، 2022، متاح على: https://shorturl.at/qzH35، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

33. دويتشه فيله، التواصل الاجتماعي في 2023... كيف سيغيّر الذكاء الاصطناعي المنصات؟، دويتشه فيله، 19 ديسمبر 2022، متاح على: https://shorturl.at/lsAN7، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

34. أمواج، مستقبل السوشيال ميديا في العالم، أمواج، 27 يناير 2023، متاح على: https://shorturl.at/mqvV0، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

35. ياسر عبد العزيز، أي مستقبل لـ«السوشيال ميديا»؟، العربية، 15 فبراير 2022، متاح على: https://shorturl.at/isFQS، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

36. بي بي سي، ماسك وزوكربرغ والمعركة المريرة من أجل مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي -الإندبندنت، بي بي سي، 8 يوليو 2023، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/articles/cz9gd66993jo، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

37. Alexandra Papp, The Future of Social Media – 5 Expert Predictions That Actually Matter, Brand Mentions, Available at: https://brandmentions.com/blog/future-of-social-media/, Accessed on: 13 August 2023.

38. Simon Kingsnorth, 10 Expert Predictions on the Future of Social Media, Kogan Page, 27 March 2023, Available at: https://www.koganpage.com/marketing-communications/10-expert-predictions-on-the-future-of-social-media, Accessed on: 13 August 2023.

39. Diana Owen, The Past Decade and Future of Political Media: The Ascendance of Social Media, Open Mind, Available at: https://www.bbvaopenmind.com/en/articles/the-past-decade-and-future-of-political-media-the-ascendance-of-social-media/, Accessed on: 15 August 2023.

40. روسيا اليوم، موسكو: عمالقة مواقع التواصل الاجتماعي توقفوا عن إخفاء أجنداتهم وانحيازهم السياسي، روسيا اليوم، 4 مايو 2022، متاح على: https://shorturl.at/vwxFY، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

41. رغدة البهي، هل يقود "ترامب" معركة خاسرة ضد وسائل التواصل الاجتماعي؟، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 04 يونيو 2020، 2023، متاح على: https://ecss.com.eg/9507/، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

42. مات مورفي، المدعي العام الأمريكي يطالب بفرض قيود على منشورات ترامب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بي بي سي، 6 أغسطس 2023، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/articles/cw812zgx966o، تاريخ الاطلاع 15 أغسطس 2023.

43. Diana Owen, Op.cit, Electronic Resource.

الفصل السادس

الفاعل الفرد:
التأثيرات عابرة الحدود في مجتمع دولي شبكي

* د. رامي مجدي

مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تمهيد

إنّ قراءة تفاعلات ما بين الدول وكذا محاولة فهم مصاير تلك التفاعلات الدولية بين مختلف فاعليها دومًا ما يفتحان سؤالًا محوريًا في النظرية السياسية الدولية -وهي المعنية بكيفية التنظير على التفاعلات عبر الدول- وجوهر هذا السؤال هو: " ما هي زاوية النظر التي سننطلق منها لفهم التفاعلات السياسية "؟ ليس هذا فحسب، ولكن في سياق عالمنا الحالي والذي أصبحت فيه العلاقات متشابكة المستويات والفاعلين، فكيف يمكن الوضع في الاعتبار شبيكة التفاعلات العابرة للحدود عند التنظير للظاهرة السياسية؟ تلك الأسئلة تطرح أهمية إعادة النظر في زوايا الرؤية ومستويات تحليل الظاهرة السياسية العابرة للدول، ومن أهم تلك المستويات هو مستوى الفاعل الفرد، كيف يمكن فهمه في إطار تشبيك العلاقات الدولية متعددة الفاعلين والمستويات، وما أثر ذلك على مستقبل التفاعلات العابرة للدول؟ هذا هو شاغل ذلك الفصل والذي يستعرض أولًا إشكاليات مستوى التحليل في العلاقات الدولية، ومحورية التحول نحو قراءة أكثر وعيًا لأهمية الفاعل الفرد ثم قراءة في التحليل الشبكي في العلاقات الدولية لنخلص منها لبواطن القوة التي قد يمارسها الفاعل الفرد عبر هذا التحليل، والنماذج المعنية بتفسير دوره، ونختم أخيرًا بمستقبل قراءة التفاعلات الدولية من خلال قراءتها عبر الفاعل الفرد.

أولًا | إشكاليات مستوى التحليل والفاعلية الفردية في التفاعلات الدولية

إن تعقد الظاهرة السياسية وخصوصًا إذا ما كانت عابرة لحدود الدولة عادة ما يدفع لمحاولة فهم المحرك والمؤثر الرئيسي في تشكيل تلك الظاهرة وأهم الفاعلين فيها، وهو الذي بدوره افتتح قضية مستويات التحليل عند قراءة الظاهرة السياسية العابرة للدول، وقد تنوعت الدراسات[1] في هذا الصدد [2] حيث اتفقت الغالبية[3] العظمى [4] أنه ومن زاوية نظر[5] جغرافية يمكن قراءة التفاعلات الدولية عبر ثلاثة مستويات رئيسية، أعلاها النظام الدولي: وهو الذي يقرأ مجمل التفاعلات بين مجموع وحداته من دول ومنظمات وشركات وأفراد وجماعات عابرة للحدود ليفهم وضع ومستقبل النظام الدولي. ومستوى الدولة والذي تلعب فيه الدول دور الفاعل الأهم والمحوري في النظام الدولي والذي عبر هذا المستوى يتم النظر له كمجموعة من الدول التي تتناطح أو تتعاون وفقًا لمصالحها وأغراضها. وقد كان لهذين المستويين الهيمنة الكبرى على قراءة التفاعلات الدولية، وذلك لمحورية الجغرافيا والإقليم والحدود في العلاقات الدولية وحتى العقد السابع من القرن الماضي، قبل بزوغ موجة العولمة التقنية وسيادتها كظاهرة عابرة للحدود أتت بتحولاتها وفواعلها[6] .

ولا يمكن الشروع في فهم مستوى الفرد دون قراءة متعمقة ونقدية للحاجة التي دفعت نحو إعادة قراءة المستويين التقليديين للتفاعلات الدولية وشجعت إتاحة الفرصة للفاعل الفرد بجوارهما. على مستوى نظري تعيب الدراسات المهتمة بالفاعل الفرد على المستويين التقليديين بكونهما غير مؤنسنين Dehamanized [7]، حيث يقعان في وهم نظري يشوه قراءتهما للعالم. هذا الوهم النظري هو وهم التشيؤ Reifeication [8]، وهي افتراض الوجود الموضوعي والمستقل للوحدات التي تتكون من عدد كبير من الأفراد وكأن لها حياتها الخاصة وإرادتها المستقلة. بمعنى آخر فوهم التشيؤ هو افتراض أن الدول مثلا وكذلك النظام

الدولي كمجموعة من الدول بمثابة كيانات مستقلة حقيقية ومتبلورة لها إرادتها التي تعلو عن الأجزاء المكونة لها وهي في الحقيقة مجرد حفنة من إرادات الأفراد المجتمعين والمتفاعلين.

والوقوع في هذا الوهم يسميه عالم النفس الإنسانوي "رونالد لينج" العلموية الطبيعية[9] Natural Scientism وهي افتراض أن الأفراد أشياء وأن الأشياء أفراد كجزء من العلموية المتطرفة Extreme Scientism والتعامل مع العالم كمجموعة من الأشياء. وهو ما انتقده أحد أهم مقترحي إعادة النظر في أهمية الفاعل الفرد "روبرت إسحاق" والذي دعا نحو قراءة فنمنولوجية للتفاعلات الدولية، والتي ترى العالم كمجموعات من التفاعلات التي تنتج وتعيد إنتاج الواقع نتيجة لتفاعل الأفراد وأفكارهم ومعتقداتهم وقيمهم[10]، وقد انتقد إسحاق رؤية ديفيد سينجر أحد المؤثرين في التركيز على مستويين فقط لكونهما الأسهل والأقل غموضًا. وقد رأى إسحاق أن الأمر ذاته وقع فيه "هانز مورجنثاو" بافتراض وجود نظام دولي كأنه كائن حي مستقل ناتج عن تفاعلات وحدات الدولة كأنها مثله أيضًا وتغاضوا أن كل تلك التفاعلات هي تفاعلات أفراد عبر مستويات مختلفة[11].

وهذا بدوره يلقي الضوء على أهمية الأفراد في التفاعلات الدولية وذلك للإجابة على سؤالين محوريين، كيف تتأثر تفاعلات الدول بسلوكيات أفرادها؟ وكذلك، وما هي الظروف التي تسمح لبعض الأفراد مساحة من التأثير في التفاعلات السياسية دون غيرهم؟[12] تلك الإشكاليات سمحت بحلول سبعينيات القرن الماضي نحو التوجه لفهم السياسات من زاوية الفرد، لكن المرحلة الأولى للتوجه نحو الفاعل الفرد هيمنت عليها بشكل كلي المنظورات المعرفية الخاصة بدور القيادة (أو قادة الدول) وأثرهم في التفاعلات الدولية، فلم يأت الفرد مستقلًا بشكل كلي كفاعل بعيدًا عن أجهزة الدولة وبنية النظام الدولي، وقد كان منظور القيادة leadership paradigm يرى التفاعلات أنها أولًا وقبل كل شيء تفاعلات بين قادة لأنهم هم من يدركون ويقررون ويتفاعلون

ويقدرون المصالح والتهديدات وتحركهم مطالب الكرامة والرفاه، وكذلك فالتغيرات هي تغيرات في تفضيلاتهم وإدراكاتهم وسلوكياتهم [13]. وقد ارتبط بذلك نظريات الرجل العظيم ونظريات تحليل شخصيات القادة وسلوكياتهم.

ولكن يعيب على ذلك المنظور كونه يركز بشكل أساسي على الأفراد ذوي المواقع الرسمية والسلطة الدولية ولا يضع في اعتباره كيف يؤثر الأفراد غير الرسميين [14]. وقد كان لزيادة التفاعلات البشرية عبر وسائل الاتصالات السريعة وزيادة التشابكات البشرية العابرة للحدود بفعل العولمة دور مهم لإعادة النظر في ذلك المنظور، ولفت النظر للأفراد غير ذوي السلطة الرسمية في الدول من حيث قراءة أثرهم وتقصي أدوارهم. وقد كان لنهاية الحرب الباردة وعدم قدرة المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية لفهم دور الإرادة الإنسانية وإدراكات الأفراد في التفاعلات السياسية سبب آخر لتعزيز أهمية النظر للفاعلين الأفراد فرادى وجماعات. علاوة على هذا فإن زيادة حركة الأفراد عبر الحدود وتطوير التكنولوجيا وتحسن النظم التعلمية، كما وزيادة فرص التدريب واكتساب الخبرات والمهارات على المستويات المحلية والدولية كل هذا مكن الأفراد من امتلاك إمكانات أقوى للضغط على حكوماتهم والتأثير سياسيًا، وكذلك الدفع نحو علاقات دولية أكثر تشبيكًا ويلعب فيها الأفراد أدوارًا حيوية [15].

وقد أدت تلك الطفرات لأشكال جديدة لمحاولة التنظير لدور الفاعل الفرد وتطوير لمفاهيم جديدة تحاول أن تستوعب تأثيراته المختلفة. فلقراءة دور الفاعلين غير الرسميين ظهرت الاقترابات التي يوجهها الفرد المواطن [16] citizen driven approaches ، وكذلك ظهر مفهوم سياسات الذوات البشرية Politics for Human Beings والتي تعرف السياسة كنتاج للحاجات الإنسانية وواقعهم الاجتماعي [17]، وقد كان لتوسع حركات المواطنين و"مسئوليتهم الاجتماعية" دور آخر للتركيز على أهمية المواطن والروابط التطوعية في التأثير على السياسات داخليًا وخارجيًا، هذا بالإضافة لحركات الفعل الجماعي سواء كان حركات

اجتماعيـة أو لا حـركات اجتماعيـة، بحيـث أصبـح الفـرد جـزءًا –سـواء مـن بنيـة رسـمية أو شكليـة– مؤثـرًا أو حتى لـو كان فـردًا قائمًـا بذاته يشـارك في أفعـال جماعية ذات بنيـة جامـدة أو سـائلة أفقيـة وقـد لقـى ذلـك صـدى في مفهـوم السياسـات التنازعيـة contentious politics والتي تلقـي الضـوء علـى البعـد غير الـرسمي مـن التفـاعلات السياسـية ودور الحـركات الاجتماعيـة[18] .

وعلى مستوى عـولمي ظهـر إثـر ذلـك مفهـوم المواطـن العـالمي وفيهـا يلعـب الأفراد دورًا محوريًـا كوحـدات للتحليـل عبر حقوقهـم العالميـة وتأثيراتهـم السياسـية والإنسـانية العابرة لحدود دولهـم والمتجـاوزة لنطـاق التعريـف الضيق للمواطنـة. وبالتـوازي مـع ذلـك ظهـر التركيز علـى الفاعـلين مـن غير الـدول فقـد كان تراجـع الطابـع الـرسمي دافعًـا نحـو ذلـك بالإضافـة لتعريـف تلـك الروابـط ذات الطابـع الأفقـي بين مجموعـة مـن الأفـراد، سـواء كانـت منظمـات للمجتمـع المـدني بأثرهـا السـلمي أو شـركات متعـددة الجنسـيات لهـا أهـداف ربحيـة أو حتى جماعـات وتنظيمـات عنـف سـياسي وإرهابيـة. فعالـم شـبكي كعالمنـا دفـع نحـو النظـر لعلاقـات يلعـب فيهـا الأفـراد دورًا مهمًـا كمـا تـتلاقى فيهـا المسـتويات وتتقاطـع بحيـث لـم تعـد علاقـات دول بـدول أو حكومـات بحكومـات أو مواطنين مع بعضهـم البعـض في المجتمـع نفسـه؛ فقـد تقاطعـت المسـتويات وتشـابكت.

فأصبحـت اللحظـة الراهنـة لحظـة تأسيسـية لفهـم العلاقـات الدوليـة علـى المسـتوى الجزئي (المايكـرو –القاعـدي microfoundational) عبر أدوار القـادة والقمـم والتفـاعلات اليوميـة والحـركات شـديدة الصغـر[19]. فالعلاقـات الدوليـة تنحَّـت نحو النظـر للأبعـاد الفرديـة للوجـود الاجتماعـي والحيـاة اليوميـة.

ولكـن السـؤال: هـل هـذا يـعني تحـولًا كليًـا في بنيـة حقـل العلاقـات الدوليـة والنظريـة السياسـية الدوليـة بالتوجـه نحـو الأفـراد بعيـدًا عـن الوحـدات التقليديـة للنظـام والدولـة؟ ليـس بعـد، فلا تـزال الأدبيـات التي تركـز علـى الفاعـل الفـرد لا تزيـد عـن ثُمـن مسـاحة الحقـل العـلمي، فعلـى الرغـم مـن مـرور عقديـن كامـلين مـن حـرب المنظـورات المعرفيـة paradigm war وكذلـك

المناظرة الثالثة الكبرى Third Great Debate وهما ما يدفعان نحو قراءة الأمن الدولي بالنظر لدور القادة والأفراد، لا يزال حضور الأفراد أقل من المتوقع في الدراسات المعنية بالتفاعلات العابرة للحدود[20]. ولهذا عدة أسباب منهاجية في جوهرها.

أولها: لا تزال هيمنة المذهب الوضعي في العلوم الاجتماعية مؤثرة في عدم استثمار مستوى الفرد بشكل كاف وأبعد عن مجرد تحليل الاختيار الرشيد للقادة[21]، فطبيعة الأفراد أنهم متغيرون متنوعون -ومن ثم سلوكياتهم غير قابلة للتعميم- يعد عيبًا خطيرًا بالنسبة للمدرسة الوضعية مما لا يشجع نحو الولوج في فهم وتبني المنظورات الفردية إزاء قراءة التفاعلات السياسية[22]. ثانيها: هي جاذبية النظريات التفسيرية الكبيرة Grand Theory في حقل العلاقات الدولية والتي تدفع الباحثين بعيدًا عن خصوصيات وتنوعات الأفراد ونحو وحدات أكثر اتساقًا وأقل تنوعًا كالدولة والنظام الدولي، فذلك الوضوح (أو بمعنى آخر التبسيط) يمكّن منظري العلاقات الدولية من صياغة افتراضات متسقة وبناء منظورات تفسيرية تستطيع فهم الظاهرة السياسية والتنبؤ بشكل ما بها بطريقة متسقة ونمطية وقليلة الاضطراب، ذلك الاضطراب الذي قد يطالها إذا ما أعطت فرصة أكبر للأبعاد الفردية، والتي بطبعها متغيرة ومتنوعة بين الأفراد وغير مستقرة ولا تعطي إمكانات تعميمية كبيرة أو كافية لبناء اقترابات نظرية وتفسيرية ضخمة[23].

هذا وبصرف النظر عن تلك التحديات فإن دور الأفراد في التفاعلات السياسية الداخلية وكذا العابرة للحدود أصبح محورًا مهمًا لفهم العلاقات الدولية كما أن الطبيعة الشبكية للعلاقات الدولية في عصرنا الراهن وترابط التفاعلات العابرة للحدود كل هذا يكرس من أهمية النظر للأبعاد غير التقليدية لتلك التفاعلات وفي جوهرها الفاعل الفرد. وهذا بدوره يتطلب منا الولوج في فهم التحليل الشبكي للعلاقات الدولية.

ثانيًا | التحليل الشبكي في العلاقات الدولية

يرتبط التحليل الشبكي في العلاقات الدولية بنظرة مختلفة للقوة، فإذا كانت النظرية الواقعية للقوة تنظر لها من حيث الموارد وتراكمها من أسلحة وقوى اقتصادية ومعرفية إلخ، أو تنظر لتبعات امتلاك تلك الموارد هيكليًا من حيث سيادة المتفوق فيها على هيكل النظام الدولي، وكيف أن تباين امتلاكها وطريقة توزيعها يشكل بنية هذا النظام بصرف النظر عن السياق، الموضوعات ومساحات النفوذ، فإن التحليل الشبكي ينظر للقوة بشكل مختلف كليًا عن تلك الرؤية[24].

فالتحليل الشبكي ينطلق من أن القوة بطبعها متعددة الأبعاد multidimensional ومتوزعة في خطوط تفاعلات شبكية بين مختلف الفاعلين الدوليين[25]، ومساحة ممارسة القوة يقوم بالأساس على مراقبة الروابط الشبكية بين هؤلاء الفاعلين وتأثراتها، ومن ثم تتسم النظرة الشبكية للتفاعلات الدولية بالطابع الديناميكي، كما أنها تعطي الاعتبار لتعقيدات روابط الشبكة والمتفاعلين عليها، فهي وفقًا لذلك تعطي فرصة أكبر لديناميكية التفاعلات وتتيح الفرصة لقراءتها على مستويات عدة وبمفاهيم مختلفة للقوة، وكذلك تعطي الاعتبار لفاعلين من خلفيات ومستويات عدة وتسمح للتقاطع بينهم والتفاعل بين تلك المستويات. ولكن فصل القول هنا أن القوة ليست في امتلاكات فاعل تجاه الآخر، بل في روابط ما بين الفاعلين وطبيعة إدارة تلك الروابط وتعقيداتها[26].

وقد بزغ التحليل الشبكي للعلاقات الدولية في ظروف ترتبط ارتباطًا قوية بمحورية الفاعل الفرد في العلاقات الدولية والتشجيع نحو اعتباره. ولكن بشكل عام، ما خلفية نشوء وتطور هذا التحليل شبكي الطابع؟ مبدئيًا فالتحليل الشبكي الاجتماعي Social Network Analysis (ويمكن ترجمته لتحليل الشبكات الاجتماعية أيضًا) ليس حديث النشوء كليًا، ولكن هناك من الظروف التي حفزت من أهمية استخدامه لفهم الظاهرة الدولية وكذلك تشجيع استخدامه

في العلوم الاجتماعية بشكل عام. ففي عصر التكنولوجيا المتطورة وشبكات التواصل الاجتماعي لا بد -شئنا أم أبينا- أن نحاول أن ننظر للتفاعلات الدولية عبر تلك الشبكات والاتصالات.

وقد مر التحليل الشبكي بأربع موجات تاريخية ليصل إلى تلك الأهمية التحليلية التي يشغلها في عالمنا الحالي، ففي الستينيات والسبعينيات بدأت الإرهاصات الأولى للتحليل الشبكي وذلك إزاء التكوينات المبكرة من شبكات التعاون الدولي عبر التجارة وعضوية المنظمات الدولية والتفاعلات الدبلوماسية، لكن عاب تلك الدراسات أنها لم تتعد الوصف ولم تحاول استثمار التحليل الشبكي لاختبار النظريات أو التنبؤ بأثر تلك الشبكات على السياسة الدولية. وبحلول أواخر السبعينيات بدأت موجة جديدة تجد مركزها في علم الاجتماع وقد استخدمت التحليل الشبكي لفهم الطبيعة الهيكلية العالمية لعدم المساواة من خلال نظريات التبعية والنظام العالمي، ولكن للطابع اليساري (وأحيانًا كثير الماركسي) لتلك النظريات لم يتح لها جمهورًا مشجعًا في فترة تنافسية مثل فترة الحرب الباردة لكون أسسها النظرية ليست جزءًا من التيار العام للعلوم السياسية في ذلك الوقت. وبقرب نهاية التسعينيات دخل التحليل الشبكي الدوائر البحثية عبر موجة ثالثة تستخدم أدواته لفهم المشكلات الرئيسية للنظام الدولي وعمليات الاندماج القائمة فيه، ولكن ظل التحدي منذ تلك اللحظة -إن لم يكن منذ بداية استخدامه- هو محاولة تفسير وتطويع مفاهيم التحليل الشبكي المنبثقة من عالم الشبكات والاتصالات، وذلك لكي يمكن تطبيقها بسهولة ودراية في فهم الظاهرة السياسية[27].

وقد لعب انتهاء الحرب الباردة وترسخ النظرية الليبرالية بأفكارها عن عالم يقوم على التعاون والاعتماد المتبادل دورًا في لفت الأنظار للطبيعة الترابطية للتفاعلات في العلاقات الدولية في التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، وأهمية الاعتبار لشبكات التجارة والتعاون والإعلام والسلاح وغيرها، والتي لم تعد بمعزل عن بعضها البعض، ولم تعد رهين السياسة الخارجية للدول،

كما أن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي شكلا دفعة إضافية لاستخدام التحليل الشبكي لفهم تفاعلات الأفراد عبرهما وكذلك لاستيعاب التشكيلات الجديدة من الفعل الجماعي عبر شبكات أفقية جوهرها مواطنين غير رسميين [28]، كما أن نمو وانتشار اقترابات دراسة السياسة من الأسفل Bottom up كان تجليًا مهمًا لذلك التحول النظري والعملي[29].

ولكن ما المميز إذن في التحليل الشبكي ليأخذ تلك المساحة المهمة بين الاقترابات المختلفة لفهم التفاعلات السياسية الدولية ودور الفرد فيها؟

للتحليل الشبكي سمات تجعله مناسبًا لفهم التفاعلات الدولية الحالية، أولها: أن نموذج القيادة والسيطرة الذي يوجه منظور القيادة لا يستطيع فهم التعقيدات الأفقية للتفاعلات السياسية كما أن التحليل الشبكي يساهم في فهم الأثر الذي تفرضه شبكات الأفراد إزاء فهم التغيير السياسي سواء الجزئي والكلي، وهو الذي تجلى واضحًا في أحداث مهمة كثورات الربيع العربي مثلًا، والتي شهدت تفاعلات وتنسيقات وحشد للأفراد عبر شبكات من التفاعل الإلكتروني والواقعي، فنماذج القيادة لا تمكن من التعامل مع ظاهرة التغيير وأقصى ما يمكن أن تفهمه هو التوجيه الرشيد لاتخاذ القرار[30] والذي يصب إما في مصلحة استقرار النظام أو اختلاله، لكنها لا تمكن من فهم عمليات التضامن والتنسيق والتفاعل الأفقية في شبكات الأفراد غير الرسميين[31].

الأمر الآخر هو أن الاقترابات التقليدية وإن ركزت على التفاعلات عبر هيكل النظام الدولي وكذلك سمات الوحدات المكونة له من الدول وموارد قوتها، لكن هذا النوع من التحليل يظل ستاتيكيًا/ ثباتيًا (أي يدرس الوحدات عبر لحظات ثابتة من الزمن)، لكن ميزة التحليل الشبكي بخلافهما هو أنه يتخطى الثبات ليدرس خطوط العلاقة وتنوعاتها بين الوحدات واحتمالات تحولاتها، ومن ثم فهو يجبر نقص تلك المنظورات الثباتية[32]، لكن من المهم الإشارة إلى أن تطبيق التحليل الشبكي إزاء الأفراد يختلف حين تطبقيه حيال الدول، وذلك لاختلاف طريقة استجابة الأفراد للضغوط عبر خطوط التفاعل الشبكي عن

تلك الاستجابة الخاصة بالدول[33]، وهو ما سنتعرض له لاحقًا، وهو ما يتطلب فهم الملامح والمفاهيم والافتراضات الأساسية للتحليل الشبكي.

بداية فتحليل الشبكة يتم تطبيقه إزاء الترابطات الأفقية وليس تلك الرأسية الخاصة بجهاز الدولة أو شركات السوق، ولكن تلك الترابطات الأفقية لها سمات متنوعة سنتعرض لها في مفاهيم التحليل[34]، لكن الأساس في التحليل الشبكي هو أن الشبكات ليست وحدات منفصلة يتم التركيز عليها، ولكن الشبكة هي خيوط من العلاقات الأفقية والمتشابكة، حيث يسعى التحليل الشبكي لفهم وتحديد أنماط العلاقات عبر الشبكة وتتنوع حيث تكون مثلًا مركز hub، وزمرة clique، ووسطاء brokers، وتسعى لفهم أنماط التفاعل بينهم وأثر تلك الأنماط المختلفة على الوضع النهائي لحالة مصالحهم، ويعد التركيز على تلك الأنماط دلالة على أن معتقدات الفاعلين وتصرفاتهم الفردية ليست محور الاهتمام بقدر أهمية التفاعلات البينية بيهم[35].

ومن هنا فالشبكة في تعريفها الأبسط تعني هنا مجموعة من العلاقات التي تشكل هيكلًا للتفاعل والذي بدوره يقيد مساحة فعل أعضائها والمتفاعلين معها، وقد يكون هدف الشبكة بسيطًا كالدعاية لمبدأ أخلاقي أو قضية اجتماعية معينة كالشبكات المناصرة للقضايا عابرة القوميات TNAs أو أهداف معقدة، بل وخطرة كشبكات الجماعات الإرهابية وشبكات الإجرام[36]. وقد مالت الدراسات المطبقة للتحليل الشبكي لاستخدامها بغرض فهم آثار تلك الشبكات على سياقاتها، علمًا بأن الغرض المحوري من التحليل الشبكي ليس مجرد الوقوف على ذلك، ولكن كيف تؤثر هياكل الشبكات على الفاعلين وعلى مخرجات تفاعلاتهم تعاونًا كانت أو صراعًا[37]. ويُمكِّن التحليل الشبكي من الدراسة الهيكلية لشبكات التفاعل على مستويات عدة وعبر أي عدد من الوحدات.

ولكن تطبيق التحليل الشبكي يحتاج لاستيعاب عدد من المفاهيم التأسيسية للتحليل الشبكي، أولها: ما الشبكة أساسًا؟ الشبكة هي إطار أو هيكل يقوم

بين مجموعة من الفاعلين ويقوم بتنسيق وإدارة تفاعلاتهم بشكل مستمر ومتكرر حيث تتقاطع غاياتهم ومصالحهم، فهي في جوهرها أي مجموعة (أو مجموعات) من الروابط ties بين مجموعة (أو مجموعات) من العقد nodes (وهي مكونات تلك الشبكة) دونما أي افتراض عن طبيعة تلك العقد أو مستوى تجانسها. ونخلص من ذلك أن الشبكة تنطوي على عناصر رئيسية وهي العقد (الفاعلون أعضاء الشبكة)، والروابط (وهي خطوط التفاعلات والاتصال)، والقنوات (وهي التي تتجسد فيها تدفقات تلك الاتصالات)[38].

ويشير مانويل كاستيل رائد التحليل الشبكي في العلوم الاجتماعية لمجموعة من المفاهيم الرئيسية في التحليل الشبكي وكيف تتجلى القوة في الشبكات. أولها: قوة التشبيك Networking Power، وهي القوة التي يتمتع بها أعضاء الشبكة سواء كانوا فاعلين أو منظمات إزاء البقية ممن هم ليسوا بأعضاء فيها. أما قوة الشبكة Network Power فهي القوة الناتجة عن معايير التفاعل بداخل الشبكة فهي ممارسة القوة بداخل الشبكة، وليس على من خارجها وتقوم تلك القوة ليس بناءً على الاستبعاد exclusion كقوة التشبيك، ولكن بناءً على الاستيعاب inclusion وهي القدرة على فرض قواعد التفاعل على أعضاء الشبكة. أما القوة المشبَّكة Networked power فهي قوة أعضاء الشبكة على أقرانهم بداخل الشبكة، فالقوة المشبكة من أشكال وعمليات عادة ما تأخذ شكلها وفقًا لطبيعة الشبكة لأنها بشكل أو بآخر هي نتيجة لعلاقات أعضاء الشبكة ببعضهم البعض، وما يجمعهم من تفاعلات ومصالح وأهداف، ويمكن هنا القول إن حاصل ومجموع كافة ممارسات القوة المشبكة Networked Power ينتج عنه قوة الشبكة Network Power، أما قوة بناء الشبكة Network making power فهي قوة برمجة شبكة أو أخرى وفقًا لمصالح وقيم مبرمجي الشبكة والقدرة على التحويل Switching فيما بين شبكات مختلفة بناءً على تحالفات استراتيجية بين الأعضاء الأقوى في تلك الشبكات المتنوعة، فمبرمج الشبكة Programmer هو من يضع قواعدها ومحولها، Switcher هو ميسرها سواء داخليًا أو عبر شبكات عدة، وأخيرًا القوة

الشبكية المضادة Counter network power وهي قوة تُمارس بداخل الشبكة سعيًا لتغيير قواعدها أو تعطيل مبدليها من تيسير تفاعلاتها، وذلك بغرض تحدي المصالح القائمة وتغييرها أو تحدي مبرمجيها ومحوليها وتغييرهم[39].

إذا كانت تلك هي المفاهيم العامة للشبكة، فكيف تعمل الشبكات وما هي أهم أدوارها وخصوصًا من زاوية النظر للفاعل الفرد؟

ثالثًا | الفاعلية الفردية في التفاعلات المتشابكة

بالنظر لأي شبكة تضم بين أعضائها فاعلين (من أفراد أو دول أو حتى منظمات) فإن هناك دورين محوريين في أي شبكة، وهما دور المبرمج programmer ودور المحول/المبدل switcher[40]، المبرمج هو القائم ببرمجة الشبكة بمعنى تحديد أهدافها وإعادة برمجتها استجابة لتطورات السباق[41]، أما المحول Switcher فهو المسئول عن تيسير التشبيك بداخل الشبكة وبعلاقة الشبكة مع شبكات خارجها بغرض تعظيم قوتها كشبكات الإعلام والاقتصاد والمجتمع وما شابه ذلك، كما أن المحول/المبدل أيضًا يلعب دورًا في صياغة أهداف مشتركة بين شبكته والشبكات الأخرى، ومن ثم فالدوران الرئيسيان ينطويان على القدرة على بناء الشبكات ووضع قواعدها وكذلك على التبديل والتحويل بين عدة شبكات والتنسيق فيما بينها[42].

هذا والمبرمج يؤطر أهداف وقواعد الشبكة وكذلك نقاط الاتصال فيها وتحديد المحتوى المعروض لخارج الشبكة والقدرة على إنتاج وتوزيع وإدارة هذا المحتوى، والذي يمكن أن يتم استخدامه سياسيًا أو تجاريًا أو شخصيًا إلخ[43]. بينما المحول فهو يربط بين نقاط الشبكة وبين مختلف الشبكات المرتبطة بها ومن خلال تلك العلاقة يستطيع أن ينشر خطابات أيدلوجية تعبر عن تلك الشبكة أو عن نوعية العلاقة بين تلك الشبكات وقيمها وأهدافها[44].

ولكن كيف تعمل الشبكة وفقًا لأي قواعد؟ مبدئيًا يعد مفهوم البروتوكول Protocol محوريًا في هذا الصدد، فالبروتوكول هو القواعد والمعايير التي يتفاعل أعضاء الشبكة وفقًا لها، فهي الوسيط medium الذي تتمظهر من خلاله ممارسة السلطة البشرية، فالبروتوكول هو معيار الحكم في الشبكة لما يعد مقبولًا (بل وممكنًا) عبر التفاعلات بين نقاطها، وحسب مستوى انفتاح الشبكة يمكن اعتبار البروتوكول قابلًا للتفاوض من عدمه[45]. وتزيد قيمة الشبكة بالنسبة لأعضائها طرديًا مع حجم تلك الشبكة، والخسارة الناتجة عن الخروج من الشبكة تزيد طرديًا مع حجمها أيضًا. وهذا يوضح البعد الاجتماعي للشبكة كظاهرة إنسانية تزداد ثراءً بثراء أعضائها وينعكس ذلك الثراء على قيمتها وقوتها[46].

هذا وتُعد العقد (وهي وحدات الشبكة) ليست فقط جزءًا من مجال عمل البروتوكول، ولكن هناك سلطة ثالثة بجانب سلطة برمجة قواعد البروتوكول وفرضها، وبجانب سلطة التحويل، وهي سلطة حماية البوابات gatekeeping authority فتلك السلطة هي سلطة تحديد من يُسمح له بالانضمام للشبكة ومن سوف يُستبعد منها، وتلك السلطة ليست بالضرورة في يد المبرمج برغم فرضية امتلاكه لها، ولكن عمل وتفاعلات الشبكة ينتج عنها تلك السلطة، والتي توضح مدى القدرة على فرض القوة الجماعية لبعض أعضاء الشبكة على غيرهم أو من طرف شبكة على شبكة أخرى، سواء باستبعادها أو بالسماح لها أو من طرف الشبكة تجاه الوحدات المستبعدة. فبناء الشبكات ينطوي عليه تراكمًا وتجميعًا للموارد القيِّمة ومن ثم تعد سلطة حماية البوابات مهمة لمنع الوصول لتلك الموارد خصوصًا من قبل الأفراد والكيانات التي لا تضيف قيمة للشبكة، أو لأنها تهدد المصالح المهيمنة وفقًا لبرمجتها -أو بمعني آخر- وفقًا لتعريفات بروتوكولها[47].

هذا وممارسة السلطة لا تغدو قائمة دونما ممارسة مقابلة للمقاومة، فالسلطة والمقاومة توأمان لا يوجد أحدهما دونما الآخر، فالشبكة عبر بروتوكولها

وممارساتها تعبر عن سلطة أعضائها بشكل عام وعن سيادة مجموعة من المصالح والقيم دون غيرها، ولا يمكن لشبكة أيًا كان مستوى انفتاحها أن تكون ممثلة بشكل مثالي لكافة تفضيلات ومصالح كافة أعضائها، والأمر يصبح أكثر ظهورًا إذا كانت الشبكة أكبر أو كانت شبكة مكونة من عدة شبكات، تلك السيادة والهيمنة ينتج عنها في المقابل ممارسات للمقاومة وذلك ضد مصالح معينة أو قيم أو مشروعات قيد التحضير أو بسبب مشروعات قد تم استبعادها، وقد تأخذ المقاومة شكلًا آخر وذلك عن طريق تعطيل عملية التحويل \ المبادلة الخاصة Switching المعنية بتيسير عمل الشبكة facilitationأو التيسير بين الشبكات. وذلك لأن عملية التيسير تلك تمثل تجليًا لقيم ومصالح وأهداف الشبكة. ويمكن تعطيل عملية التيسير بإعاقة الربط بين الشبكات كالضغط لرفض الشروع في التعاون مع شبكة جديدة أو فض التعاون مع شبكة قائمة أو إثارة القلق حول المحول ومحاولة عرقلة عمله برفع القضايا مثلًا أو الحشد لتغييره، وهناك طرق أكثر راديكالية / جذرية كاستهداف البنى التحتية بالتخريب والتدمير، سواء كانت تنتمي لأعضاء الشبكة أو استهداف البنى التحتية المهمة لتسيير عمل الشبكة كشبكات الإنترنت مثلًا أو البرامج أو شبكات النقل والمواصلات والتي تيسر عملية التعاون بين أعضاء الشبكة، وفي كل الأحوال فنوعية السلطة وكذلك طبيعة المقاومة لا ينفكان أن يكونا من نسيج سمات الشبكة نفسه وبنيتها، وليس وفقًا لسمات عضو أو آخر منها[48].

وبالحديث مبدئيًا عن بنية السلطة ومقاومتها يتطلب منا الولوج في ميكانيزمات / آليات التفاعل بداخل الشبكة، ما هي تلك الميكانيزمات التي من خلالها تعمل الشبكة لتحقق أهدافها وتحافظ على بقائها؟ مبدئيًا لا تعمل أي شبكة بدون وجود عقد Nodes وهم ببساطة أعضاؤها وبدون بروتوكول وهو مجموعة المعايير التي سوف تمارس من خلالها العقد تفاعلاتها وبها يتحدد المقبول من التفاعلات والممكن والممنوع، وكذلك ما يسمح من ضمه من أعضاء والمستبعد منهم، وتلك القواعد قابلة للتفاوض وفقًا لدرجة انفتاحية الشبكة openness. وكما سبق وأشرنا إليه، فإن الركنين الأساسيين لأي شبكة

هي القدرة على إنشائها وبرمجتها والقدرة على تيسير/تحويل عمل الشبكة وضمان التعاون بداخلها وبين نظيراتها [49]، وهذا الأمر ليس بالهين لما فيه من حشد للموارد وكذلك دمجها برغم كون مصدرها الأفراد والوحدات المنفردة، وعبرتلك التفاعلات تطفو القوة المشبكة networked power والتي يمارس فيها أعضاء الشبكة (أو العقد) القوة على بعضهم البعض [50].

والعقد هي الفاعلون بداخل الشبكة وهي التي يمكن أن تكون أفرادًا أو مجموعات أفراد تقوم تفاعلاتها على ثلاثة مبادئ أولها: اعتمادهم المتبادل، فدخول الشبكة ينطوي على أنهم ليسوا مستقلين، وثانيها: أن روابط ما بين تلك العقد هي قنوات لتدفقات مادية سلبية أو إيجابية (كالمال والسلاح والمرض) أو تدفقات لا مادية (كالمعارف والمعلومات والمعتقدات والقيم)، وأن أنماط الترابط المترسخة ما بين العقد تصنع هيكلًا يسهم في تعريف وتمكين وتقييد سلوكيات العقد [51]. ومن ثم فالبروتوكول الخاص بالشبكة لا يسري وحيدًا منطلقًا دون تفاوض ودون تجديد، فعلاقات العقد من تطورها وترسخها تصنع هي الأخرى هيكلًا ممكنًا ومقيدًا تمامًا مثل البروتوكول، وهذا بدوره يشكل مساحة من المشاركة في السلطة وأن سلطة المبرمجين لا تسري منفردة هي الأخرى منذ بداية الشبكة.

ويمكن تعريف قوة الرابط بناءً على تكرارية وكمية التفاعلات التي بين عقدتين أو أكثر، فكلما زادت التفاعلات وتكررت؛ زادت قوة الروابط بين العقد المعنية، والروابط قد تكون ثنائية بين عضوين في الشبكة أو متعددة، وكذلك قد تكون الروابط متماثلة من حيث قوة تفاعل وتعاون ما بين الطرفين، بحيث إن الاتجاهين متماثلان من حيث القوة والتأثير والمشاركة، أو قد تكون غير متماثلة من حيث إن طرفًا من أطراف العقدة يكون أقوى من غيره، وتلك الروابط يمكن استنباطها من عدة مصادر مثل التواصل المباشر بين الأفراد، شراكات التجارة، الانتماء لكيانات واحدة، أو التحالف عبر شبكات صديقة والاتفاقات، وكذلك الروابط الضمنية كروابط الهوية والانتماء الجغرافي وأي

شيء يحفز التفاعل بين أعضاء الشبكة [52]. هذا وتوسيع مصادر الروابط بشكل سهل دائمًا ما يطرح سؤالًا حول طوعية الانتماء للشبكة، فإذا أخذنا مصادر الجغرافيا والهوية كمصدر من مصادر الهوية قد يجعل من بعض الشبكات (كالثقافات الجامعة) نوعًا يضم أفرادًا قد يكونون ينتوون طواعية أن يكونوا عقدًا وفقًا لتلك الشبكة أو لا، لكون تلك الروابط عفوية وطبيعية بالأساس. لذا يرى الباحث أن كلما كانت الروابط ذات مصادر محددة وواضح فيها عنصر الوعي والطواعية؛ كانت قراءة وفهم الشبكة أيسر وأكثر عمقًا [53].

ومن المقاييس المحورية في فهم وتحليل الشبكات الاجتماعية هي قراءة توزيع الروابط وذلك بالنظر لسمتين مهمتين وهما المركزية Centrality والانقسام division [54]، فالمركزية تستكشف أهمية بعض العقد عن غيرها لكونها مركزًا مهمًا لعدد أكبر من الروابط وبالتالي التفاعلات، وللمركزية تنوعات مختلفة كدرجة المركزية degree centrality ومدى التقارب بين العقدة المركزية والبقية closnessess ودرجة بينية ما بين العقدة المركزية والبقية betweenness، فدرجة المركزية تقيس مجموع الروابط بين عقدة ما وكل العقد الأخرى وذلك ليوضح لنا كم التواصل الذي بين عقدة ما وبقية العقد، والتقارب يشير إلى طول الطريق الذي بين عقدة وبقية العقد وتوضح الوقت الذي تحتاجه المعلومات والموارد التي تحتاجها عقدة للوصول للبقية، أما مدى بينية المركزية فتوضح عدد الطرق الأقصر في شبكة ما التي تمر بعقدة معينة وبالتالي تقيس مدى اعتمادية أعضاء لشبكة عليها بشكل مستمر ومباشر وقصير [55].

هذا ويعاب على مقاييس المركزية أنها لا تضع في اعتبارها أهمية بقية العقد ولا محورية كل خطوط التفاعل في الشبكة. وقد تم تطوير مقاييس أعقد للمركزية كمقايس المتجه الذاتي eigenvector والذي يحاول أن يجمع روابط العقد وقوتها ومدى مركزيتها جميعًا، وكذلك مقياس مركزية المعلومات والذي يزن الطرق المختلفة التي بين العقد وكذلك مدى قوة كل طريق، وهناك أيضًا تطوير

لمقياس البينية وهو مقياس التدفق البيني flow betweenes والذي يكشف مدى قوة كل المسارات بين العقد وليس فقط الأقصر فيما بينهم [56]

أما مقاييس الانقسام فهي تدرس مدى انقسام الشبكة لمجموعات فرعية، حيث تنتمي عقدتان للمجموعة نفسها لو أن روابطهم المباشرة كثيفة بشكل قوي أو أن روابطهم مع البقية متشابهة[57] . وهذا بدوره يحيلنا لميكانيزمات \ آليات العلاقات في الشبكة، وهي آليات "الفردية" و"العلائقية"، فالميكانزمات العلائقية توضح كيف أن الموقع النسبي لعقدة ما يؤثر في شكل الرابط بينها وبين غيرها، أما الميكانيزمات الفردية فهي تشير للسمات المميزة للعقد التي بينها روابط. هذا ومن أهم الميكانزمات العلائقية التي تكشف محورية مواقع العقدة في شكل الروابط بينها وبين غيرها هي التوازن الهيكلي والتكافؤ الهيكلي، فالتوازن الهيكلي يرى أن أنماط التفاعل الإيجابية والسلبية تحدث ما بين ثلاث عقد مترابطة بتلك الروابط- فمثلًا صديق عدوي فهو عدوي- فقد لا أكون بيني وبين هذا الطرف علاقة مباشرة، ولكن نتيجة لعلاقتي السلبية مع عدوي وعلاقته الإيجابية مع الطرف الثالث- هذا بدوره انطوى على ضرورة أن تكون علاقتي به عدائية لكونه صديق عدوي. فهذا يشير لاحتمالية تشكل رابطة سلبية بيني وبين هذا الثالث. أما التكافؤ الهيكلي فيتنبأ بأن بعض العقد تحمل مواقف مماثلة تجاه العقد التي تتصرف مثلها، وأن احتمالية تكوين رابطة ما بينهما ستكون قوية لتشابه مواقفهم طالما لم يقع صراع على الموارد فيما بينهم [58].

أما الميكانيزمات الفردية فتشير لاحتمالية تشكل روابط ما بين العقد متشابهة الخصائص أو التماثل homophily، وكذلك احتمال أن تشكل علاقة الصداقة بين عقد تسعى لزيادة نقاط القوة وتقليل نطاق الضعف، خاصة إذا لم تتشابه خصائصهم، ولكن تشابهت اهتماماتهم heterophily. وهي بمعنى آخر مكيانزيمات الانجذاب للمثل أو الانجذاب للنظير. فاحتمالات قيام الروابط

تزيد خصوصًا بين العقد التي يمثل صاحبها/أصحابها سمات متشابهة أو لو أن لديهم توجهات وأولويات متشابهة برغم اختلاف سماتهم [58].

هذا وفي أي شبكة هناك دائمًا عقد هامشية إما لقلة روابطها أو ضعف وعدم تكرارية تفاعلاتها، وبالرغم من هذا فمن مميزات التحليل الشبكي أنه لا يغفلها فهي تظل أيضًا مصدرًا للقوة وصانعة للأدوار الشبكية، فعقدة ما تزيد قوة صاحبها/أصحابها إذا امتلكوا قدرة على التواصل الحصري والعلاقات الحصرية مع عقد فردية أو مجموعات فرعية تعد مهمشة أو ضعيفة التواصل، وفي هذه اللحظة فالعقدة القادرة على التواصل القوي والحصري مع العقد الهامشية سوف تكتسب التأثير على الشبكة عبر دورها كوسيط Broker مع العقد الهامشية. وهنا يبدو جليًا كيف أن رأس المال الاجتماعي وعمليات بناء وكسب الثقة في شبكة ما تتحول لتكون قوة اجتماعية خصوصًا للعقد التي تستطيع سد الفجوات الهيكلية في الشبكة عبر مهام التجاسر مع النقاط الهامشية، لأنها تستطيع في تلك اللحظة أن تكون مركزية عبر بينيتها betweenness مع نقطة هامشية يصعب على بقية الشبكة أن تمثل مركزًا لها أو أن تمارس بينية معها[59].

وبالإضافة لهذا فإن تلك العقد الهامشية والتي ليست ذات مستوى اندماج عالي في الشبكة لديها هي أيضًا قوة، وهي قوة الفصل والخروج exit and de-link فقلة منافع الشبكة نسبيًا بالنسبة لها، وكذلك عدم تقييدها هيكليًا بشكل كافٍ لكونها هامشية يمكنها من امتلاك سلطة المساومة على الخروج كتهديد لها في حالة عدم امتلاك قدرة كافية على التأثير، أو كون الضغوط عليها لا تساوي بشكل كاف ما تكتسبه من الشبكة، ومن ثم فالعقد ذات القدرات التفاوضية القوية ستسعى لتقليل خطر الخروج من قبل تلك العقد الهامشية[60]، سواء بتحسين قبول الشبكة لدى أعضائها أو باستخدام الضغط والقهر[61].

وبناءً عليه أتت التنظيرات لعلاقات التعاون والصراع في الشبكات قائلة إن العقد المركزية نسبيًا ما تكون لديها استعدادات عدوانية أكثر من نظيرتها الأقل مركزية، وذلك لكون موقعها ومصالحها العميقة في الشبكة تجعلها أكثر استعدادًا للتصرف بقوة حيال أبسط تهديد [62]. كما أن العقد المركزية تستطيع ترسيم أجندة الشبكة ودعم أجندتها في بنود أجندة الشبكة، علاوة على ممارستها سلطة العقاب الاجتماعي عن طريق تهميش العقد الأضعف أو ممارسة القهر، وعادة ما تتوقع تلك العقد المركزية دعمًا أكبر لها حيال تورطها في أي نزاع [63].

ولكن هل هناك معايير لتقييم الشبكات بشكل عام، وليس ما بداخلها أو سمات وتفاعلات أعضائها؟ إزاء تقييم الشبكات هناك معياران، احتمالية تعارضهما ليس بالقليل ويستخدمان لتقييم الشبكات وهما معيارا الكفاءة Efficiency والمتانة Robustness، فالأولى: تهتم بكفاءة توزيع المعلومات والموارد في الشبكة لتحقيق الأهداف المرجوة، أما المتانة: فهي المعنية بقدرة الشبكة على تحمل تهديدات فض علاقاتها، وهنا يبدو إمكانية التعارض مثلًا في حالة وجود روابط زائدة عن الحاجة، فبالنسبة للكفاءة لا حاجة لوجودها، ولكن بالنسبة للمتانة فهي بمثابة صقل لسمك العلاقات في الشبكة وطبقة إضافية لحماية متانة الشبكة[64].

هذا وقد تم تطبيق التحليل الشبكي سياسيًا بشكل عام أو على مستوى الأفراد وفيها تبين دور التحليل الشبكي في الفهم، بل والتنبؤ بسلوكيات عقد الشبكات مختلفة الأشكال والأهداف. فقد حاول معاذ وزملاؤه تطبيق التحليل الشبكي لقياس الروابط المباشرة وغير المباشرة بين الدول وذلك لاختبار أطروحة التوازن الهيكلي في العلاقات الدولية[65]. ومن ناحية أخرى فقد سعى انجرام وآخرون لفهم كيفيفة أن التجارة تزيد بشكل ملحوظ بين دولتين عندما تزداد روابط المنظمة الدولية التي ينتمون لها [66]، أما كوربيتا فقد وصل إلى أن الدول أكثر قابلية للتورط في التزاعات تضامنًا مع الدول التي تشاركها درجة تماثل (حكومية أو حضارية)

كبيرة، أو هناك شكل من أشكال التكافؤ الهيكلي بينهما (في التحالف أو التجارة أو الأدوار في المنظمات الدولية) [67]، أما ليوير وفان دين بيرج فقد وضحا كيف أن الدول المنضوية تحت الشبكة الدينية نفسها يتاجران مع بعضهما أكثر من البقية [68] ، أما وارد وهوف فقد أشارا إلى أن الصراع لا يؤثر على شبكة التجارة[69] . كذلك فقد سعى فويتون لتطبيق التحليل الشبكي لفهم أنماط تصويت الدول في الجمعية العامة وفهم التباين بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية[70]، وهو ما حاول فهمه أيضًا روزيت عبر دراسة تكتلات الجمعية إبان الحرب الباردة[71] و سعى لفهمه هولواي وتوملينسون بعد انتهاء الحرب الباردة[72] .

أما على مستوى الفرد، فقط ظهر كيف أن التحليل الشبكي له دور مهم في فهم النظم المعقدة التي تضم عددًا من الأفراد، فقد تم تطبيقه لفهم الإنترنت كمساحة[73] شبكية للأفراد[74] ، وكذلك لفهم التفاعلات الإنسانية المتكررة اجتماعيًا[75]، علاوة على تطبيقه لفهم الاتصالات البشرية والتفاعلات العابرة للحدود، كقراءة فيوضات البريد الإلكتروني بين الدول كتدفقات للأفعال الفردية وذلك لفهم عمليات الاندماج العابر للقوميات[76]. بالإضافة للبحث في تطبيقات المراسلة اللحظية instant messaging[77] وأنماطها لفهم الروابط القوية الخاصة بالسن واللغة والجندر والجغرافيا. وبجانب هذا تمت دراسة تكون الحركات والمجتمعات communities عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكيف أصبحت منصات التواصل الاجتماعي بمثابة مجتمعات متخيلة[78]

رابعًا | الفاعلية الفردية الشبكية: نماذج للتفسير

ولكن كيف سعت النماذج التفسيرية المختلفة لقراءة الفاعلية الفردية في التفاعلات الدولية والعابرة للحدود عبر التحليل الشبكي؟ بداية فالأفراد ليسوا سواء حين قراءة تفاعلاتهم الدولية الشبكية، ففاعلية الأفراد تختلف من كونهم رسميين أو غير رسميين، فالأفراد الرسميون هم قادة الدول وممثلوها، أما غير

الرسميين فقد يكونون الأفراد ورواد الأعمال أصحاب الأجندات الخاصة، وملاك التكنولوجية، وشيكات الاتصال، وشركات الإعلام، وقادة الحركات المسلحة، ورؤساء المافيا، والمؤثرون الاجتماعيون رقميًا، وحتى القراصنة الإلكترونيون. ومن هنا ففئة الأفراد غير الرسميين باستطاعتهم الآن التأثير في التفاعلات المحلية والدولية ليس من خلال مناصبهم الحكومية بقدر ما هو من خلال مهاراتهم ومواردهم التي قد تمكنهم من ممارسة دور مالي واقتصادي ومعلوماتي دولي يؤثر في الأحداث العابرة للحدود من داخل دولتهم أو سياقهم الإقليمي [79].

ويستطيع الأفراد ممارسة التأثير عبر شبكاتهم عبر عدة طرق منها، أولًا: إتاحة المعلومات وطرح مناخ من التوعية حول القضايا المحلية والعالمية التي تشغلهم، بل ويستطيعون من خلال تلك الشبكات ممارسة الضغوط على المؤسسات الاجتماعية والسياسية داخليًا وخارجيًا وفقًا لقدرات شبكتهم ومواردها، ولكن تلك القدرة على التأثير يرتبط بمدى قدرة هؤلاء الأفراد الشبكيين على جذب الانتباه واستثمار علاقاتهم الشبكية في تغيير الأجندات والتأثير على العمليات المؤسسية، بل والضغط لأجل تغيير السياسات التي قد تتعارض مع قيمهم وقيم الشبكة التي صاغوها، ذلك مجتمعًا يدفع لكون الأفراد الشبكيين قادرين عبر علاقاتهم الشبكية واستثمارها سياسيًا أن يطوروا معًا سياسات لمحاسبة المؤسسات والأفراد.

وبالإضافة لتلك الأدوار العملية هناك أدوار معرفية وخطابية يستطيع الأفراد ممارستها شبكية، وذلك عن طريق صياغة المعنى [80]، فالشبكات تشكل تصورات معنى الظواهر عند عقدها وأصحابها، وكذلك تشكل المعاني للمتفاعلين معها، سواء كانوا من بين عقدها أو لا، فالأفراد المهتمون ببناء الشبكات ومد خطوط التواصل عبرها يحققون أهدافهم وفي خضم ذلك يضعون التعريفات والمعايير والقواعد سواء كمبرمجين أو من خلال التفاوض المستمر بداخل الشبكة، وتلك الممارسات تشكل عالمهم وتشكل عالم المتفاعلين معهم. هذا بالطبع إضافة

إلى قدرة الأفراد على ممارسة القوة من خلال الشبكة وبداخل الشبكة فهم يستطيعون تحقيق أهدافهم وجعل غيرهم يحققون أهدافهم بواسطة الإمكانات التي تحصلوا عليها لوجودهم في الشبكة، ويمكن ممارسة القوة الصلبة والناعمة بواسطة الشبكة لما في التشبيك من جمع للموارد وقدرة العقد المركزية على ممارسة القهر سواء بداخل الشبكة أو خارجها.

هذا ومع تطور تكنولوجيا الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي والنطاق الإنساني والخيري للشركات متعددة الجنسيات بزغت فئة جديدة من الفاعلين الأفراد وهم الرواد الاجتماعيين (أو رواد الأعمال الاجتماعيينSocial entrepreneurs) وهم طبقة أو فئة من رجال الأعمال، وملاك التكنولوجية، وشيكات الاتصال، وشركات الإعلام، وقادة الحركات المسلحة، ورؤساء المافيا، ورواد الأعمال، وقراصنة الإنترنت، وهما من يحاولون استغلال أعمالهم للتأثير على القضايا الاجتماعية والعالمية[81]، وقد تنوعت الدراسات التي حاولت النظر لتلك الفئة كفواعل دولية فردية في العلاقة الدولية، فقد حاول ستون دراسة نموذج جورد سورس ومبادراته الخاصة بحقوق الإنسان، التعليم والإعلام المستقل عبر مؤسسته [82] Open Society، أما صوفي هيرمان فقد تعاملت مع نموذج مؤسسة جيتس (بيل وميلندا جيتس) ودورهما العالمي في حوكمة الصحة الدولية[83] ، وكذلك درس جيريمي يودي نموذج وارين بافت رجل الأعمال الأمريكي ودوره في العلاقات الدولية وكذلك عائلة روكفيلير[84]، علاوة على ذلك سعت راشيل موران لفهم قوة التحويل switching powerالتي يمارسها مارك زوكربيرك مالك فيسبوك [85] وقد سعت سماح عبد الحي [86] لتناول بعدًا آخر وهو سعيها لتطبيق نموذج القوة الثلاثي الذي ابتكرته دوريس فوخس ولينا بارزتش على مارك زوكبربيرج عبر فيسبوك وعدم الوقوف لما وصلت إليه راشيل موران الخاص بقوة التحويل، بينما سعى خواكيم لاوبت إلى فهم القوة الخطابية التي يستخدمهم زوكيربيج-فيسبوك في بناء تصورات مستقبل العالم [87]، وقد بينت لينا بارزتش نماذج مختلفة

للفاعل الفرد والنظريات المختلفة لدراسة تأثيره الدولي[88]، أما أرنو وكاستيل فسعيا لفهم قوة التحويل الشبكي بين شبكات مختلفة لوربرت مردوخ وكيف أن شركات الإعلام لها دورًا في التفاوض حول ميكانيزمات القوة في المجتمع الشبكي[89].

هذا وهناك عدة من الاعتبارات التي تعتبر تلك الفئة من الأفراد قادرة على تحقيق أثر مهم في التفاعلات الدولية، وذلك لعدة أسباب أبسطها أنهم غير مقيدين بقواعد اللعبة السياسية والتوازنات الدولية التي تكبل الفاعلين الرسميين، وثانيها: أنهم لا يخضعون للدرجة نفسها من الرقابة والمحاسبة من العامة لأنهم يعملون بعيدًا عن آليات البيروقراطية مما يجعل من حركاتهم أخف وأسهل، وثالثها: امتلاكهم لموارد ضخمة وارتباطهم بشبكات عابرة للحدود تمكنهم من توظيف كل الموارد لخدمة أهدافهم والقيم التي يعبرون عنها. فما يجعلهم روادًا اجتماعيين هو تأسيسهم شبكات عابرة للحدود في مجالات مختلفة، فهم يتعاملون مع مشكلات عالمية ويحاولون التأثير في المجتمعات لتغييرها وفقًا لقوة تشبيكهم[90].

وتُعد دراسة بارزتش وفوخس[91] جيدة لتقديم نموذج تفسير لفهم أبعاد القوة لدى تلك الفئة من المؤثرين الدوليين، فبدراستهم لبيل جيتس ومايكل أوتو طورا نموذجًا للقوة ثلاثي الأبعاد، أولها: البعد الأداتي الخاص بقدرة هؤلاء الأفراد في الضغط على القرار السياسي عبر الضغوط والتحالفات والتعاون وجماعات الضغط، وثانيها: البعد المادي الهيكلي من خلال قدرتهم على صياغة مؤسسات خاصة وشبكات دولية تفرض قواعدها ومعاييرها، وثالثها: هو البعد الفكري والخطابي من حيث قوة القيم والمبادئ التي تمثلها مؤسساتهم ويمارسون من خلالها ضغطًا ورسالة دولية. وترى سماح عبد الحي أن ذلك البعد الثالث يشير إلى أن تلك الفئة الفاعلة لا تسعى فقط نحو المصالح، ولكنها لديها القدرة على تشكيل وتعريف ما المصالح، ووفقًا لهذا قامت سماح عبد

الحي بتطبيق تلك الأبعاد بإزاء مارك زوكربيرج فيسبوك وذلك لتتخطى دراسة راشيل موران المكتفية بقراءة دوره التحويلي.

ومن ناحية أخرى تقدم لينا بارزتش[92] نموذجًا آخر لفهم الفاعلية الفردية إزاء الأبنية الدولية، ولكنها تقرأ ذلك النموذج في إطار الجدلية الكبرى الخاصة بالهيكل أمام الفاعلية الفردية فأيهما أكثر تأثيرًا في الأحداث، هل الأبنية والهياكل السياسية هي التي تقيد فاعلية الأفراد أم أن الأفراد لديهم قدرة على إحداث التغيير الأصيل فيما حولهم من هياكل، ترى بارزتش أن الجانبين يعدان فعالين، ولكن المهم لماذا تعد الفاعلية الفردية مهمة ومتى تصبح كذلك؟ وقد طورت بارزتش إطار فيليب كيرني[93] لدراسة الفاعلية الفردية إزاء الهياكل السياسية عبر عدة ثنائيات، أولها: مدى كون الهياكل السياسية مرنة أم جامدة، وثانيها: مدى كون سلوك الفاعل الفرد مقيدًا هيكليًا، أم صانعًا للتغيير (وهو ما يحدد إمكانية فاعليته)، وقد أضافت بارزتش لما سبق بعدًا ثالثًا: وهو مدى امتلاك ذلك الفاعل (أو افتقاره) لموارد مادية وفكرية مهمة (كرأس المال والشهرة والأفكار المتفردة) وقد وضعت بارزتش ثلاثة أمثلة لذوي تلك الموارد، فقد جعلت بونو المغني والمؤلف الأيرلندي نموذجًا للشهرة، وبيل جيتس ومارك زوكيربيج لرأس المال، وأخيرًا وضعت البروفيسور محمد يونس الحاصل على جائزة نوبل للسلام ومؤسس بنك جرامين للفقراء في الفئة الثالثة بين ذوي الأفكار المتفردة.

ومن هنا فنحن أمام تغيرات عالمية أضحى من غير المقبول تجاهل فاعليها أو التمترس وراء المنظورات القديمة للدولة والنظام الدولي بحجة وضوحهما ودقتهما، فنحن أمام حضور قوي للجانب غير الرسمي من التفاعلات الدولية وحضور أقوى للأفراد بمختلف تنوعاتهم، وبخاصة بعد بزوغ فئة الرواد الاجتماعيين الذين أصبح لديهم من الموارد والإمكانات التي تفوق ما لدى دول حقيقية ذات أحجام صغيرة، هذا والفاعل الفرد لم يعد ترفًا فكريًا ولا تفلسفًا لا

داع منه حول التفاصيل، ولكنه في قلب التفاعلات الدولية والتي لا يمكن فهمها دون إيلاء الأهمية والانتباه الكافي لممارساته.

خامسًا | مستقبل التفاعلات الدولية في عالم الفاعلية الفردية

ولكن كيف يمكننا فهم مستقبل التفاعلات الدولية في إطار ذلك التغير في مستويات التحليل؟

مما لا شك فيه فنحن إزاء عالم لم تعد فيه الحدود واضحة بين المجالات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والمعرفية[94]، فكل ذلك تداخل بشكل يصعب الفصل فيه، كما أن التكنولوجيا الفائقة التي وصل لها عالمنا جعلت من بديهيات الحديث التأكيد على أن حدود الدول برغم مكانتها فهي لم تعد عائقًا أمام التفاعلات العابرة للحدود، ولكن ما يطرحه تأثير الفاعل الفرد يمثل مساحة قوية للنظر في مستقبل مليء بالإمكانيات وأيضًا التحديات الجديدة.

فعلى مستوى الإمكانات فالفعل الجماعي غير الرسمي فرديًا كان أو منسقًا أصبح لديه من الوسائل التي تجعله يستغني عن الأطر التقليدية للفعل السياسي، والذي دومًا ما كان منضويًا تحت ممارسات الدولة والمجتمع المدني المقنن، فالفعل الفردي بوسائل التكنولوجيا الحالية يستطيع التاثير والتغيير دونما انتماء فعلي لأي من هذين الكيانين، أضف على ذلك أن الموارد المتاحة للأفراد معرفيًا وتقنيًا بل وماديًا تفتح أمامهم آفاقًا واسعة للتأثير السياسي الذي لم يعد رهن إرادة الدولة ومؤسساتها، وبجانب هذا فإن تباين مستويات التعاون وتنوعها في إطار التحليل الشبكي يفتح لكل من الباحث والممارس سياسيًا مساحة من الإدراك الذي تتشابك فيه التأثيرات الرسمية وغير الرسمية والفردية والجماعية، بل والدولية مما يقدم فلكًا جديدًا وأكثر تعقيدًا لفهم الظاهرة السياسية.

أما على مستوى التحديات، فنحن أمام تحدٍ ضخم وهو وجود فئة من الفاعلين لسنا بعد قادرين على تحديد أطر محاسبتها سياسيًا، فبالرغم من ممارسة فئات الأفراد المختلفة لأدوار سياسية واجتماعية محلية وعابرة للحدود، ولكن تداخل اهتماماتهم ولكونها عابرة للحدود وحديثة الشكل فليس من السهل تحديد نطاق محاسبة تلك الفئة من خلال الأجهزة التمثيلية كما أن حداثة طبيعتها يضع كل من المجتمع السياسي وأجهزة الدولة في حيرة لتحديد أي خيوط ذلك التأثير يقع في نطاقها[95] . علاوة على ذلك فإن الموارد الهائلة وقنوات التأثيرة المتنوعة والتي قد لا تخضع بالضرورة لآليات الرقابة السياسية والمجتمعية المتاحة تضع المجتمع الإنساني في تحدٍ أكبر عند وقوع تلك الأدوات والموارد في يد جماعات وأطراف لا تعتد بالقواعد الأخلاقية للمجتمع الدولي كحركات الإرهاب والجريمة المنظمة، بل والشركات التي مكنتها مواردها في التدخل، بل وتوجيه الحكومات المنتخبة ومؤسسات الدولة لحماية مصالحها وأغراضها.

ويعد التشابك الرهيب في التفاعلات الإنسانية دافعًا جيدًا للتقدم وتسهيل التواصل بين الأفراد وجهودهم المشتركة لإحداث التغيير أو التطوير في مجتمعاتهم، ولكن ذات التشابك كفيل لأن يحدث تأثير الدومينو متى طال تلك الشبكات أزمة ضخمة فسينتشر أثرها كالنار في الهشيم عبر مختلف الشبكات المتضامنة معها، وهي التي بدورها متعددة المجالات وعابرة بالحدود، ولا نحتاج لأي أمثلة كثيرة أبعد من الأزمات المالية الدولية والأوبئة العالمية كمثل التي حدثت على إثر انتشار فيروس كورونا التاجي والذي انتشر سريعًا بسبب انفتاح حركة الأفراد والبضائع عالميًا بشكل أوسع بكثير مما سبق.

الخلاصة

إن دراسة الفاعلية الفردية في إطار المجتمع الشبكي، وأثر تلك الفاعلية على التفاعلات الدولية العابرة للحدود يفرض على الباحث إعادة النظر

في إشكاليات مستوى التحليل في العلاقات الدولية. فإن الدراسات المختلفة المتعرضة لإشكاليات مستوى التحليل تكشف عوار الاعتماد على المنظورات التقليدية والمتمترسة حول الدولة والنظام الدولي وأحيانًا الإقليمي، حيث إن ذلك الاعتماد يعيبيه التجريد الشديد وعدم أنسنة التفاعلات الدولية بتجاهل أن تلك المستويات مهما اتسعت أو ضافت فهي تظل تفاعلات ما بين الأفراد وفقًا لمصالحهم وسياقهم وأفكارهم ومعتقداتهم وتفضيلاتهم للسلوك. وقد أدى ذلك لبزوغ تنويعات عديدة تؤكد في مجملها أن الفعل الفردي غير الرسمي وكذلك الفعل الجماعي المنسق أصبح يأخذ أشكالًا تؤثر في المجتمع وسياسة الدولة والعلاقات ما بين الدول. مما دفع للتعامل مع اللحظة الراهنة في دراسة التفاعلات الدولية على أنها لحظة مايكروقاعدية لا يمكن محاولة استكشاف العلاقات الدولية فيها دون أي اعتبار مركزي للفاعلية الفردية وغير الرسمية. فبالرغم من حضور الفاعلية الفردية على المستوى الرسمي، لكن الأبعاد غير الدولية وغير الرسمية -مع توسع عمليات العولمة والاعتماد المتبادل- فرضت الحضور القوي لفئة من الفاعلين الدوليين من غير ذوي الصفة الرسمية. وهذا العالم المتشابك يطرح بدوره أهمية استدعاء وقراءة التحليل الشبكي الاجتماعي لفهم ميكانيزمات القوة في الشبكات الاجتماعية بمختلف أنواعها. وذلك النوع من التحليل يتيح إمكانات ضخمة لفهم الفاعلية الفردية في التفاعلات الدولية وقواعد وميكانيزمات تفاعلها في الشبكات الاجتماعية، وهو ما قدم نماذج تفسيرية مختلفة لتلك الفئة متصاعدة الأهمية من الفاعلين الدوليين غير الرسميين وهي فئة "الرواد الاجتماعيين"، وكيف يمكن فهم دورهم في الشبكات الاجتماعية، وإمكانات نجاحهم السياسي والفرص المتاحة في العالم الشبكي لتأثير تلك الفئة دون غيرها. كما أن دراسة الفاعلية الفردية من الرواد الاجتماعية تفتح بدورها جدلية التأثير والتأثر فيما بين الأبنية السياسية والفاعلين الأفراد، كيف يمكن فهم حدود ذلك التأثير في ضوء تزايد دور الفاعلين الأفراد. وأخيرًا كل تلك التطورات النظرية والعالمية مجتمعةً تضعنا في عالم مليء بالفرص والتحديات، فقد أصبحت التفاعلات الدولية تتم في

عالم به من الفرص التي تمكن الأفراد من التأثير بعيد المدى وعابر الحدود، بل وغير المتوقع، غير إن لا محدودية تلك الفرص تضع الأبنية السياسية في مأزق عدم وجود آليات رقابية كافية للتعامل مع تلك الفاعلية، كما أن طفرة وحداثة أدوارها تتطلب نوعية جديدة من الوعي السياسي لفهم تأثيرات تلك الفئة ونطاقات عملها التي قد تتجاوز الإمكانات المعرفية للأجهزة الرقابية، وتفوق أيضًا الاختصاصات القانونية والنطاقات الجغرافية لمعظمها.

المراجع:

1. Kenneth N. Waltz. Man, the state and war : a theoretical analysis, (Columbia University Press, New York, 2018)
2. Morton A. Kaplan, System and process in international politics (ECPR Press, Colchester, 2005)
3. Barry Buzan, The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered. In K. Booth & S. Smith (Eds.), International Relations Theory Today, (Cambridge: Polity Press, 1995)
4. David J. Singer, The Level-of-Analysis Problem in International Relations. World Politics, 14(1), 77-92. doi:10.2307/2009557
5. Barry Buzan and Ole Wæver , Regions and power: the Structure of International Security, (New York: Cambridge University Press, 2003)
6. Samah Abdelsabour Abdelhaey, Bringing the individual back in: Private entrepreneurs as actors in international relations – the case of Mark Zuckerberg, Review of Economics and Political Science, 4(4),2019, 302-320, p.306
7. Robert A. Isaak, The Individual in International Politics: Solving the Level-of-Analysis Problem, Polity, 7(2), 1974, 264-276, p.264
8. Ibid.p.265
9. Ronald D. Laing, The Politics of Experience (New York: Ballantine Books, 1967)
10. Isaak, Op.cit.p.265
11. Ibid.p.273
12. Abdelhaey, Op.cit.p.305
13. Ibid.p.306
14. Ibid.p.306
15. Ibid.pp.306-307
16. Andrew Crooks, David Masad , Arie Croitoru , Amy Cotnoir, Anthony Stefanidis, and Jacek Radzikowski, International Relations: State-Driven and Citizen-Driven Networks, Social Science Computer Review 2014, 32(2) 205-220
17. Isaak, Ibid.p.264
18. Abdelhaey, Op.cit.p.307
19. Marcus Holmes, Richard Jordan and Eric Parajon, Assessing the Renaissance of Individuals in International Relations Theory. PS: Political Science & Politics, 54(2), 214-219,2021. doi:10.1017/S1049096520001699, p.214
20. Ibid.p.214
21. Ibid.p.217
22. Ibid.p.214
23. Ibid.p.215
24. Abdelhaey, p.308
25. Ibid.p.308
26. Emilie M. Hafner-Burton, Miles Kahler and Alexander H. Montgomery, Network Analysis for International Relations, International Organization, 63(3), (Summer, 2009), pp. 559-592, p. 561
27. Ibid.p.562
28. خالد حنفي، أي دور للشبكات في تغيير عالمنا، مجلة السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية، المجلد 50، العدد 202، أكتوبر 2015، ص ص 3-4
29. Crooks et al., Op.cit. p.205
30. Holmes et al.p.215, p.217
31. حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 3-4
32. Hafner-Burton et.al.p.560
33. Ibid.p.584
34. Ibid.p.561
35. Ibid.p.561
36. Ibid.p.559

37. Ibid.p.561

38. حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

39. Manuel Castells, A Network Theory of Power, International Journal of Communication 5 (2011), 773–787, p.773

40. Ibid.p.776

41. Abdelhaey , Op.cit.p.310

42. Castells, Op.cit.p.777

43. Abdelhaey, Op.cit. p.311

44. Castells, Op.cit.p.777

45. Ibid.p.775

46. Ibid.p.774

47. Ibid.p.774

48. Ibid.p.778

49. Ibid.p.776

50. Ibid.p.781

51. Hafner–Burton et.al.p.560

52. Ibid.p.563

53. بن شراد محمد أمين، منهج التحليل الشبكي الاجتماعي في بحوث الإعلام الرقمي: مقاربة تنظيرية ودليل عملي، مجلة الدراسات الإعلامية، المجلد الخامس، العدد التاسع عشر، مايو\آيار 2022،، ص 107–138

54. Ibid.p.563

55. Ibid.pp.563–564

56. Ibid.p.564–565

57. Ibid.p.565

58. Ibid.p.567

59. Ibid.p.567–568

60. Ibid.p.571–572

61. Ibid.p.572–573

62. Ibid.p.569

63. Hafner–Burton, Emilie M., and Alexander H. Montgomery , Power Positions: International Organizations, Social Networks, and Conflict, The Journal of Conflict Resolution 50(1), 2006, 3–27. http://www.jstor.org/stable/27638473.

64. Hanfner–Burton et.ak, 2009, Op.cit.p. 569

65. Zeev Maoz,, Ranan D. Kuperman, Lesley G. Terris, and Ilan Talmud, Structural Equivalence and International Conflict: A Social Networks Analysis, Journal of Conflict Resolution 50 (5), 2006, 664–89.

66. Paul Ingram,, Jeffrey Robinson, and Marc L. Busch, The Intergovernmental Network of World Trade: IGO Connectedness, Governance and Embeddedness. American Journal of Sociology, 111(3), 2005., 824–58.

67. Renato Corbetta, Social Networks, Conflict, and Cooperation in International Politics. Paper presented at the 103d Annual Meeting of the American Political Science Association, August– September,. 2007, Chicago. Cited in Hanfner–Burton et.al, 2009

68. Joshua J. Lewer,, and Hendrik Van den Berg, Estimating the Institutional and Network Effects of Religious Cultures on International Trade. Kyklos 60 (2), 2007,255–77.

69. Michael D. Ward, and Peter D. Hoff, Persistent Patterns of International Commerce. Journal of Peace Research 44 (2), 2007, 157–75.

70. Crooks et al., Op.cit. p.208

71. Bruce M. Russett, Discovering voting groups in the United Nations. The American Political Science Review, 60, 1966, 327–339.

72. Steven K. Holloway And Rodney Tomlinson. The New World Order and the General Assembly: Bloc Realignment at the UN in the Post–Cold War World. Canadian Journal of Political Science / Revue Canadienne De Science Politique, 28(2),1995, 227–254. doi:10.1017/S0008423900018825

73. Andrew Crooks, Arie Croitoru, Anthony Stefanidis and Jacek Radzikowski, #Earthquake: Twitter as a distributed sensor system. Transactions in GIS, 17, 2013, 124-147.

74. Martin Dodge and Rob Kitchin, Atlas of cyberspace. (London: Addison-Wesley, 2001)

75. Carlo Ratti , Stanislav Sobolevsky, Francesco Calabrese, Clio Andris, Jonathan Reades, Mauro Martino, Rob Claxton, Steven H Strogatz , Redrawing the map of Great Britain from a network of human interactions. PLoS OnePLoS One. 2010 Dec 8;5(12) doi:10.1371/journal.pone.0014248 cited in Crooks et al.Op.cit.p.207

76. Bogdan State, Patrick Park, Ingmar Weber, Yelena Mejova and Michael Macy. The mesh of civilizations and international email flows. (No. arXiv: 1303.0045) 2013. Retrieved from http://arxiv.org/abs/1303.0045

77. Jure Leskovec and Eric Horvitz, Planetary-Scale Views on a Large Instant-Messaging Network, In Proceedings of the 17th ACM International Conference on World Wide Web, Beijing, China, 2008, pp. 915-924.

78. Anatoliy Gruzd , Barry Wellman, and Yuri Takhteyev, Imagining Twitter as an imagined community. American Behavioral Scientist, 55, 2011, 1294-1318.

79. Abdelhaey,2019, Op.cit.p.209

80. Abdelhaey, Op.cit.p.308

81. Ibid.p.209

82. Stone, Diane ,Transnational philanthropy, policy transfer networks and the Open Society Institute. Working Paper. Coventry: University of Warwick. Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation. Working papers (University of Warwick. Centre for the Study of Globalisation and Regionalisation) (No.238), 2008, available at : https://wrap.warwick.ac.uk/1869/. Cited in Abdelhaey, 2019, Op.cit.p. 209

83. Sophie Harman, The Bill and Melinda Gates Foundation and Legitimacy in Global Health Governance. Global Governance. 22. (2016). 349-368. 10.1163/19426720-02203004.

84. Jeremy Youde ,The role of philanthropy in international relations. Review of International Studies, 45(1), 39-56. (2019). doi:10.1017/S0260210518000220

85. Rachel E. Moran, Examining switching power: Mark Zuckerberg as a novel networked media mogul, Information, Communication & Society, 23:4, (2020) 491-506, DOI: 10.1080/1369118X.2018.1518473

86. Abdelhaey, 2019, Op.cit.

87. Joachim Haupt, Facebook futures: Mark Zuckerberg's discursive construction of a better world. New Media & Society, 23(2), 237-257 (2021). https://doi.org/10.1177/1461444820929315

88. Lena Partzsch, Powerful Individuals in a Globalized World. Glob Policy, 8: 5-13 , (2017). ,https://doi.org/10.1111/1758-5899.12367

89. Amelia Arsenault and Manuel Castells , Switching Power: Rupert Murdoch and the Global Business of Media Politics: A Sociological Analysis. International Sociology, 23(4), (2008). 488-513. https://doi.org/10.1177/0268580908090725

90. Abdelhaey,2019, Op.cit.p.310

91. Lena Partzsch and Doris Fuchs ,Philanthropy: power with in international relations, Journal of Political Power, 5(3), 2012. 359-376. Cited in Abdelhaey, 2019, Op.cit.p.311

92. Lena Partzsch, 2017, Op.cit.

93. Philip Cerny , Political Agency in a Globalized World. Towards a Structurational Approach', European Journal of International Relations, 6(4), (2000) pp. 435-463.

94. رامي مجدي عبد المنعم أحمد، الزمن والسياسة: إشكالية السرعة وسلطة الدولة الحديثة، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022، ص 151

95. المرجع السابق ص 84

الخاتمة:

في ختام فصول الكتاب التي تبحرت في استكشاف عالم الفاعلين العابرين للحدود، نجد أنفسنا أمام لوحة معقدة من التفاعلات والتحولات التي تحدث في ساحة العلاقات الدولية. إن تنوع هؤلاء الفاعلين الذين يتجاوزون الحدود الجغرافية للدول تجسد حقيقة العالم اليوم، حيث يعملون على نحو متزايد كعناصر حيوية تشكل مستقبلنا المشترك. إن فهم تأثير الفاعلين العابرين للحدود يتطلب ليس فقط النظر إلى الأبعاد السياسية والاقتصادية، ولكن أيضًا النظر إلى الأثر الاجتماعي والثقافي الذي يتركه هؤلاء الفاعلون على العالم. إن القدرة على التكيف مع كافة هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والتحولات التكنولوجية والتحديات البيئية، وتحقيق التوازن أيضًا يُعد تحديًا مستمرًا. وبالتالي فإن الوعي بأن التحديات العالمية تتطلب حلًا عابرًا للحدود أيضًا بالتعاون الدولي في الحد من الآثار السلبية لأدوار هؤلاء الفاعلين، وتعزيز الأدوار الإيجابية للمؤسسات الدولية القائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل.

إن فهم الفاعلين العابرين للحدود يُعد عملية تحتاج إلى استمرار الاستكشاف والتحلي بالتعاون لبناء عالم ينعم بالسلام والتقدم المشترك، وكبداية لهذه الاستمرارية يمكن تقديم أهم الاستخلاصات التي توصل إليها الكتاب، ومن أهمها:

- إن المنظمات الدولية تلعب دورًا مركزيًا ومؤثرًا في النظام الدولي المعاصر، فهي في قلب معظم التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تمر بها الجماعة الدولية، ووجودها أصبح أمرًا حيويًا وجوهريًا لمستقبل النظام الدولي؛ ذلك أنها الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل من خلاله الدول، والذي أفرز القواعد الدولية المختلفة التي يتعين على الدول أن تسير على هدى منها.

- ولكن إذا كان من المسلّم به على نطاق واسع أن المنظمات الدولية يجب أن تكون مسئولة عن الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين، سواء كان ذلك سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، وأنه يتعين عليها أن تعمل لصالح الجماعة الدولية ككل، فلا بد حينئذ أن يكون هناك قدر أكبر من الشفافية والتنظيم والرقابة داخل هذه المنظمات؛ بحيث تعكس إرادات الدول الأعضاء ومصالحها دون مصالح الدول القوية أو المهيمنة عليها فقط، حتى تتخطى أزمة الثقة ويكون لها دور ريادي في قيادة النظام العالمي، بما يعزز من الحوكمة العالمية ويوسع جهود المشاركة الدولية الفاعلة في مواجهة التحديات العالمية المختلفة.

- تمارس الشركات متعددة الجنسيات تأثيرًا لا مفر منه على السياسة من خلال القوة التي تولدها كل من الهياكل التنظيمية لتلك الشركات والعمليات التي تتم بداخلها. فترتبط الشركات والدول معًا في نظامين متشابكين، تؤلّف الشركات الأسواق بمفهومها الواسع؛ بينما يتألف النظام السياسي الدولي من الدول. تتكيف الشركات مع البيئة الجيوسياسية والسياقات المؤسسية التي أنشأتها الدول. ومع ذلك، فإن الشركات لا تستجيب فقط للنظام الدولي، بل تعيد تشكيل هذا النظام بطرق عميقة ومفاجئة في بعض الأحيان. اعتبارات الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة، تُحتم عليها تبنّي سياسة خارجية تحول دون سيطرة أي دولة أو مجموعة من الدول على سوق الطاقة أو الوقود؛ كان هذا الدافع هو المحرك للرئيس

الأسبق جيمي كارتر للتلويح باستخدام القوة العسكرية ضد أي خصم يسعى للسيطرة على الخليج العربي. هذه العقيدة يتم استدعاؤها حاليًا في كل من روسيا والمعسكر الغربي في سياق تبرير الأُولى الاعتداء على أوكرانيا عندما اقتربت من الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي، وفي سياق دفاع الغرب عن أوكرانيا باعتبارها اقتربت من الانضمام إلى الغرب وحقت لها مساعدتهم.

- كانت شركات الطاقة عبر التاريخ لاعبًا مهمًا ومؤثرًا في مسرح الأحداث الكبرى في العالم. وقد عزز من الدور السياسي للتأثير الذي تمارسه تلك الشركات، تنامي حجمها وارتفاع إيراداتها وقيمتها السوقية بشكل متسارع، مما ساهم في استخدام تلك الموارد وذلك الحجم في صناعة جماعات الضغط، وتوجيه القرارات السياسية محليًا وإقليميًا ودوليًا.

- انتقل مركز الثقل لشركات الطاقة الكبرى من الشركات عابرة الجنسيات إلى الشركات الوطنية، ومن الشركات المنتجة للنفط بشكل حصري إلى الشركات ذات الاهتمام بالاتجاه المتزايد نحو انتقال الطاقة (مزيد من مصادر الطاقة المستدامة والنظيفة)، فإن التحالفات التي تقيمها تلك الشركات فيما بينها، والعمل على تطوير إمكاناتها، وزيادة دورها المجتمعي، ولو على سبيل الدعاية، تعمل جميعًا على توزيع مركز الثقل الدولي المؤثّر في العلاقات الاستراتيجية فيما بينها وبين اللاعبين الدوليين التقليديين، وفي مقدمتهم الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

- أصبحت هذه الشركات الآن جزءًا لا يتجزأ من الحروب الحديثة، وهي كيانات يتم إنشاؤها في شكل شركات تجارية تسعى لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمات في المجال العسكري والأمني للدول التي تطلب تلك الخدمات، وهو ما جعلها أحد أهم الفاعلين في مسار العلاقات الدولية، وإن أحد أهم المخاطر التي يتعرض لها القانون الإنساني الدولي هو الشركات

العسكرية والأمنية الخاصة التي تستفيد من سمعتها "السيئة" في القيام بمهام لا تستطيع الدول القيام بها، حيث تقوم الدول بتوظيفها بشكل متزايد للعمل في المناطق التي تحدث فيها صراعات مسلحة، بل إنها أصبحت أكثر جاذبية لأن أعضاءها يعملون خارج القوات النظامية الرسمية للدول، ومن ثَمّة ليس من السهل تحميلهم مسئولية الانتهاكات التي يرتكبونها، ومع ذلك، فإن وجودها يستمر في إثارة الجدل، ومشاركتها كممثل خاص في الصراع بين الدول لا يخلو من إثارة أسئلة حول هذه المسألة والجانب القانوني لهذه الشركات.

- إن هناك استمرارًا لهذه الشركات كفاعل دولي من غير الدولة، وذلك بناءً على عدة عوامل، منها المرونة التي تظهرها الشركات العسكرية الخاصة نفسها، من خلال قدرتها على حل النزاعات التقليدية والتي لن يتوقف نشاطها في معظم الدول النامية، بالإضافة إلى أن الشركات العسكرية الخاصة تتطور لتلعب دورًا في القضايا الأكثر اتساعًا والمجالات الأخرى، وأيضًا نستطيع القول إن هذه الشركات حققت نجاحًا في الكثير من المهام التي كُلفت بها.

- كلما زاد تعقيد السياقات التكنولوجية والعملياتية للحرب، زاد اعتماد الدول على هذه الشركات لما لها من تطورات واضحًا في هذا المجال، وبالطبع يزداد عدد الدول التي تستفيد من هذه الشركات، أما بالنسبة لكفاءة التكلفة فكلما زادت ضغوط توفير ميزانية الدفاع وارتفعت المكاسب الاقتصادية المتوقعة من استخدام هذه الشركات، زاد اعتماد الدول على خدمات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والذي سوف يساهم بشكل كبير في انتشارها.

- تُحدد فاعلية عناصر الشبكة، قوة أو ضعف تأثيرها، وبالنظر إلى شبكتي تنظيمي "الإخوان" و"داعش"، نجد أنهما على مستوى "العقد" يمران بتحدٍ متمثل في القيادة، فعلى الرغم من الدور الفاعل الذي لعبته قيادات

التنظيمين في وضع أسس واستراتيجيات عملهما، إلا أن في الوقت الحالي يشهد كل منهما أزمة داخلية على مستوى القيادة. فبالنسبة لتنظيم "الإخوان" يعاني من حالة الانقسام والتناحر وذلك على خلفية وجود صراع داخلي بين أجنحته. أما بالنسبة لتنظيم "داعش" نجد أن هناك حالة من الغموض والضبابية تحيط بزعمائه لا سيما بعد مقتل "البغدادي"، الأمر الذي يؤثر في شرعية زعيم التنظيم ويمتد تأثيره إلى التنظيم ذاته. وبالتالي أثرت التحديات التي تشهدها "العقد" في كلا التنظيمين على ضعف فاعلية شبكتيهما ومن ثم تقويض نفوذهما.

- إن تدفقات تنظيم "الإخوان" تشتمل على العنف كتدفق رئيسي بجانب وجود أنماط أخرى من التدفقات على رأسها التغلغل في المجتمعات، بينما تدفقات تنظيم "داعش" تتضمن ممارسة العنف بأشكال مختلفة على رأسها امتدادات التنظيم إلى مخيم "الهول"، فضلًا عن ظاهرة العائدين من "داعش". تأتي التدفقات باعتبارها مؤشرًا على عجز التنظيمين عن تحقيق أهدافهما كاملة، فعلى الرغم من أن شبكتي التنظيمين أتاحتا لهما البقاء والتمدد وتحقيق أهدافهما لفترة مرحلية، إلا أنهما لم تستطيعا الحفاظ على النجاحات التي تم تحقيقها بشكل طويل الأمد؛ فبالنسبة لتنظيم "الإخوان"، أخفق في الحفاظ على نفوذه في معظم المجتمعات التي شهدت صعوده، وذلك على خلفية ما يعانيه من أزمات الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية، وبالنسبة لتنظيم "داعش"، فشل هو الآخر في الاحتفاظ بسيطرته المكانية في معاقله التقليدية، حيث شهد هزيمة جغرافية وميدانية.

- هناك تزايد في تأثير وسائل التواصل الاجتماعي عالميًا قياسًا على التأثيرات التي أحدثتها حتى الآن في العلاقات الدولية؛ فقد ساهمت في تصاعد حالة التفاعل الدولي، ودعمت الصلات بين المتخصصين حول العالم، وعززت التفاعل بين النشطاء عبر العديد من المنتديات الإلكترونية والشبكات

الاجتماعيـة والمواقـع الإلكترونيـة والموسـوعات العلميـة، وأثـرت سـلبًا في السـيادة الوطنيـة بعـد أن تراجعـت الحـدود الفاصلـة بـين الداخـل والخـارج، وعجـزت الـدول القوميـة عـن السـيطرة علـى مـا يتـداول عـبر منصاتهـا، وتراجعـت الحواجـز الفاصلـة بـين الشـعوب، وسـاهمت في تدويـل الشـئون المحليـة، وهيأت الفرصـة لتدخـل الخـارج في الشـئون الوطنيـة الخالصـة. لـذا؛ مـن المتوقـع في المسـتقبل أن تسـهم وسـائل التواصـل الاجتماعـي في التـلاشي التـام للحـدود الفاصلـة بـين الداخـل والخـارج، ودفـع وتـيرة المبـادلات عـبر الحـدود الوطنيـة، وتوسـيع دائـرة العلاقـات غـير الرسـمية بـين المجتمعـات، وتزايـد معـدلات الاتصـال بـين الأفـراد عـبر الـدول، وغـير ذلـك. إذ مـن المتوقـع أن تسـفر الأنمـاط الجديـدة مـن العلاقـات غـير الرسـمية بـين الـدول مـع زيـادة كثافـة الاتصـالات الدوليـة عـن تجـاوز ظاهـرة "المجتمـع الشـبكي".

- أسـهمت التغـيرات الهائلـة في مجـال التواصـل الاجتماعـي والرأسـمالية العالمية في تغيـير شـكل المجتمعـات، الأمـر الـذي تعـددت مسـمياته لتشـمل: مجتمـع المعلومـات، ومجتمـع المعرفـة، ومجتمـع المعلومـة، والمجتمـع مـا بعـد الصناعـي، ومجتمـع مـا بعـد الحداثـة، وغـير ذلـك. بيـد أن "المجتمـع الشـبكي" كمـا أسـماه عالـم الاجتمـاع "مانويـل كاسـتلز" يظـل هـو المفهـوم الأكـثر قبـولًا، لأن التواصـل عـبر الشـبكة في هـذا المجتمـع هـو المحـور الأسـاس الـذي يمـيزه، وفي القلـب مـن ذلـك التطـور المضطـرد في الاتصـال الإعـلامي والسـياسي والتطـورات التكنولوجيـة المتلاحقـة الـتي مـن غـير المتوقـع في إطارهـا أن تتراجـع أهميـة وسـائل التواصـل الاجتماعـي أو أن تنعكـس آثارهـا الدوليـة.

- إن دراسـة الفاعليـة الفرديـة في إطـار المجتمـع الشـبكي، وأثـر تلـك الفاعليـة علـى التفاعـلات الدوليـة العابـرة للحـدود يفـرض علـى الباحـث إعـادة النظـر في إشـكاليات مسـتوى التحليـل في العلاقـات الدوليـة. فـإن الدراسـات المختلفة المتعرضة لإشـكاليات مسـتوى التحليل تكشـف عـوار الاعتماد علـى المنظورات التقليديـة والمتمرسـة حـول الدولـة والنظـام الـدولي وأحيانًـا الإقليـمي؛ حيـث

إن ذلك الاعتماد يعيبه التجريد الشديد وعدم أنسنة التفاعلات الدولية بتجاهل أن تلك المستويات مهما اتسعت أو ضافت فهي تظل تفاعلات ما بين الأفراد وفقًا لمصالحهم وسياقاتهم وأفكارهم ومعتقداتهم وتفضيلاتهم للسلوك. وقد أدى ذلك لبزوغ تنويعات عديدة تؤكد في مجملها أن الفعل الفردي غير الرسمي وكذلك الفعل الجماعي المنسق أصبح يأخذ أشكالًا تؤثر في المجتمع وسياسة الدولة والعلاقات ما بين الدول.

- كل التطورات النظرية والعالمية مجتمعةً تضعنا في عالم مليء بالفرص والتحديات، فقد أصبحت التفاعلات الدولية تتم في عالم به من الفرص التي تمكن الأفراد من التأثير بعيد المدى وعابر الحدود، بل وغير المتوقع، غير أن لا محدودية تلك الفرص تضع الأبنية السياسية في مأزق عدم وجود آليات رقابية كافية للتعامل مع تلك الفاعلية، كما أن طفرة وحداثة أدوارها تتطلب نوعية جديدة من الوعي السياسي لفهم تأثيرات تلك الفئة ونطاقات عملها التي قد تتجاوز الإمكانات المعرفية للأجهزة الرقابية، وتفوق أيضًا الاختصاصات القانونية والنطاقات الجغرافية لمعظمها.

مجمل القول، تتجلى العديد من التحديات المستقبلية أمام العالم، سواء كانت في مجالات الأمن، أو الاقتصاد، أو السياسة، أو البيئة، أو التكنولوجيا، أو الصحة. يعزز الفهم العميق لدور الفاعلين العابرين للحدود الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتكامل الجهود لمواجهة هذه التحديات العالمية. إن استعداد الدول والكيانات للتعاون يمثل الطريق نحو بناء مستقبل أكثر استدامة. وفي خضم هذا السياق الديناميكي، يتعين علينا التفكير في كيفية تحقيق التوازن بين السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية، ويشدد ذلك على أهمية وجود إطار أخلاقي وقانوني قائم على مبادئ العدالة والمساواة والتعاون لضمان استدامة التفاعلات الدولية.

وفي ختام هذا الكتاب، نتطلع إلى مستقبلٍ يعكس التزامنا ببناء عالم يستند إلى التعاون والفهم المتبادل. وبرغم التحديات، تكمن في قوة التعاون القدرة على تشكيل مستقبلٍ يحمل في طياته التقدم والتنوع، ويعكس تطلعات الجميع نحو عالم أكثر إنسانية وعدالة.

رقم الإيداع بدار الكتب:
2024/3900
الترقيم الدولي (USBN):
978-977-87240-8-0